





سرشناسه : مسجدی، حیدر، ۱۳۴۶ -

عنوان ونام پدیدآور: دروس فی اختلاف الحدیث / حیدرالمسجدی:(برای) جامعه القرآن والسنه. مشخصات نشر: قم: موسسه دارالحدیث العلمیه والثقافیه، مرکز للطباعه والنشر،۱۴۳۷ ق.=۱۳۹۵

مشخصات ظاهری : ۲۶۰ ص.

فروست : جامعه القرآن والسنه : ۲۶ / كليه علوم و معارف الحديث ۱۸. 6 ـ 898 ـ 893 ـ 493 ـ 964 ـ ISBN: 978

وضعیت فهرست نویسی : فیپا یادداشت : عربی .

یادداشت : کتابنامه: ص.(۲۵۱) - ۲۶۰؛ همچنین به صورت زیر نویس. موضوع : حدیث -- نقد وتفسیر

.Hadith -- Criticism, interpretation, etc : موضوع

موضوع : حديث -- علمالدرايه

موضوع : Hadith -- \*Ilm al- Dirayah موضوع : حديث -- جرح و تعديل

موضوع : Hadith -- \* Modifications شناسه افزوده : جامعه القرآن والسنه رده بندی کنگره : ۱۳۹۵ ۴۷۶۴ ۱۹۷۸

> رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۶۷ شماره کتابشناسی ملی: ۴۳۹۱۱۹۵



جَيْدَوِالْمِنِيَدِيِّ



#### دروس فىاختلاف الحديث

حيدر المسجدي

سلسلة : جامعة القرآن والسنة ٢٤ / كلية علوم و معارف الحديث / ١٨

تقويم النص: عبدالكريم المسجدي

الإخراج الفني : علي الاكبري

التقييم العلمي: عبدالهادي المسعودي

الناشر : دارالحديث للطباعة والنشر الطبعة : الاولى. ١٤٩٧ ق / ١٣٩٥ ش

المطبعة : دارالحديث

الكمية: ٥٠٠

الثمن: ١٢٠٠٠ تومان



ايران: قم المقدسة، شارع معلّم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٢٥٠٥٠٥٣ ـ ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٠٥

http://darolhadith.ir

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 898 - 6

\* جميع الحقوق محفوظة للناشر \*

# . الفهرس

١٣	المقدمة
١٥	مدخلمدخل
	الدرس الأول: إطلالة على اختلاف الحديث
\Y	أهداف الدرس
W	١. العقلاء والاختلاف
	٢. مراتب الاختلاف
71	٣. الكلام الإلهي والاختلاف
77	٤. كلام الأنبياء والاختلاف
	٥. كلام أهل البيت والاختلاف
Υο	دفع وهم
۳۲	خلاصة الدرس
YV	البحث والتحقيق
79	الدرس الثاني: الأبحاث التمهيدية
	أهداف الدرس

۴.	القسم الأوّل: الأبحاث التمهيدية
۳.	الفصل الأوّل: المبادئ العامة
۳.	١. الاختلاف لغة واصطلاحاً
۳.	أ. الاختلاف لغة
۳.	حصيلة المعنى
۳۱	ب. الاختلاف اصطلاحاً
٣٣	٢. فاندة اختلاف الحديث
٣٣	أ. معرفة الوظيفة العمليّة
٣٤	ب. وضوح العقيدة
٣٤	نموذج
٣0	ج. دفع الشبهات
٣0	نموذج
٣٦	٣. منزلة اختلاف الحديث
٣٨	٤. موضوع البحث
٣٩	أ. اختلاف الحديث مع القرآن
٤٠	ب. اختلاف الحديث مع العقل
٤٢	٥. الفرق بين «اختلاف الحديث» و «التعارض»
	خلاصة الدرس
	البحث والتحقيق
٤٧	الدرس الثالث: نظرة تحليلية لاختلاف الحديث
٤٧	أهداف الدرس
٤٧	الفصل الثاني: نظرة تاريخية لاختلاف الحديث
٤٧	١. ما كتب في اختلاف الحديث

٤٨	آ. من الشيعة
۰٥	تنبيه
٥٣	نتيجة البحث
٥٣	ب. من أهل السنة
٤٥	حصيلة البحث
	خلاصة الدرس
	البحث والتحقيق
	الدرس الرابع: دراسة ما كتب في اختلاف الحديث
	الهدف من الدرس
	الفصل الثالث: دراسة أهمّ ما كتب في اختلاف الحديث
	١. اختلاف الحديث
	النموذج
	٢. تأويل مختلف الحديث
	النموذج
	٣. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار
	النموذج
	خلاصة الدرس
	البحث والتحقيق
	الملحق ١
	الملحق ٢ ٢
	الملحق ٣
	الدرس الخامس: نظرة تحليلية لروايات اختلاف الحديث
	الهدف من الدرس

يلية لما روي في اختلاف الحديث ٨١	الفصل الرابع: نظرة تحل
ن رويت عنهم هذه الروايات	١. المعصومون الذي
ت عنهم هذه الروايات ٨٤	٢. الرواة الذين روي
٣٨	خلاصة الدرس
AA	البحث والتحقيق
لاختلاف من منظار أهل البيت ٨٩	الدرس السادس: جذور ا
Λ٩	
اختلاف الحديث من منظار أهل البيت ٨٩	
٩٧	
٩٨	زبدة الروايات
99	
1	البحث والتحقيق
1•1	ملحق
رج الاختلاف	
1.0	
ج الاختلاف	
ري	- ·
سّ	
للحديثالحديث المعديث المعدديث المعدد	
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
بيان والتقنين	
جية الحديثين	
111	

117	البحث والتحقيق
117	الدرس الثامن: دراسة حجّية الأحاديث المختلفة
117	أهداف الدرس
117	١. عدم ثبوت الحديث ودوره في الاختلاف
118	النموذج الأول
117	النموذج الثاني
114	شرح الألفاظ المبهمة
177	خلاصة الدرس
177	البحث والتحقيق
170	الدرس الناسع: دور الوضع في اختلاف الحديث
170	أهداف الدرس
170	٢. الاطمئنان من عدم وضع الحديث
	النموذج الأول
179	النموذج الثاني
	دفع وهم
١٣٨	خلاصة الدرس
	البحث والتحقيق
1 & 1	الدرس العاشر: دراسة العوامل المؤثرة في نقل الحديث.
1 & 1	أهداف الدرس
1 & 1	الفصل الثاني: دراسة عوامل نقل الحديث
	١. النصحيف
1 £ £	المثال الأوّل
187	الخط الكوفي وتأثيره على الحديث

10	المثال الأوّل
	المثال الثاني
107	هيئة
١٥٤	خلاصة الدرس
108	البحث والتحقيق
لاف الحديث ١٥٧	الدرس الحادي عشر: دور التقطيع وعدم دقة النقل في اختا
	أهداف الدرس
10V	٢. تقطيع الحديث
١٥٨	المثال الأوّل
174	المثال الثاني
	٣. عدم الدقّة في النقل
170	المثال الأوّل
179	المثال الثاني
	خلاصة الدرس
\YY	البحث والتحقيق
.ور٥٧٥	الدرس الثاني عشر: دراسة معاني المفردات في عصر الصد
	أهداف الدرس
\vo	الفصل الثالث: لحاظ تعدّد المعاني أو تغيّر الاستعمال
	١. حمل اللفظ المشترك على أحد معانيه
	المثال
١٨١	٢. حمل اللفظ الشرعي على معناه العرفي
	المثال
١٨٣	عاشه راء في اللغة

١٨٥	ما قيل في معنى عاشوراء
١٨٨	خلاصة الدرس
۹۸۱	البحث والتحقيق
191	الدرس الثالث عشر: تحديد المعاني الاصطلاحية واللغوية
191	أهداف الدرس
191	٣. تمييز المعاني الاصطلاحية عن اللغوية ودوره في علاج الاختلاف
	إطلالة على ظاهرة الاصطلاح
٠٩٣	النموذج
۱۹۸	خلاصة الدرس
	البحث والتحقيق
۲۰۱	الدرس الرابع عشر: اختلاف بعض المعاني باختلاف المدن
	أهداف الدرس
۲۰۱	٤. اختلاف المدن في الاستعمال ودوره في اختلاف الحديث
۲۰۱	اطلالة على اختلاف المدن في الاستعمال
۲۰٤	تأثير اختلاف المدن في الاستعمال على اختلاف الحديث
	النموذج الأول
Y11	تنبيه
Y 1 Y	النموذج الثاني
	ملحق
YY•	خلاصة الدرس
YY1	البحث والتحقيق
۲۲۳	الدرس الخامس عشر: لحاظ التقنين وأساليبه
۲۲۳	أهداف الدرس

777	الفصل الرابع: لحاظ أساليب البيان والتقنين.
377	١. الإطلاق والتقييد
777	النموذج الأوّل
YYY	النموذج الثاني
YYA	٢. العموم والخصوص
77.	
771	النموذج الثاني
	خلاصة الدرس
377	البحث والتحقيق
اختلاف الحديث	الدرس السادس عشر: دور التقيّة والنسخ في
740	أهداف الدرس
Y <b>r</b> ٦	٣. التقيّة
7 <b>*</b> *A	المثال الأوّل
137	المثال الثاني
	تنبيه
337	٤. النسخ
Y & V	خلاصة الدرس
	البحث والتحقيق
	المصادر والمراجع

#### المقدمة

روى الكليني بسنده عَن أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَكَيْهِ يَقُولُ: وَالله إِنَّ أَحَبُ أَصْحَابِي إِلَيَّ أَوْرَعُهُمْ، وَأَفْقَهُهُمْ، وَأَكْتَمُهُمْ لِحَدِيثِنَا. وَإِنَّ أَسْوَأَهُمْ عِنْدِي حَالاً وَأَمْقَتَهُمْ لَصْحَابِي إِلَيَّ أَوْرَعُهُمْ، وَأَفْقَهُهُمْ، وَأَكْتَمُهُمْ لِحَدِيثِنَا. وَإِنَّ أَسْوَأَهُمْ عِنْدِي حَالاً وَأَمْقَتَهُمْ لَلَّذِي إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ يُنْسَبُ إِلَيْنَا وَيُرْوَى عَنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ اشْمَأَزَّ مِنْهُ، وَجَحَدَهُ، وَكَفَّرَ مَنْ لَلَّذِي إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ يُنْسَبُ إِلَيْنَا وَيُرْوَى عَنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ اشْمَأَزَّ مِنْهُ، وَجَحَدَهُ، وَكَفَّرَ مَنْ وَالْكِينَا أَسْنِدَ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ خَارِجاً عَنْ وَلاَيْتِنَا أُسْنِدَ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ خَارِجاً عَنْ وَلاَيْتِنَا أَسْنِدَ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ خَارِجاً عَنْ وَلاَيْتِنَا. ا

إنّ الله منّ على هذه الأمّة بالقرآن الكريم وعترة النبيّ تَلَيّ الله عن تمسّك بهما هدي الى صراطٍ مستقيم، ومن فارقهما ضلّ السبيل القويم، كما صرّح به الصادق الأمين. وقد ترك لنا أهلُ البيت عليم تراثاً حديثياً جمّاً، يبيّن لنا الطريق السويّ في شتّى مجالات الحياة، فمن أخذ به نجا، ومن تركه هلك.

ولا ريب أنّ الأخذ بالحديث والعمل على ضونه بحاجة إلى خبرة ببعض علوم الحديث؛ فالذي يريد العمل به بحاجة لإثبات صدوره عن المعصوم أوّلاً؛ إذ لا يمكنه نسبة كلّ رواية لأهل البيت عليه الله يصح له طرح ما شاء أو اشمأز منه. ثمّ عليه فهمه

۱. الكافي: ج۲ ص۲۲۳ ح۷.

وفق منهج علميّ ثانياً؛ إذ لا يسوغ له تفسيره وفق أهوائه ورغباته. كما أنّ عليه علاج اختلافاته؛ إذ مع اختلاف الحديث لا يمكنه العمل به.

الكتاب الحاضر \_ والذي هو جهد متواضع لبيان المنهج العلمي في علاج اختلاف الحديث \_ حصيلة بحث طويل، مقرون بتدريس هذه المادّة أكثر من عشر سنوات، في جامعة القرآن والحديث، وجامعة المصطفى، والمركز التخصّصي لعلوم الحديث في الحوزة العلميّة، على مستويي البكالوريوس والماجستير، وقد تمخّض عن تدوين ملزمة دراسية أولاً، ثمّ تطويرها إلى الكتاب الفعلى.

وألقينا فيه نظرة على الاختلاف في كلام العقلاء، والكلام الإلهي، والكلام النبوي، والتهينا من خلالها إلى أن الاختلاف أمر مرغوب عنه. ثم تناولنا الروايات الواردة في اختلاف الحديث بالتحليل التاريخي والمضموني؛ لنتعرّف من خلالهما على بعض الزوايا الخفيّة والتي تعيننا في رسم المنهج العلميّ لعلاج الاختلاف. ثمّ تناولنا علاج الاختلاف ضمن أربع مراحل. وأوضحنا خلالها أنّ الكثير من الاختلافات الموجودة بين الأحاديث لا تمتّ بصلة لأهل البيت، وإنما هي بسبب عوامل أخرى.

علماً أنّ علاج الاختلاف بين الأحاديث ذا صلة ببعض علوم الحديث، وبالخصوص فقه الحديث ونقد الحديث، فينبغي أن يكون الطالب على إلمام بهما.

وأخيراً أتقدّم لأستاذي آية الله السيد أحمد المددي (حفظه الله) بأسمى آيات الشكر والثناء؛ حيث استلهمت من درسه المباني الأساسيّة في التعاطي مع الحديث، وانعكس بعضها في أبحاث هذا الكتاب. وأسأل الله أن يطيل عمره، وأن يوفّقه لنشر علوم آل محمّد، إنّه سميع الدعاء.

حيدر المسجدي ٢٣ شهر رمضان المبارك ١٤٣٥ ه.ق

#### مدخل

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

الحديث الشريف هو المصدر الأساسي بعد القرآن الكريم لاستلهام المعارف الدينية والثقافة الإسلامية، في جميع المجالات وشتى المستويات؛ سواء في المجال الفكري والعقيدي، أم في المجال العملي والفقهي، وسواء في المجالات الفردية، أم المجالات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع.

إلّا أنّ المتعاطي معه قد يواجه بعض العقبات التي هي بحاجة إلى رفعها عن طريقه لأجل الاستلهام منه بشكل صحيح. وإحدى هذه العقبات هي اختلاف بعض الأحاديث مع البعض الآخر، فيبقى المكلّف مخيّراً بين أحد الأمور التالية: ١) أن يرجّح أحدهما على الآخر ويعمل على ضونه. ٢) أن يتخيّر بينها؛ فيعمل وفق أحدها. ٣) أن يطرحها ويرجع إلى الأدلّة الأخرى. ٤) أن يجمع بينهما ببعض الوجوه. فلابدّ من تحديد منهج للتعاطى معها والاستلهام منها.

البحث الحاضر يتناول علاج هذه المشكلة والعقبة، ويبيّن المنهج الصحيح في علاج الاختلاف بين الأحاديث.

## الدرس الأول

## إطلالة على اختلاف الحديث

#### أهداف الدرس

- ١. إلقاء نظرة على اختلاف الحديث من خلال لحاظ:
  - أ. الاختلاف عند العقلاء.
  - ب. الكلام الإلهي والاختلاف.
  - ج. كلام النبي تَالِيْكِه والاختلاف.
  - د. كلام أهل البيت عليه والاختلاف.
- بيان الفرق بين «اختلاف الحديث» و «التعارض».

قبل الدخول في أبحاث اختلاف الحديث نذكّر ببعض الأمور، ونجيب عن بعض التساؤلات بهدف بيان أرضية اختلاف الحديث، والتعرّف على مقدار الاختلاف بينها؛ ليتمّ اختيار المنهج الصحيح في علاج الاختلاف بشكل أفضل.

#### ١. العقلاء والاختلاف

إذا ما راجعنا حياة العقلاء \_ سواء في المجتمع الإسلامي أو غيره \_ ولاحظنا كلامهم في

المجالات المختلفة وجدناهم يحاولون أن يتحدّثوا بكلام منسجم فيما بينه أوّلاً، وفيما بينه وبين ما سبق منهم ثانياً، وأن يكون كلامهم متناسقاً متلائماً، وعارياً عن التهافت والاختلاف، فلا يتكلّمون بما يخالف كلامهم في موضع آخر، بل يعدّون الاختلاف في كلام الشخص الواحد نقصاً، ولهذا لو تكلّم أحد المسؤولين السياسيّين بشيء، ثمّ تكلم بخلافه، عيب عليه ذلك. وإذا أدان رئيس الجمهورية شخصاً أو حزباً أو دولة، ثمّ تكلّم بما ينافي ذلك، عيب عليه وعدّ من نقاط ضعفه، وعدم حنكته السياسيّة. وإذا نهى الطبيب المريض عن طعام أو دواء معيّن فلا يسمح له تناوله في كلام آخر \_ ما لم تتغيّر حال المريض \_ وإلّا عيب عليه ذلك. هذا على المستوى العامّ.

وأما على المستوى الخاص (المستوى القانوني) فإذا قنن المجلس الوطني قانوناً يسمح فيه للمواطنين بالسفر إلى بلد والتعامل معه تجارياً، فلا يقنن قانوناً آخر يتنافى معه بنحو من الأنحاء؛ كأن يفرض العقوبة الجزائية على المواطن الذي يسافر إلى ذلك البلد، إذ ينبغي أن تكون القوانين متناسقة منسجمة فيما بينها من جهة، ومع القانون الأساسي من جهة ثانية، ولهذا تؤسس مجالس صيانة الدستور إلى جانب المجالس التشريعية للحيلولة عن الوقوع في مثل هذا التهافت.

ولوضوح ما ذكرناه عند العقلاء نجد الأطفال يدركونه أيضاً، فإذا أذن الوالد لولده باللعب في ساحة المنزل، ثمّ أدانه وعاقبه على ذلك، فإنّه سيعترض على أبيه قائلاً: أنت الذي سمحت لى باللعب، فلماذا تعاقبني عليه؟

نعم قد يختلف كلام العقلاء فيما بينه لبعض الأسباب التالية:

أ. الغفلة والنسيان: قد يتكلم الشخص بموضوع معيّن، ويغفل عنه في مقام آخر فيتحدّث بخلافه، وهذا ما نجده في بعض كلام السياسيّين، بل والعلماء؛ فنجده يتبنّى شيئاً ويغفل عنه في موضع آخر.

ب. تغيّر وجهات النظر: ينظّم كلل شخص علاقاته مع الآخرين، ومواقفه تجاه

القضايا المختلفة، وفق المعلومات التي حصل عليها، فما كان حسناً مدحه وأشادَ به، وما كان سيّناً ذمّه وأدانه. إلّا أنّ نظرته تجاه هذه القضايا قد تتغيّر بسبب تغيّر رؤيته وحصوله على معلومات جديدة، وهذا ما نجده بالوجدان في حياتنا العرفيّة بكشرة، بل نجده في الحياة العلميّة أيضاً، فنجد العالم يتبنّى رأياً لعقود من الزمن، ثمّ يجد دليلاً على خلافه فيرجع عما قال به ويتبنّى خلافه.

ج. الضغوط الخارجيّة: لا شكّ ولا ريب أنّ الإنسان يفصح عما يراه فيما لو لم تكن تهديدات خارجيّة، وما لم يحسّ بالقلق والخوف من شيء أو جهة معيّنة. وأمّا إذا أحسّ بذلك فإنّه قد يبدي خلاف ما يضمر؛ خوفاً على حياته أو حياة من يعنيه شأنه.

د. صدور الكلام ضمن أجواء خاصة: الكلام إنّما يفهم بشكل صحيح فيما لو فهم ضمن أجواء صدوره، ولوحظت كلّ القرائن المؤثرة على فهمه، فالكلام الصادر من السياسيّ له دلالة قد تختلف بالمرّة عن الكلام الصادر عن غير السياسيّ، وهكذا. وفي بعض المجالات قد يستخدم العقلاء أساليب خاصة للبيان؛ نظير مجال التقنين، فالمقنّن يراعي في بيان القوانين الأسلوب الخاصّ بها، فيذكر القضايا بشكل إجمالي أوّلاً، ويحكم عليها بأحكام خاصة؛ كالسماح بالسفر لأبناء البلد إلى دول غير معادية، ثمّ يستثني من ذلك مصاديق وأفراد معيّنين ضمن مادّة قانونيّة أخرى، فلا يجيز لهم السفر أو يحددهم فيه؛ كالعسكريين والمسؤولين الأمنيين. فهذان القانونان وإن كان ظاهرهما الاختلاف إلّا أنّه لا اختلاف بينهما ضمن أجواء القانون وأساليبه.

سؤال: إذا كان عقلاء البشر يتحاشون الاختلاف، فلماذا نجده في كلام النبي تراكب وأهل بيته؟

الجواب: إذا أردنا التعاطي معها بشكل صحيح فلابد أن نلحظ الجهات التي يختلف فيها كلام العقلاء وندرسها بشأن أهل البيت عليه النرى ما ينسجم منها مع منزلتهم وما لا ينسجم، فنقول: أما الغفلة والنسيان فلا يتصوّران في أهل البيت عليه العتبارهم

معصومين، مضافاً إلى كونهم حجج الله تعالى على خلقه. وكذلك الحال في «تغير وجهات النظر»؛ إذ أنّ منشأ اختلاف وجهات النظر هو العلم الناقص، مع أنّ النبي النهي وأهل بيته عليه الذه يعيد الأشياء كما ورد التصريح به في روايات كثيرة نظير: عِدَّة مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنانٍ، عَنْ يُونُسَ عِدَّة مِنْ أَصْحابِنا مِنْ يُونُسَ بُنِ الْمُغِيرَةِ، وَ عِدَّة مِنْ أَصْحابِنا مِنْهُمْ عَبْدُ بُنِ يَعْقُوب، عَنِ الْحارِثِ بْنِ الْمُغِيرَة، وَ عِدَّة مِنْ أَصْحابِنا مِنْهُمْ عَبْدُ الله بْنُ بِشْرِ الْخَثْعَمِيُّ، سَمِعُوا أَبا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْأَعْلَى وَ أَبُو عُبَيْدَةً وَ عَبْدُ الله بْنُ بِشْرِ الْخَثْعَمِيُّ، سَمِعُوا أَبا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ لَلْمُ ما فِي الْجَنَّةِ وَ أَعْلَمُ ما فِي السَّماواتِ، وَ ما فِي الْأَرْضِ، وَ أَعْلَمُ ما فِي الْجَنَّة وَ أَعْلَمُ ما فِي النّارِ، وَ أَعْلَمُ ما كانَ، وَ ما يَكُونُ. قالَ: شمّ مَكَثَ هُنَيْنَةً وَ جَلَّ يَقُولُ: فِيهِ يَبْيانُ كُلِّ شَيءٍ أَنْ ذَلِكَ مِنْ كِتابِ الله عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ: فِيهِ يَبْيانُ كُلِّ شَيءٍ "."

وأما الوجه الثالث \_ أعني الضغوط الخارجية \_ فهو ما نجد التصريح به في بعض الروايات تحت عنوان التقيّة. وأما الوجه الرابع فإنّ إحدى وظائف النبيّ وأهل بيته عليه الروايات تحت عنوان التقيّة وأما الوجه الرابع فإنّ إحدى وظائف النبيّ وهذه الأحكام قوانين دستوريّة الهيّة وليست بين الأحكام قوانين البشريّة.

#### ٢. مراتب الاختلاف

التهافت والاختلاف بين كلام العقلاء له مراتب عديدة؛ فقد يكون الكلام الواحد متهافتاً

١. على سبيل المثال انظر: الكافي: ج١ ص ٢٦٠ بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَ مَا يَكُونُ وَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِم، بصائر الدرجات: ص ١٢٧ باب في علم الأنمة بما في السماوات و الأرض و الجنة و النار و ما كان و ما هو كانن إلى يوم القيامة، و ص ١٢٩ باب في الأنمة عِلَيْهِ أنهم أعطوا علم ما مضى و ما بقى إلى يوم القيامة، وغيرها.

٢. إشارة لفوله تعالى: ﴿وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ النحل: ٨٩.

٣. الكافي: ج١ ص٢٦١ ح٢.

أوّلاً وآخراً، وهذا أشد التنافي، وقد يكون متناسقاً متوازناً في نفسه إلّا أنّه يخالف وينافي كلاماً آخر في نفس المجال؛ كما لو كان الكلام الأوّل في مدح شخص والثناء عليه، والكلام الثاني في ذمه. وقد يكون الكلام الأوّل في مجال معيّن والكلام الثاني في مجال آخر، ومع ذلك يحصل التنافي بينهما؛ كما لو مدح شخصاً وذم جماعة أو قبيلة ينتمي إليها الممدوح. فالعقلاء يحاولون تحاشي جميع الأنحاء المذكورة للتنافي والاختلاف، لكن قد لا يتمكنون من ذلك أحياناً بسبب نقصهم البشري؛ خاصّةً في النحو الأخير.

# ٣. الكلام الإلهي والاختلاف

إنّ لله سبحانه وتعالى أوصاف كثيرة، منها: العلم، والقدرة. فعلمه لا يحدّه شيء، وقدرته مطلقة ولا تعجز عن شيء، فقال تعالى:

﴿عالِمُ الْغَيْبِ وَ الشَّهادَةِ وَ هُوَ الْحَكيمُ الْخَبير﴾

وقال عزوجل:

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَ الْأَرْضَ بِقادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِـنْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَاقُ الْعَلِيم﴾ ٢

وقال عزّ من قائل:

﴿إِنَّ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ "

إلى غير ذلك من الآيات. فالذي يتمتّع بهذه الصفات لا يغيب عنه شيء كي يتكلّم بخلافه، ولا يخشى أحداً كي يراعيه ويتكلّم وفق مرامه. فلا يوجد داعٍ لاختلاف الكلام الإلهي، ولهذا يصرّح القرآن الكريم قائلاً:

١. الأنعام: ٧٣.

۲. یس: ۸۱.

٣. البقرة: ٢٠.

# ﴿ أَ فَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ الله لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ أ.

فمن أوصاف الكلام الربّاني أنّه لا اختلاف فيه.

# ٤. كلام الأنبياء والاختلاف

إذا حاول عامّة العقلاء أن يكون كلامهم عارياً عن التهافت والاختلاف، فمن الأولى أنّ يكون كلام النبي على بل جميع الأنبياء عارياً عن التهافت أيضاً. خاصّة و أنّ الكلام الربّاني ـ كما تقدم ـ عارٍ عن التهافت والاختلاف، فهذه الصفة تسري إلى كلام الأنبياء والأصفياء؛ لأنّهم مظاهره في خلقه، وحججه على بريّته، ولا يمكن الاحتجاج بمن لا يتفق أوّل كلامه مع آخره، أو بعضه مع البعض الآخر. ولهذا وصف الباري سبحانه كلام نبيّنا الأعظم على الله تقوله:

# ﴿وَ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ `

فمثل هذه الشخصية لا يعقل التنافي بين كلامها؛ لأنّه نابع من مصدر الكمال وهو الله سبحانه وتعالى.

وبهذا يتضح أنّه لا ينبغي وقوع الاختلاف في كلام الأنبياء والكاملين من البشر؛ سواء على المستوى العام، أم على مستوى بيان الشريعة والأحكام.

# ٥. كلام أهل البيت والاختلاف

بعد أن اتضح عدم وجود الاختلاف في الكلام الربّاني، وأنّ هذه الصفة تسري إلى كلام الأنبياء والأوصياء بالله المنادر السؤال التالي للأذهان: هل يمكن وقوع الاختلاف في أحاديث أهل البيت بالله بعضهم مع البعض الآخر؟ وهل يمكن وقوع التنافي

١. النساء: ٨٢.

٢. النجم: ٣ و ٤.

والاختلاف بين كلام رسول الله تراني وكلام أهل بيته بالله؟

الجواب: هذا النحو من الاختلاف لا ينبغي وقوعه أيضاً؛ لأنّ أهل البيت بالله خلفاء رسول الله على الخلق بعده، ولا يمكن الاحتجاج بمن لا يتّفق أوّل كلامه مع آخره، أو بعضه مع البعض الآخر، بل قد ورد التصريح بذلك في بعض الروايات؛ فروى الكشّي عن يونس بن عبد الرحمن عن الإمام الصادق عليه في حديث:

إِنَّا إِن تَحدَّثنا حَدَّثنا بِمُوافَقَةِ القُرآنِ ومُوافَقَةِ السُّنَّةِ، إِنَّا عَن الله وعَن رَسولِهِ نُحدِّثُ، ولا نقولُ: قالَ فُلانٌ وفُلانٌ؛ فَيتناقَضَ كَلامُنا، إِنَّ كَلامَ آخِرنا مِسْلَ كَلامِ أَوَّلِنا، وكَلامَ أَوَّلِنا مُصادِقٌ لِكَلامِ آخِرِنا. \

كما ورد في وصف أهل البيت عليه أنهم «خزّان العلم، ومنتهى الحلم» ، وأنهم سفراء الله في خلقه، وخلفاؤه على بريّته ، فمن كان بهذه الصفات كيف يكون كلامه متهافتاً وغير منسجم!

وكما لا يعقل التنافي بين كلمات الإمام الواحد، كذلك لا يعقل التنافي والاختلاف بين كلمات إمام مع إمام آخر؛ لأنّهم جميعاً حجج الله تعالى، وهم نور واحد وبمثابة شخص واحد، ولهذا ورد في بعض الأحاديث التصريح بأنّهم نور واحد، فروى النعماني في غيبته:

عن زيد الشّخام قالَ: قُلتُ لأبي عَبدِ اللهِ اللهِ اللهِ النّهُ النَّهُ ما أَفضَلُ الحَسَنُ أَو المُحسَينُ؟ قالَ: إِنَّ فَضلَ أَوَلِنا يَلحَقُ فَضلَ آخِرِنا، وفَضلَ آخِرِنا يَلحَقُ فَضلَ آخِرِنا، وفَضلَ آخِرِنا يَلحَقُ فَضلَ أَوَلِنا يَلحَقُ فَضلَ أَوَلِنا عَلَيَّ في فَضلَ أَوَلِنا، فَكُلُّ لَهُ فَضلٌ. قالَ: قُلتُ لَهُ: جُعِلتُ فِداكَ وَسِّع عَلَيَّ في

١. رجال الكشي: ص٢٢٤.

٢. انظر: من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٩٠٩ -٣٢١٣.

٣. انظر: بحار الأنوار: ج٩٧ ص٣٤٣ زيارة أمير المؤمنين المالية.

الجواب؛ فَإِنِي والله ما أسألُكَ إِلّا مُرتاداً". فَقالَ: نَحنُ مِن شَـجَرَةِ بَرَأنا الله مِن طبنَةٍ واحِدةٍ، فَضلُنا مِن اللهِ، وعِلمُنا مِن عِندِ اللهِ، ونَحنُ أُمناءُ الله عَلى خَلقِهِ، والدُّعاةُ إلى دينِهِ والحِجابُ فيما بَينَهُ وبَينَ خَلقِهِ. أزيدُكَ يا زَيدُ؟ قُلتُ: نَعَم. فَقالَ: خَلقُنا واحِدٌ، وعِلمُنا واحِدٌ، وفَضلُنا واحِدٌ، وكُلُنا واحِدٌ عِندَ الله عَزَّوجَلَّ. فَقلتُ: أخبِرني بِعِدَّتِكُم. فَقالَ: نَحنُ إثنا عَشَرَ واحِدٌ عِندَ الله عَزَّوجَلَّ. فَقلتُ: أخبِرني بِعِدَّتِكُم. فَقالَ: نَحنُ إثنا عَشَرَ هكذَا حَولَ عَرشٍ رَبِّنا جَلَّ وَعَزَّ في مُبتَداً خَلقِنا، أوَّلُنا مُحمَّدٌ، وأوسَطنا مُحَمَّدٌ، وأوسَطنا

فكما لا ينبغي التهافت والاختلاف بين كلمات رسول الله مَرَّاتِكُم، كذلك لا ينبغي الاختلاف بين كلمات أهل البيت أنفسهم، ولهذا الاختلاف بين كلامه مَرَّاتِكُ وكلام أهل بيته عِلَيْمَ، أو بين كلمات أهل البيت أنفسهم، ولهذا نقول: لا يصدر كلامان متهافتان ومختلفان من هذه الشخصيات العظيمة بسبب الغفلة والنقص البشري؛ لأنهم شخصيّات ربّانية ومتّصلة بالله، وهم حجج الله على خلقه.

إِلَّا أَنَّ الذي يراجع روايات النبيِّ عَلَيْهُ وأهل بيته الأطهار عِلَيْهُ يجد بالوجدان بعض الاختلاف بينها، فعلى سبيل المثال نجد الاختلاف بين الروايتين التاليتين:

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِي عَنْ اللهِ عَلَيْهِ فَالَ: إِنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ نَهَى عَنِ القَنازِعِ، والقُصَصِ، وَنَقْشِ المُخِصَابِ عَلَى الرّاحَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هَلَكَتْ نِساءُ بَنِي إِسْرائيلَ مِنْ قِبَلِ المُخصَابِ عَلَى المُخصَابِ. "

ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَىٰ إِهِ، قالَ:

١. يرتاد: يطلب وينظر فيختار أفضله (العين) وفي حديث علت علي عليه في صفة الصحابة: «يدخلون روّاداً،
 ويخرجون أدلة »؛ أي يدخلون طالبين للعلم، ملتمسين للحلم، ويخرجون أدلة (لسان العرب).

٢. الغيبة للنعماني: ص٨٥ ح١٦، بحار الأنوار: ج٢٥ ص٣٦٣ ح٢٢ نقلاً عن كتاب المحتضر.

٣. الكافي: ج٥ ص٢٥ ح١.

لا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُعَطِّلَ نَفْسَها، وَلَوْ تُعَلِّقُ فِي عُنُقِها قِلادَةً، وَلا يَنْبَغِي أَنْ تَدَعَ يَدَها مِنَ الْخِضابِ وَلَوْ تَمْسَحُها مَسْحاً بِالْحِنّاءِ وَ إِنْ كانَتْ مُسِنَّةً. \

فهذان النصّان بشأن إحدى مظاهر الزينة للمرأة وهي الخضاب، فدلّ الحديث الأوّل على النهي عنه وذمّه، وأنّ أحد أسباب هلاك نساء بني اسرائيل هو الخضاب. بينما دلّ الحديث الثانى على الحتّ عليه، وأنّه لا ينبغى للمرأة أن تدعه.

السؤال المطروح: إذا كان ما ذكرتموه صحيحاً فلماذا وقع مثل هذا الاختلاف بين الروايات؟

الجواب: ستأتي دراسة ذلك فيما يأتي إن شاء الله تعالى، وسيتضح أنّ الاختلاف بين الروايات له عوامل عديدة؛ بعضها راجع لأهل البيت بين وبعضها راجع لعوامل وأسباب أخرى.

## دفع وهم

لا يتوهم أحد أنّ الاختلاف خاصّ بالأحاديث التي نرويها عن أنمتنا عليه فإنّنا نجد الاختلاف في الروايات التي يرويها مخالفونا أيضاً، ولهذا ألّف محمّد بن إدريس الشافعي \_ رئيس المذهب الشافعي \_ كتاباً في اختلاف الحديث، وكذا غيره من الفقهاء والمحدّثين.

نعم نحن ننزّه نبينا عن كلّ نقص وعيب، ولا ننسب جميع هذه الاختلافات المعمّ الله علّ الله عليه الله الله الله عليه الله الله الله تعالى أنّ نسبة كبيرة من الاختلافات الموجودة بين الروايات لا تمتُ إلى النبي عليه وأهل بيته عليه بصِلة، وإنّما هي ناشئة من عوامل وعوارض خارجية.

۱. الکافی: ج٥ ص٩٠٥ ح٢.

نعم هناك نسبة محدودة من الاختلافات ترجع إلى النبي وأهل بيت عبالله، إلّا أنّها بمقتضيات معينة يأتي توضيحها في الفصل الأخير من الكتاب إن شاء الله.

## خلاصة الدرس

- ا) إذا راجعنا حياة العقلاء وجدناهم يتكلّمون بما ينسجم ويتواءم مع ما صدر منهم سابقاً، خاصة إذا كان للشخص منزلة علمية أو اجتماعية أو سياسية؛ فإذا تكلّم رئيس الجمهوريّة بشيء فإنّه يحاول أن لا يتفوّه بما لا ينسجم مع ما ذكره سابقاً؛ سواء في نفس المجلس أو في مجلس آخر. وإن تكلّم بما لا ينسجم مع الكلام السابق فهو إما عن غفلة ونسيان \_ وكلاهما من النقص البشري \_ وإما لأغراض عقلانية.
- ٢) الاختلاف له مراتب؛ أحدها: اختلاف أول الكلام مع آخره. وثانيها: اختلاف الكلام مع كلام آخر في نفس المضمار. وثالثها: اختلاف الكلام الصادر في مجال معين مع كلام صادر في مجال آخر. والعقلاء يحاولون تحاشي جميع هذه المراتب.
- ٣) الكلام الإلهي لا اختلاف فيه، كما يشهد به الذكر الحكيم حيث قال: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ الله لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾.
- ٤) كما أنّه لا اختلاف في الكلام الربّاني، كذلك لا اختلاف في الكلام النبويّ؛ لأنّه مستمدّ ومستوحى من الكلام الإلهي، كما شهد بذلك قوله تعالى: ﴿وَ ما يُنْطِقُ عَن الهَوى \* إنْ هُوَ إلّا وَحْيٌ يُوحى ﴾.
- لما كان أهل البيت علية الإمتداد الشرعي للرسالة، وهم حجج الله على البرايا،
   فلا ينبغي اختلاف بعض كلماتهم وأحاديثهم مع البعض الآخر، سواء في
   كلمات الإمام الواحد، أم في كلمات إمام مع إمام آخر.

- الذي يراجع الحديث ويتعاطى معه يجد بوجدانه اختلاف بعض الأحاديث مع البعض الآخر.
- ان الاختلاف بين الأحاديث لا يخص رواياتنا، بل نجده في روايات المذاهب
   الأخرى أيضاً.
- ٨) نحن ننزّه نبيّنا الأعظم وأهل بيته عن كثير من الاختلافات التي نجدها بين الروايات، ونرجعه إلى جذوره؛ فغالب الاختلافات ترجع لعوامل خارجية. نعم بعضها ترجع لأهل البيت، الميثيّة، ولها أسبابها الخاصة.

#### البحث والتحقيق

- ا. لا ريب في وقوع الاختلاف بين الأحاديث الفقهية فهل يوجد اختلاف في غيرها
   من الأحاديث؟ على فرض الإيجاب اذكر نموذجاً له.
  - ٢. اذكر نموذجين لاختلاف الأحاديث الفقهية.

## الدرس الثاني

## الأبحاث التمهيدية

#### أهداف الدرس

- ١. بيان معنى الاختلاف لغة واصطلاحاً.
  - ٢. بيان فواند علاج اختلاف الحديث.
- ٣. بيان منزلة اختلاف الحديث بين علوم الحديث.
  - ٤. بيان نطاق البحث في اختلاف الحديث.

تقــدم أنّ الاخــتلاف مرغــوب عنــه، وأنّ العقــلاء يتحاشــونه فــي كلمــاتهم، بــل يعدّونه من النقص والعيب غالباً. هذا في عـوام الناس، وأمّـا الأنّبياء والأوصياء فإنّهم منزّهون عن بعض أنواعه، وأنّه قد يصـدر منهم مـا ظـاهره الاخـتلاف لبعض الـدواعي العقلانية.

وقبل الدخول في البحث نبيّن بعض الأبحاث التمهيدية؛ نظير معنى الاختلاف لغة واطصلاحاً، وفواند علاج الاختلاف، ومنزلة اختلاف الحديث بين علوم الحديث، والفرق بينه وبين تعارض الأدلّة.

# القسم الأول: الأبحاث التمهيدية

الفصل الأوّل: المبادئ العامة

١. الاختلاف لغة واصطلاحاً

أ. الاختلاف لغة

الاختلاف في اللغة خلاف الاتّفاق، قال الزبيدي في تاج العروس:

الخِلفة بالكسر: الاسم من الاختلاف أي خلاف الاتفاق، أو مصدر الاختلاف؛ أي التردد... \.

وقال ابن فارس في بيان الجذر «خلف»:

الخاء واللام والفاء أُصولٌ ثلاثة؛ أحدُها: أن يجيءَ شيءٌ بعدَ شيءٍ يقومُ مقامَه، والثاني: خِلاف قُدّام، والثالث: التغيُّر. فالأوّل الخَلَف، والخَلَف، والخَلَف، والخَلَف، والخَلَف، والخَلَف من أبيه، وخَلَف سَوْءٍ من أبيه... ما جاء بعدُ. ويقولون: هو خَلَفُ صِدْقٍ من أبيه، وخَلَف سَوْءٍ من أبيه... والخِلِّفَى: الخلافة، وإنَّما سُمِّيت خلافة لأنّ الشّاني يَجيءُ بَعد الأوّلِ قائماً مقامَه. وتقول: قَعدتُ خِلافَ فُلانٍ؛ أي بَعده... ومن الباب الخَلْف، وهو الاستِقاء؛ لأنّ المستقِيّينِ يتخالفانِ، هذا بَعْدَ ذا، وذاك بعد هذا.

#### حصيلة المعنى

المتحصّل من جميع المعاني المذكورة هو أنّ الشيئين المختلفين لا يجتمعان، فالخليفة لا يجتمع مع المخلوف، والمستقيين لا يستقيان في وقت واحد وإنّما يستقي أحدهما فقط ويتلوه الآخر، والليل والنهار لا يجتمعان أيضاً، وهكذا.

١. تاج العروس: ج١٢ ص١٨٩ «خلف» و انظر مجمع البحرين: مادة «خلف».

٢. ترتيب مقاييس اللغة: ص٢٩٤ «خلف».

وقد استعمل «الاختلاف» بمعناه اللغوي في الكتاب العزيز في آيات عديدة، منها قوله تعالى:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّماواتِ وَ الأَرْضِ وَ اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَ النَّهارِ لآياتٍ لأُولِي الأَلبابِ﴾. ا

كما استعمل في الروايات الشريفة، نظير الروايتين التاليتين:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ المُغِيرَةِ، عَن إسماعِيلَ بِنِ أَبِي زِيادٍ، عَن جَعفَرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِي فِيالَةِ، عَن المُغِيرَةِ، عَن إسماعِيلَ بِنِ أَبِي زِيادٍ، عَن جَعفَرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ عَلَيْهِ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ: إِنّا أَهْلَ البَيتِ شَبَرَهُ النّبُوّةِ، وَ أَبِي عَلَيْهِ المُلائِكَةِ، وَبَيتُ الرَّحمَةِ، وَمَعدِنُ العِلْمِ. لا مُوضِعُ الرِّسالَةِ، وَمُحْتَلَفُ المَلائِكَةِ، وَبَيتُ الرَّحمَةِ، وَمَعدِنُ العِلْمِ. لا رَوَى إسحاقُ بْنُ عَمّادٍ عَن أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: ما بَيْنَ قَبْرِ الحُسَينِ عَلَيْهِ إِلَى السَّماءِ السّابِعَةِ مُحْتَلَفُ المَلائِكَةِ. "

ويراد باختلاف الملانكة هو محلّ تردّدها، أي مجيؤها فوجاً بعد فوج.

#### ب. الاختلاف اصطلاحاً

الاختلاف في الاصطلاح هو عدم موافقة أحد الحديثين للآخر وعدم انسجامه معه، حسب النظرة الأولى لهما. ولهذا عرّفه الشهيد الثاني الله بما يلي:

هو أنّ يوجد حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً. أ

ويستفاد من التعريف أمران:

۱. آل عمران: ۱۹۰.

٢. الكافي: ج١ ص٢٢١ -٢.

٣. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٥٧٩ ح٣١٦٨.

٤. الدراية في علم مصطلح الحديث: ص٤١.

١) أن اختلاف الحديث يعني التضاد الظاهري في معنى الحديثين، وعليه فلا تنافي بينهما واقعاً.

 ٢) أن الاختلاف المبحوث عنه هنا هو ما كان بين حديثين؛ فلو اختلف الحديث مع غيره كالاجماع فلا يبحث عنه في اختلاف الحديث.

وعرَّفه الميردامادرَ اللهُ قائلاً:

المختلف في صنفه لا في شخصه، وذلك حديثان متصادمان في ظاهر المعنى، سواء أمكن التوفيق بينهما؛ بتقييد المطلق، أو تخصيص العام، أو الحمل على بعض وجوه التأويل، أو كانا على صريح التضارب البات الموجب طرح أحدهما جملة البتة. أ

والمتحصّل منه ما يلي:

١) أنّ اختلاف الحديث يعني التضاد الظاهري في المعنى، وعليه فلا تنافي بين الحديثين واقعاً.

٢) أنّ علاج الاختلاف يكون بحمل المطلق على المقيد، والعام على الخاص، أو
 الحمل على بعض وجوه التأويل.

٣) إن لم يمكن علاج الاختلاف بأحد الأنحاء المذكورة بأن كان التنافي بينهما على نحو التضارب الباتّ تم ترجيح أحد الخبرين وطرح الآخر.

وعرّفه النووي من أهل السنة قائلاً:

هو أنّ يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً فيوفّىق بينهما، أو يـرجّح أحدهما. '

١. الرواشح: ص١٦٥.

٢. التقريب والتيسير (ضمن تدريب الراوي): ج٢ ص١٧٥.

وهو قريب من سابقه. والمراد منها جميعاً بيان حقيقة واحدة وهي: عدم موافقة أحد الحديثين للآخر في النظرة الأولية، ومن ثمّ رفع التنافي الموجود بينهما.

#### ٢. فائدة اختلاف الحديث

البحث في كلّ علم أو فنّ ينبغي أن يكون مثمراً ونافعاً، وإلّا فإنّ البحث العاري عن الفائدة تضييع للعمر وشبيه باللغو والسفسطة، وقد جرت العادة على ذكر فائدة كلّ علم في مقدّمات أبحاثه؛ ليحصل للباحث اندفاع ورغبة في تعلّم هذا العلم. والفائدة من علاج الاختلاف بين الأحاديث جملة أمور أهمها:

## أ. معرفة الوظيفة العمليّة

الذي يريد العمل بالحديث والسير على نهجه إذا ما واجه حديثين متنافيين فلابد له من العمل على ضوء أحدهما، ولا يمكنه العمل بهما معاً كما هـ و واضح، فمثلاً الحديثان التاليان:

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَيِيهِ، عَنِ ابْنِ أَيِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سالِم، قالَ: قالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَلْمَةَ إِنَّ مِنَ الحَقِّ أَنْ يَقُولَ الرّاكِبُ لِلْماشِي الطَّرِيقَ. قال الشيخ الكليني: وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى إِنَّ مِنَ الجَوْرِ أَنْ يَقُولَ الرّاكِبُ لِلْماشِي الطَّرِيقَ. \

فهذان النصّان بشأن حقوق الراكب والماشي، فإذا كان أحدنا راكباً والآخر ماشياً، فهل من حقّ الراكب أن يقول للماشي تنحّ جانباً وافسح لي الطريق، أم لا؟ صريح النصّ الأوّل أنّه من حقّه، وصريح النصّ الثاني أنّه ليس من حقّه وإنّما هو من الجور عليه. وبعبارة أخرى: النصّ الأوّل دالّ على أنّ حقّ التقدم للراكب، والنصّ الثاني دالّ على أنّ حقّ التقدّم للماشي.

١. الكافي: ج٦ ص٠٤٥ ح١٥.

فما هي الوظيفة العملية للمكلف الراكب إذا ما ابتلي بذلك؟ لابد أن يحدّد وظيفته العمليّة من خلال النصوص الشرعية، ويستلهم الحكم الشرعي منها وفق منهج علمي، وهذا ما يتبنّاه اختلاف الحديث.

# ب. وضوح العقيدة

العقيدة السليمة والفكر النقي إنّما يتمّ استقاؤه من آيات الكتاب العزيز وأحاديث النبي وأهل بيته، فإذا أردنا الاعتقاد بعقيدة معيّنة؛ كالشفاعة مثلاً، فنحن أمام تساؤلات عديدة نظير: ما هي حدود الشفاعة، ومن له حق الشفاعة، وهل الشفاعة لكل الذنوب أم بعضها، فمثلاً نجد في روايات الشفاعة الروايتين التاليتين:

نموذج

و قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: إِنَّمَا شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي. الْعَطَارِ، عَنْ أَبِي عَمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعَطَارِ، عَنْ أَبِي عَمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعَطَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْةِ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: لا يَسَالُ شَفاعَتِي مَنْ اسْتَخَفَّ بِصَلاتِهِ، وَلا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ لا وَاللَّهِ. لا يَسَالُ شَفاعَتِي مَنْ شَرَبَ المُسْكِرَ، وَلا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ لا وَاللَّهِ. أَ

فدل الحديث الأول على أنّ الشفاعة لأهل الكبائر من أمّة النبيّ على ودلّ الحديث الثاني على أنّ الشفاعة لا تنال المستخفّ بصلاته، ولا الشارب للخمر، مع أن شرب الخمر من الكبائر. فإذا أردنا معرفة نظرة الإسلام حول الشفاعة فلابد أن نعالج اختلاف هذه الأحاديث ونعرف المراد منها أوّلاً، ثمّ نبني عليه عقيدتنا. وهو بحاجة لمنهج صحيح لعلاج الاختلاف بين الأحاديث؛ كي تكون عقيدتنا سليمة قويمة. والذي يضمن

١. من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٧٤ه ح٤٩٦٣، وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٣٤ ح٢٠٦٦٨.

۲. الكافي: ج٦ ص٤٠٠ ح١٩.

لنا سلامة المنهج وصحّة العقيدة المستلهمة من مثل هذه الموارد هو «اختلاف الحديث».

# ج. دفع الشبهات

يتعرّض المذهب الشيعي للهجمات الفكرية وذلك بإلقاء الشبهات حوله من هنا وهناك، وأساس بعض هذه الشبهات هو أحاديث وردت في كتبنا الحديثية، لكن ورد بإزانها أحاديث أخرى يظهر منها خلاف ذلك، فلابد من جمع مقبول لهذه الأحاديث أو إبداء وجه يرتفع به الخلاف، فمن خلال بحثنا في اختلاف الحديث يتضع أنّ الأساس الذي تعتمد عليه بعض هذه الشبهات واو، وأنّ أساس الشبهة باطل، فلا حاجة لتحمّل عناء البحث في ردّها؛ نظير اتهام الشيعة بأنهم يقولون بتحريف القرآن الكريم، حيث وردت بعض الروايات التي يظهر منها ذلك لأول وهلة، إلّا أنّها مخالفة لغيرها، ولا يتبيّن المراد منها إلّا من خلال جمع بعضها للبعض الآخر، وعلاج الاختلاف بينها. إليك فيما يلي نموذجاً منها:

## نموذج

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِم، عَنْ سَالِم بْنِ سَلَمَة، قالَ: قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ أَنا أَسْتَمِعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى ما يَقْرَأُها النّاسُ، فَقالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلْيَةِ: كُفَّ عَنْ هَذِه الْقِراءَةِ اقْرَأُ كَما يَقْرَأُ النّاسُ. \

في مناشدة أمير المؤمنين عطية للخوارج:... وَ آوَى الْحَكَمَ بُنَ الْماصِ طَرِيدَ رَسُولِ اللهِ، وَ اسْتَعْمَلَ الْفاسِقَ فِي كِتابِ الله الْوَلِيدَ بُنَ عُقْبَةَ بُنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَ قَدْ ضُرِبَ فِي الْخَمْرِ، وَسَلَّطَ خالِدَ بْنَ الوليد على عُرْفُطَةَ الْعُذْرِيِّ،

۱. الكافي: ج٢ ص٦٣٣ ح٢٣.

# وَ أَنْحَى عَلَى كِتابِ الله يُحَرِّفُهُ وَ يُحْرِقُهُ!! \

حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ ماجِلَو يُورَّكُنَّ ، قالَ حدّثنا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقاسِم، قالَ حدّثنا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ الْقَرَشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنانٍ، عَنِ المُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الصّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبائِهِ عِلَيْهُ، قالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكَ ... ثم اذْكُرُوا وُقُوفَكُمْ بَيْنَ يَدَي الله جَلَّ جَلالُهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكَ ... ثم اذْكُرُوا وُقُوفَكُمْ بَيْنَ يَدَي الله جَلَّ جَلالُهُ فإنّه الْحَكَمُ الْعَدْلُ، واسْتَعِدُوا لِجَوابِهِ إِذَا سَأَلَكُمْ فإنّه لا بُدَّ سائِلُكُمْ عَمَا فإنّه الْحَكَمُ الْعَدْلُ، واسْتَعِدُوا لِجَوابِهِ إِذَا سَأَلَكُمْ فإنّه لا بُدَّ سائِلُكُمْ عَمَا عَمِلْتُمْ بِالثَقَلَيْنِ مِنْ بَعْدِي؛ كِتابِ الله وَ عِنْرَتِي، فانْظُرُوا أَنْ لا تَقُولُوا: أَمّا الْعِشْرَةَ فَفَارَقْنا وَقَتَلْنا، فَعِشْدَ ذَلِكَ لا يَكُونُ الْكِتابَ فَعَنْ أَرادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ الْبَوْمِ فَلْيَتَولًا وَلَيْنَا، وَلَيْ النّارَ، فَمَنْ أَرادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ الْبَوْمِ فَلْيَتَولًا وَلِيِّي، وَلْيَتَعِعُ وَصِيِّي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِمِ عَلَيْهِ؛ فإنّه ولي وَلِي وَلِي النّامِ عَلَيْهِ واللّهِ النّارَ، فَمَنْ أَرادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ الْبَوْمِ فَلْيَتَولًا وَلِيّي، وَلْيَتَعِعْ وَصِيِّي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِم عِلْكِهِ؛ فإنّه صَاحِبُ حَوْضِي... .. \*

فظاهر الحديث الأول سلامة النص القرآني من التحريف والأمر بقراءته كما يقرأه الناس، وظاهر الحديثين الثاني والثالث وقوع التحريف فيه. علماً أن الشواهد والقرائن الدالة على سلامة القرآن كثيرة جداً، ليس هذا محلّها."

## ٣. منزلة اختلاف الحديث

قبل الدخول في البحث لا بأس بالإشارة إلى بيان منزلة اختلاف الحديث بين علوم الحديث الأخرى، فنقول: يمكن تقسيم علوم الحديث بأنحاء مختلفة، فيمكن تقسيمه

١. المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب عُطَيَّة: ص٢٦٥.

٧. الأمالي (للصدوق): ص٢٨٠ ح٩.

٣. كتب الكثير من العلماء والباحثين في رد القول بتحريف القرآن، وقد تعرضنا لهذا البحث في مقال نشر في الجزء الأول من آثار المؤتمر العالمي لتكريم الشيخ الكليني، وأوضحنا فيه أن الروايات التي قد يبدو منها وقوع التحريف يراد بها شيء آخر، وذلك من خلال بيان القرائن والشواهد الدالة عليه.

بلحاظ الهدف المتوخّى منها إلى ثلاث مراتب رئيسية هي:

أ. ما يقصد منه بيان صدور الحديث عن المعصوم الشيد وعدمه ، وهي: علم الرجال، الفهارس، ونقد الحديث.

ب. ما يقصد منه فهم الحديث وفقاً لألفاظه والقرائن المكتنفة به، وهي: فقه الحديث، غريب الحديث، ومشكل الحديث.

ج. ما يقصد منه رفع التنافي الموجود بين الأحاديث في مقام العمل بالحديث، وهو اختلاف الحديث. ٢

د. العلوم ذات الصلة، وهي: تاريخ الحديث، دراية الحديث.

فالأقسام الثلاثة الأولى تمثّل أركان علوم الحديث، وأما القسم الرابع فليس بتك المنزلة وإنّما يتناول علوماً ذات صلة بالحديث وليست من صميمه؛ كعلم الدراية؛ فإنّ الهدف من الحديث هو العمل به، والعمل به لا يتوقّف على معرفة الاصطلاح كما هو واضح. نعم بالاصطلاحات يمكن تبويب و تقسيم الأحاديث إلى ما يمكن العمل به وما لا يمكن العمل به، كما يمكن تقسيم كلّ منهما إلى أقسام، لكي يسهل على الباحث معرفة بعض الجهات المتعلّقة بناحية العمل بالحديث.

١. اعتمد المحدثون أحد منهجين لإثبات صدور الحديث، فاعتمد المتقدّمون من علماء الشيعة مسلك الوثوق بالخبر، فإذا حصل الوثوق بالخبر كان حجة وإلا فلا، وهذا الوثوق رهين لجملة أمور منها: موافقة الحديث للكتاب وللأحاديث الأخرى، عمل العلماء به وعدم إعراضهم عنه، ووروده في المصادر المعتمدة، وغير ذلك مما من شأنه دعم الخبر وبالتالي حصول الوثوق به. و في قبال ذلك اعتمد المتأخرون منهم على مسلك الوثاقة، بمعنى أن الخبر الذي يلزم العمل به هو ما كان رواته من الثقات، و روح هذا المنهج هي الحجية التعبدية للخبر.

٢. يمكن عد اختلاف الحديث من فروع فقه الحديث وفق بلحاظ آخر؛ وذلك بأن يقال: إن فهم الحديث تارة يتناول الأحاديث بنفسها ومن دون المعارض، وأخرى بلحاظ المعارض لها، فالأول هو فقه الحديث، والأخير هو اختلاف الحديث.

وعلى أيّ حال فالمرحلة الأولى لدراسة جانب صدور الحديث عن المعصوم علية وعدمه، فإن ثبت صدوره انتقلنا للمرحلة الثانية وهي فهم النصّ وفقاً للقواعد العقلانية والعرفية في فهم الكلام، والتي منها ملاحظة السياق والقرائن المحيطة بالكلام لتعيين مدلوله، سواء في ذلك القرائن الموجودة في نفس النصّ، أم القرائن الموجودة في النصوص الأخرى. فإذا تمّت هاتان المرحلتان وصلت النوبة للعمل بالحديث، وهذه المرحلة هي الهدف للمراحل السابقة. لكن قد تواجهنا في هذه المرحلة مشكلة وهي أنّنا قد نجد الاختلاف بين حديثين أو أكثر، فما هو السبيل عندنذ؟ علم اختلاف الحديث لعلاج هذا الاختلاف.

و باختصار: يمكن تصنيف العلوم الرئيسية للحديث إلى ثلاث أصناف هي: ما يتناول صدور الحديث وعدمه، و ما يتناول كيفيّة فهم الحديث بعد الفراغ عن صدوره، و ما يلحظ بعض جوانب مقام العمل بالحديث وهو اختلاف الحديث، وهذه المرحلة هامّة جدّاً باعتبار أنّها الهدف الرئيسي من المرحلتين السابقتين، فإذا واجهنا حديثين مختلفين في مقام العمل ولم نتمكّن من علاج اختلافهما لم نتمكّن من العمل بشيء منهما. وبهذا تظهر منزلة «اختلاف الحديث» بين علوم الحديث.

نعم قد نستمد في علاجنا لاختلاف الحديث بعلوم الحديث الأخرى؛ فنستمد بفقه الحديث لرفع بعض أنواع التنافي والاختلاف، و نستمد بعلم الرجال والفهارس لرفع قسم آخر من الاختلاف، و نعتمد على بعض القواعد الخاصة في رفع التنافي بين قسم ثالث من الأحاديث.

### ٤. موضوع البحث

الحديث إذا كان سالماً عن المخالف أمكن التعاطي معه براحة، وأما إذا ابتلي بالمخالف، فالمخالف له إمّا من القرآن، أو من الأحاديث الأخرى، أو من العقل، أو الإجماع، فما هو موضوع اختلاف الحديث؟

الجواب: موضوع البحث في اختلاف الحديث هو اختلاف الحديث مع الحديث. وأما اختلاف الحديث مع القرآن أو العقل أو الإجماع، فلا يتمّ بحثها في هذا العلم. توضيح ذلك:

### أ. اختلاف الحديث مع القرآن

تقدّم أنّ البحث في اختلاف الحديث هو بهدف التعرّف على الوظيفة العملية تجاه موضوع معيّن، وما هو رأي الشارع المقدّس في ذلك المجال. وإلّا فلو لم يكن النص مستنداً للشارع المقدّس فلا يجب علينا امتثاله. وعليه فإن اختلاف الحديث إنّما يكون فيما لوكان النصّ المروي حجّية.

على هذا الأساس نقول: لو اختلف الحديث مع القرآن، فهل هو داخل في نطاق الحجّية أم خارج عنه؟

الجواب: هذا النص خارج عن نطاق الحجّية، فإنّ النبيّ وأهل بيته عليه الناطقون بالقرآن والمبيّنون له، فروى الكليني بسنده عن أبي بصير الحديث التالي:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: قُلْتُ لَهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَ لَّ: ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِ ﴾ ؟ قَالَ فَقَالَ: إِنَّ الْكِتَابَ لَمْ يَنْطِقْ وَ لَنْ يَنْطِقَ، وَ لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ مِالْحَقَ النَّاطِقُ بِالْكِتَابِ. \ اللَّهِ عَلَيْكُ هُوَ النَّاطِقُ بِالْكِتَابِ. \

فمن كان كذلك لا يتكلّم بما يخالف القرآن، ولهذا ورد الأمر بطرح الروايات المخالفة للقرآن في روايات كثيرة، نظير الروايتين التاليتين:

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْقَهُ، وَعَلَى عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: إِنَّ عَلَى كلِّ حَقِّ حَقِيقَةً، وَعَلَى

۱. ا**لکافی:** ج۸ ص۰ ۵ ح۱۱.

كلّ صَوابٍ نُوراً، فَما وافَقَ كِتابَ الله فَخُذُوه، وَ ما خالَفَ كِتابَ الله فَخُذُوه، وَ ما خالَفَ كِتابَ الله فَدَعُوه \

وفي تهذيب الأحكام: رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى اللَّهِ وَ عَنِ الأَئِمَّةِ أَنَهُمْ قَالُوا: إِذَا جَاءَكُمْ مِنّا حَدِيثٌ فَاعْرِضُوه عَلَى كِتابِ الله؛ فَما وافَقَ كِتابَ الله فَخُذُوه، وَ ما خالَفَهُ فاطْرَحُوه أَوْ رُدُّوه عَلَيْنا ".

نعم قد يكون سبب اختلاف الحديث مع القرآن ناجماً عن عوارض التحديث من التصحيف والتقطيع والنقل بالمعنى وما إلى ذلك، فإن كان سبب الاختلاف راجعاً إلى أحد المذكورات فالمنهج الصحيح في مثله هو البحث على النصّ الدقيق والسالم عن العلّة، لا البحث في علاج اختلافه مع القرآن. وبهذا يتّضح أنّ «اختلاف الحديث» لا يتناول اختلاف الحديث مع القرآن الكريم.

### ب. اختلاف الحديث مع العقل

لا ريب أنّ الحكيم لا يتكلّم بما يخالف العقل، وبما أن النبيّ وأهل بيته عظيم في مقدّمة الحكماء، فلا ينبغي صدور ما يخالف العقل عنهم. لكن لو واجه الباحث بعض الأحاديث التي لا تنسجم مع العقل فما هو المنهج في التعاطي معها، نظير الحديث التالى:

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَيِدِ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعِيلَ، عَنِ الفَصْلِ بْنِ شاذانَ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَجّاجِ، عَنْ أَبانِ بُنِ بَنِ الحَجّاجِ، عَنْ أَبانِ بُنِ تَغْلِبَ قالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَطَعَ إصْبَعاً مِنْ أَصابِعِ المَرْأَةِ كَمْ فِيها؟ قالَ: عَشْرٌ مِنَ الإِبلِ. قُلْتُ: قَطَعَ اثْنَيْنِ؟ قَالَ:

١. الكافي: ج١ ص٦٩ ح١.

٢. تهذيب الأحكام: ج٧ ص٢٧٥.

عِشْرُونَ. قُلْتُ: قَطَعَ ثَلَاثًا؟ قالَ: ثَلاثُونَ. قُلْتُ: قَطَعَ أَرْبَعاً؟ قالَ: عِشْرُونَ. قُلْتُ: قَطَعَ أَرْبَعاً قَلَكُونُ عَلَيْهِ ثَلاثُونَ، وَيَقْطَعُ أَرْبَعاً فَيَكُونُ قُلْتُ ثَلاثُونَ، وَيَقْطَعُ أَرْبَعاً فَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلاثُونَ، وَيَقْطَعُ أَرْبَعاً فَيَكُونُ عَلَيْهِ عِشْرُونَ! إِنَّ هَذَا كَانَ يَبْلُغُنا وَنَحْنُ بِالعِراقِ فَنَبْرَأُ مِمَّنْ قَالَهُ، وَ نَقُولُ: عَلَيْهِ عِشْرُونَ! إِنَّ هَذَا كَانَ يَبْلُغُنا وَنَحْنُ بِالعِراقِ فَنَبْرَأُ مِمَّنْ قَالَهُ، وَ نَقُولُ: اللَّذِي جَاءَ بِهِ شَيْطَانٌ. فَقَالَ: مَهْلًا يا أَبانُ، هَكَذَا حَكَمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، إِنَّ المَرْأَةَ تَقَابِلُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ الدِّيَةِ، فَإِذَا بَلَغَتِ الثُّلُثَ رَجَعَتْ إِلَى النَّصْفِ، المَرْأَةَ تَقَابِلُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ الدِّيَةِ، فَإِذَا بَلَغَتِ الثُّلُثَ رَجَعَتْ إِلَى النَّصْفِ، يا أَبانُ إِنَّكَ أَخَذْتَنِي بِالقِياسِ، وَ السُّنَةُ إِذَا قِيسَتْ مُحِقَ الدِّينُ. اللهِ المَرْفَدُ

فهل هذا النوع من الاختلاف داخل في نطاق «اختلاف الحديث» أم خارج عنه؟ أو فقل: هل إنّ اختلاف الحديث يتناول مثل هذا النوع من الاختلاف أم لا؟

الجواب: للإجابة على هذا السؤال لابد من بيان نقطة محورية هي تحديد المراد من العقل، فقد يكون المراد به ما يستسيغه الفرد ويصحّحه وفقاً لمعاييره الخاصّة، وقد يكون المراد به ما يصحّحه جميع العقلاء وفقاً للمعايير المعتبرة عندهم. فإن كان المراد منه المعنى الأول، فهذا لا يمكن عدّه معياراً لتقييم الحديث؛ إذ الشيء الواحد صحيح من وجهة نظر شخص، خاطئ من وجهة نظر آخر للمعايد فإذا توفّرت شرائط الحجّية في مثل هذا الحديث فهو مما يلزم العمل به، ولا يضرّه مخالفته للعقل. وفي مثل هذا الاختلاف نرى تحكيم الحديث على العقل، وليس للعقل مجال.

وإن كان المراد بالعقل هو المسلّمات العقلية التي لا يختلف فيها اثنان من العقلاء فنحن نرى أن النبي مُنْ الله وأهل بيته عليه الله لا يتكلّمون بما يخالف العقل بهذا المعنى، فإن جاء مثل هذا الحديث فنحن لا نؤمن بحجّيته، وبالتالي فلا حاجة لنا لرفع اختلاف مع العقل.

۱. الكافي: ج٧ ص٢٩٩ ح٦.

٢. الحديث المذكور نموذج واضح من هذه النماذج، فإن رسول اللمتطلق والإمام جعفر الصادق التلاء يريان صحة وسلامة هذا الحكم، وأبان يرى خطأه ويرى أن الذي يقول بهذا الحكم شيطان، وكلهم من العقلاء.

سؤال: إنّ بعض الأمور قد تبدو مخالفة لنظر أغلب العقالاء نظير الرواية محلّ الكلام، فهل هي حجّة أم لا؟

جواب: إذا كانت الروايات فقهية كالرواية المتقدّمة، فلا مسرح للعقل في تقييمها؛ إذ أنها تابعة لمبادئها الخاصة من المصالح والمفاسد، ولا علم لنا بمبادئها. ومع الجهل بالمبادئ لا يمكننا تقييم الحكم. ولهذا فإنّ الروايات الواردة لبيان الأحكام الشرعية لا مجال لتحكيم العقل فيها.

وبهذا يتضح أنه لو أريد بالمخالف للعقل المخالف للمسلّمات العقليّة فهي فاقدة للحجّية، وإن أريد به المخالف للمتبنّيات الفكريّة لبعض الأفراد أو كانت الرواية فقهيّة فلا مجال لتحكيم العقل فيها.

وأما اختلاف الحديث مع الإجماع، فإن رجع الى أحد المذكورين، طرحناه، وإلّا فالمقدّم هو الرواية.

إلّا أنّنا لو راجعنا كتب اختلاف الحديث وجدنا أن بعضها \_ نظير تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة \_ قد تناول اختلاف الحديث مع العقل، واختلافه مع القرآن، والبعض الآخر \_ نظير اختلاف الحديث للشافعي، والاستبصار \_ لم يتناوله، فما هو محور اختلاف الحديث؟

الجواب: محور البحث هو اختلاف الحديث مع الحديث فحسب، وإنّما تناول ابن قتيبة اختلاف الحديث مع القرآن والعقل لأسباب تأتي الإشارة إليها لاحقاً إن شاء الله تعالى.

### ه. الفرق بين «اختلاف الحديث» و «التعارض»

اتضح أنّ موضوع اختلاف الحديث هو الأحاديث التي لا انسجام بين ظاهرها، فاختلاف الحديث يرفع التنافي الموجود بينها، وذلك من خلال دراسة جذور اختلافها. وهناك

بحث آخر يتناوله الأصوليّون تحت عنوان «التعارض» أو «التعادل والتراجيح»، مهمّته رفع التعارض الموجود بين الأدلّة في حال وجوده، وبما أنّ أحد الأدلّة الأربعة لاستنباط الأحكام هو الحديث الشريف، فإذا وقع التعارض بين الأحاديث الفقهية تمّ رفعه في هذا القسم من علم الأصول.

سؤال: ما الفرق بين اختلاف الحديث و بين تعارض الأدلّة في علم الأصول؟ وهل هما بحث واحد أم بحثان مستقلان ؟

الجواب: قد يقال: إنّ محور البحث فيهما واحد، فالفرق بينهما جزني وليس جوهرياً. وعليه فالمفروض أن يبحث هذا الموضوع بشكل كامل في أحد العلمين، ويستفيد منه الباحث في العلم الآخر. وإن قيل باختلاف محور البحث فيهما فلابد من إبداء الفرق بينهما للباحث لتتضح معالم كلّ منهما.

في هذا الإطار كتب أحد الفضلاء في بيان الفرق بينهما قائلاً:

هناك جانب مهم من هذا العلم يتناوله علم أصول الفقه تحت عنوان التعادل والتراجيح، لكنّ اختلاف الحديث عند الأصوليين و الذي يسمّى بتعارض الحديث عالباً ما يُعنى باختلاف الأحاديث الفقهيّة، ويسعى إلى حلّ ما يكتنفها من تعارض، بينما يُعنى المحدّثون باختلاف الحديث في كلّ فروعه وشعبه وشؤونه. المحديث في كلّ فروعه وشعبه وشؤونه. ا

وبناء عليه لا فرق بين «اختلاف الحديث» و «التعارض» سوى في نوع الأحاديث التي يتمّ رفع التنافي بين الأحاديث الفقهية فحسب، وفي «اختلاف الحديث» يتمّ رفع التنافي بين جميع الأحاديث؛ فقهيّة كانت أم عقيديّة أم أخلاقيّة أم غيرها.

١. أسباب اختلاف الحديث: ص٧.

أقول: هذا الفرق ليس جوهريّاً، والفرق الجوهري بينهما هو ما سنوضحه من خلال النقطتين التاليتين:

1) إنّ بحث التعارض فرع القول بحجّية الحديثين معاً تعبّداً، فلو فرضنا أنّ الحجّة من الأحاديث ما كان صحيح السند، وكان الحديثان المختلفان صحيحا السند، فالتعارض بينهما قائم. وأمّا على القول بالحجّية العقلائية (حجّية الحديث الموثوق بصدوره) فإنّه لا مجال لبحث التعارض عندئذً\! إذ لا يمكن الوثوق بحديثين متعارضين. وعليه فإنّ بحث التعارض إنّما يكون على فرض القول بالحجّية التعبّدية للحديث، لا غير.

٢) على فرض القول بالحجّية التعبّدية يقع السؤال التالي: هل البحث في اختلاف الحديث وتعارض الأدلّة، واحد أم متعدّد؟ الجواب: هما بحثان متفاوتان، وفي مرتبتين مختلفتين، فيقع البحث عن اختلاف الحديث أوّلاً، فإن لم ينته إلى نتيجة وقع البحث عن تعارض الأدلّة؛ إذ لا يمكن بقاء المكلّف متحيّراً دون تحديد وظيفته العمليّة. وبعبارة أخرى: بحث التعارض في طول اختلاف الحديث، لا في عرضه، فإذا انتهى اختلاف الحديث للنتيجة المطلوبة لم يبتى مجال لبحث التعارض، وأما إذا لم ينته للنتيجة المطلوبة كان للتعارض مجال. ولهذا نجد الفقهاء يتطرّقون لعلاج الاختلاف بين الأحاديث أوّلاً، فإن لم يمكنهما رفعه رجّحوا حديثاً على آخر وفق المعايير المذكورة في بحث التعارض أو التعادل والتراجيح. وعليه فليس البحثان المذكوران في مرتبة واحدة،

١. ولهذا كتب السيد المرتضى: «اعلم أنا إذا كنا قد دللنا على أنّ خبر الواحد غير مقبول في الأحكام الشرعية، فلا وجه لكلامنا في فروع هذا الأصل الذي دللنا عليه؛ لأنّ الفرع تابع لأصله، فلا حاجة بنا إلى الكلام على أنّ المراسيل مقبولة أو مردودة، ولا على وجه ترجيح بعض الأخبار على بعض، وفيما يردّ له الخبر أو لا يردّ في تعارض الأخبار؛ فذلك كلّه شغل قد سقط عنّا بإبطالنا ما هو أصل لهذه الفروع، وإنّما يتكلّف الكلام على هذه الفروع من ذهب إلى صحّة أصلها وهو العمل بخبر الواحد. (الذريعة: ج٢ ص٤٥).

وإنّما أحدهما في طول الآخر.

فما ذكره الفاضل المتقدّم من اتّحاد البحثين مما لا يمكننا الموافقة عليه. كما أنّ ما ذكره في الفرق بين التعارض واختلاف الحديث من أنّ الفرق بينهما في نطاق الأحاديث المبحوثة، وذلك أنّ الذي يتمّ علاجه في بحث التعارض هو الأحاديث الفقهية فحسب، وأما الذي يتمّ علاجه في اختلاف الحديث فهو جميع الأحاديث، فمما لا يمكننا الموافقة عليه أيضاً؛ فإنّ أهمّ كتب اختلاف الحديث كتاب «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» عليه أيضاً؛ فإنّ أهمّ كتب اختلاف الحديث» لمحمّد بن إدريس الشافعي، وقد عالجا في عداد كتابيهما الأحاديث الفقهية فحسب. ولو كان على ما ذكره هذا الفاضل لكانا في عداد أبحاث التعارض الأصولية، مع أنهما من كتب اختلاف الحديث بلا ريب، بل من أهمها وأقدمها عند الفريقين.

هذا هو الفرق الجوهري بين اختلاف الحديث و «التعارض». وهناك فروق أخرى بينهما منها: أن «اختلاف الحديث» خاص باختلاف الأحاديث فحسب، وأما «التعارض» فهو شامل لتعارض الأدلّة الأربعة بتمامها، فكما يبحث تعارض الحديثين يبحث تعارض غيره من الأدلّة أيضاً، وإن كان الغالب فيه تعارض الأحاديث. وعليه فدائرته أوسع من اختلاف الحديث.

### خلاصة الدرس

- الاختلاف في اللغة خلاف الاتّفاق، أو مجيء شيء بعد شيء. وفي الاصطلاح:
   هو أنّ يوجد حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً، كما عن الشهيد الثاني.
  - ٢. أهم فوائد البحث في اختلاف الحديث ثلاث:
    - أ. معرفة الوظيفة العمليّة.

١. وهي: القرآن والسنة والإجماع والعقل.

- ب. وضوح واختيار العقيدة السليمة.
  - ج. دفع بعض الشبهات.
- ٣. يمكن التعرّف على منزلة اختلاف الحديث بين علومه الأخرى من خلال لحاظ أهداف كلّ منها، فالهدف من بعضها هو التعرّف على صدور الحديث وعدمه، والهدف من بعضها هو فهم الحديث، وأما الهدف من اختلاف الحديث فهو رفع التنافى الموجود بين الأحاديث في مقام العمل بالحديث.
- ٤. موضوع البحث في اختلاف الحديث هو اختلاف الحديث مع الحديث. وأما
   اختلاف الحديث مع القرآن أو العقل أو الإجماع، فلا يتم بحثها في هذا العلم.
- وجد بحثان متقاربان، أحدهما يتناوله علم الأصول تحت عنوان «التعارض» أو «التعادل والتراجيح»، مهمّته رفع التعارض الموجود بين الأدلّة. والآخر «اختلاف الحديث» ويتناوله المحدّثون في علوم الحديث.
- ٦. قد يتصور أن كلا البحثين واحد، وأنّ الفرق بينهما قليل، إلّا أنّ الصحيح هو أنّهما بحثان، والفرق بينهما كبير. بل ليسا في عرض واحد، وإنّما أحدهما في طول الآخر.

#### البحث والتحقيق

أ. اذكر نموذجاً للأحاديث المخالفة للقرآن.

ب. هل توجد أحاديث مخالفة للمبانى الفكرية؟ أوضح ذلك مع بيان مثال.

ج. اذكر نموذجاً تناوله الأصوليون في التعارض، يمكن علاجه في اختلاف الحديث.

### الدرس الثالث

## نظرة تحليلية لاختلاف الحديث

#### أهداف الدرس

- ١. بيان ما كتب في اختلاف الحديث عند الشيعة
- ٢. بيان ما كتب في اختلاف الحديث عند أهل السنة
- ٣. إلقاء نظرة تحليلية على ما روي في اختلاف الحديث.

### الفصل الثاني: نظرة تاريخية لاختلاف الحديث

لإبداء صورة واضحة عن اختلاف الحديث نشأة وتطوّراً، ينبغي لنا إلقاء نظرة تاريخية على هذا البحث، ودراسة ما كتبه محدّثو الفريقين في هذا المجال، لتتضح من خلالها جذور المسألة تاريخياً، وهل أنّه تقارن هذا البحث مع صدور الحديث، أم أنه متأخر عنه.

#### ١. ما كتب في اختلاف الحديث

كتب المحدّثون شيعة وسنة في اختلاف الحديث منذ قديم الأيّام، وحتى يومنا هذا، إمّا بشكل مستقل، أو ضمن غيره من الأبحاث، إليك فيما يلي ما عثرنا عليه مما كتب بشكل مستقلّ في هذا المجال:

### أ. من الشيعة

١) يونس بن عبد الرحمن (أوانل القرن الثالث): هو أوّل من نعرفه كتب في هذا المجال،
 فكتب الشيخ الطوسي وَعَلِي قي ترجمته ما يلي:

يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين، له كتب كثيرة، أكثر من ثلاثين كتاباً، وقيل: إنها مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، وله كتاب جامع الآثار، وكتاب الشرائع، وكتاب العلل، وكتاب اختلاف الحديث ومسائله عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عن محمّد بن الحسن...

٢) محمّد بن أبي عمير (المتوفى سنة ١٧ ه)، قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن أبي عمير زياد بن عيسى أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، وقيل مولى بني أمية، والأول أصح، بغدادي الأصل والمقام، لقي أبا الحسن موسى عليه وسمع منه أحاديث كنّاه في بعضها فقال: يا أبا أحمد، و روى عن الرضاع الهي بالقدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين... وقد صنّف كتباً كثيرة. أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح مذاكرة، قال حدّثنا الحسن بن حمزة الطبري، قال حدّثنا ابن بطّة، قال حدّثنا أحمد بن محمّد بن خالد، قال: صنّف محمّد بن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً، منها المغازي... كتاب اختلاف الحديث.... لا

٣) أحمد بن محمّد بن خاله البرقي (القرن الثالث): كتب الشيخ الطوسي في ترجمته ما يلي:

١. الفهرست: ص١٨٢ الترجمة ٧٨٩.

٢. رجال النجاشي: ص٣٢٦ الترجمة ٨٨٧.

أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن علي البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي... وكان ثقة في نفسه غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل وصنّف كتباً كثيرة، منها المحاسن وغيرها، وقد زيد في المحاسن ونقص، فممّا وقع إليّ منها الإبلاغ، كتاب التراحم و التعاطف... كتاب اختلاف الحديث...\

٤) عبد الله بن جعفر الحميري (أواخر القرن الثالث أو أوائل القرن الرابع): كتب النجاشي في ترجمة ما نصة:

عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري أبو العباس القمّي، شيخ القمّيين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيّف وتسعين ومئتين، وسمع أهلها منه، فأكثروا، وصنّف كتباً كثيرة، يعرف منها... كتاب قرب الإسناد إلى الرضاطية، كتاب قرب الإسناد إلى أبي جعفر ابن الرضاطية، كتاب ما بين هشام بن الحكم وهشام بن سالم، والقياس، والأرواح، والجنة والنار، والحديثين المختلفين...

محمّد بن أحمد بن داود (المتوفى سنة ٣٦٨ه): قال النجاشي في ترجمته ما يلي:
 محمّد بن أحمد بن داود بن علي أبو الحسن، شيخ هذه الطائفة و عالمها، وشيخ القمّيين في وقته وفقيههم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله أنه لم ير أحداً أحفظ منه، ولا أفقه ولا أعرف بالحديث. وأمه أخت سلامة بن محمّد الأرزني. ورد بغداد فأقام بها وحدّث، وصنّف كتباً؛ كتاب المزار، كتاب الذخائر... كتاب الحديثين المختلفين...."

١. الفهرست: ص٢٠ الترجمة ٥٥.

٢. رجال النجاشي: ص٢١٩ الترجمة ٥٧٣.

٣. رجال النجاشي: ص٣٨٥ الترجمة ١٠٤٥

٦) ابن عبدون (المتوفى سنة ٢٣٤هـ): كتب النجاشي في ترجمة ما يلي:

أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البرّاز، أبو عبد الله، شيخنا المعروف بابن عبدون، له كتب، منها: [كتاب] أخبار السيّد ابن محمّد، كتاب تاريخ، كتاب تفسير خطبة فاطمة على معربة، كتاب عمل الجمعة، كتاب الحديثين المختلفين... أ.

ا أحمد بن علي بن العباس بن نوح (القرن الخامس): قال النجاشي في ترجمته ما نصّه:

أحمد بن علي بن العبّاس بن نوح السيرافي، نزيل البصرة، كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً بصيراً بالحديث والرواية، وهو أستادنا وشيخنا ومن استفدنا منه. وله كتب كثيرة، أعرف منها: كتاب المصابيح في ذكر من روى عن الأثمة بالله لكل إمام، كتاب القاضي بين الحديثين المختلفين... ٢

٨) محمد بن الحسن الطوسي رَاهِ (المتوفى سنة ٢٠هـ)، وكتابه «الاستبصار فيما
 اختلف من الأخبار» أحد الكتب الأربعة، وسيأتي الكلام عنه.

#### تنبيه

لم يصل إلينا من الكتب المذكورة شيء سوى كتاب «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار»، ولهذا فإنّنا لا نحيط بمحتواها علماً؛ فلا ندري هل أنّها تعالج اختلاف الحديث بشكل تطبيقي، أم أنّها مجرّد روايات وقواعد كلّية لعلاج الاختلاف. وبعبارة أوضح: الذي نفهمه من عنوان «اختلاف الحديث» في عصرنا الحاضر هو إبداء وجوه الجمع بين

١. رجال النجاشي: ص٨٧ الترجمة ٢١١.

٢. رجال النجاشي: ص٨٧ الترجمة ٢٠٩.

الروايات ورفع التنافي الموجود بينها على مستوى التطبيقات العملية، فهل الكتب المذكورة هي من هذا القبيل، أم لا؟

الجواب: لما كانت الصبغة الغالبة على مؤلفات ومصنفات القرون الثلاثة الأولى هي جمع الروايات الواردة في موضوع معين تحت عنوان مناسب لها، من دون إبداء التحليلات ووجهات النظر، فنحن نحتمل أن تكون بعض الكتب المشار إليها من هذا القبيل، بل نستبعد أن يكون المراد من عنوان «اختلاف الحديث» في عصر الحضور وما قاربه نفس المعنى المتبادر منه هذا اليوم؛ فإنّ الصفة الغالبة على مصنفات ذلك العصر هي جمع الروايات الواردة وتبويبها فحسب، ولهذا فإنّ الصبغة العامّة عليها هي أنّها كتب حديثية تدور حول موضوع معين، وكتب «اختلاف الحديث» ليست مستثناة من تلك

إن قلت: إن كانت بعض الكتب مجرّد روايات في اختلاف الحديث فلماذا أوردتم جميع العناوين المذكورة ؟

قلنا: إنّما أوردناها اعتماداً على عناوينها «اختلاف الحديث» أو «الحديثين المختلفين» وباعتبارها من كتب اختلاف الحديث، مع أنّنا لا نجزم بكونها مجرّد روايات، بل نجزم أن بعضها تطبيقية؛ فكتاب الاستبصار كتاب تطبيقي، ويقوى في الظنّ أنّ ما كتبه الشيخ الصدوق والله عن تحليلي تطبيقي أيضاً. و أمّا غيرهما من الكتب فلا يمكننا الجزم بشيء من الاحتمالات بعد فقدان الكتب وعدم وصولها إلينا.

اذا أردنا تقريب صورتها للأذهان فهي شبيهة بما عقده الشيخ الكليني رَقِطْ في كتابه الكافي تحت عنوان «باب اختلاف الحديث» ١، فكما أنه أورد الروايات الواردة في اختلاف الحديث من دون تطبيقها على المصاديق، فكذلك هذه الكتب.

٢. «اعتقادنا في الأخبار الصحيحة عن الأنمة عليه أنها موافقة لكتاب الله تبارك وتعالى، متفقة المعاني، غير مختلفة، لأنها مأخوذة من طريق الوحي عن الله تعالى، ولو كانت من عند غير الله تعالى لكانت مختلفة. ولا

هذه أهم العناوين التي اطلعنا عليها في اختلاف الحديث، ولا ندّعي إحصاءها؛ فهناك الكثير من مؤلّفات علماننا الأبرار (رضوان الله تعالى عليهم) ضاعت أو تلفت خلال القرون السالفة، فلعلّ بعضها في اختلاف الحديث. كما يحتمل وجود عدد آخر من الكتب تحت عناوين أخرى، لم نطّلع عليها.

هذا كلّه في الكتب الخاصة باختلاف الحديث. كما تناول بعض علمائنا جذور اختلاف الحديث في ثنايا مؤلّفاتهم، منهم: الشيخ الصدوق في كتابه الاعتقادات، ويظهر من كلامه في الجمع بين الروايات الطبّية أنّ السبب في اختلافها راجع إلى اختلاف الزمان والمكان، واختلاف حالات الناس، الوضع، سهو الرواة، التقطيع. كما أشار الشهيد الأول في كتابه الذكرى، والسيّد على السيستانيّ في كتابه الرافد في علم الاصول، والشيخ جعفر السبحاني في المحصول، الى عدد من أسباب الاختلاف.

يكون اختلاف ظواهر الأخبار إلّا لعلل مختلفة؛ مثل ما جاء في كفّارة الظهار عتق رقبة، وجاء في خبر آخر صيام شهرين متنابعين، وجاء في خبر آخر إطعام ستين مسكيناً، وكلّها صحيحة، فالصيام لمن لم يجد العتق، والإطعام لمن لم يستطع الصيام، وقد روي أنّه يتصدّق بما يطيق، وذلك محمول على من لم يقدر على الإطعام. ومنها ما يقوم كلّ واحد منها مقام الآخر؛ مثل ما جاء في كفارة اليمين: ﴿ إِطْعامُ عَشَرَة مَساكينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقِبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَة أَيّام ﴾، فإذا ورد في كفارة اليمين ثلاثة أخبار أحدها بالإطعام وثانيها بالكسوة، وثالثها بتحرير رقبة كان ذلك عند الجهال مختلفاً، وليس بمختلف، بل كلّ واحد من هذه الكفّارات تقوم مقام الأخرى. وفي الأخبار ما ورد للتقيّة... وسأجرد كتاباً في دين الإمامية: ص١١٧ - ٢٢١).

١. الاعتقادات في دين الإمامية: ص٩١ باب الحديثين المختلفين.

٢. انظر: الاعتقادات في دين الإمامية: ص٨٩.

۳. الذكرى: ص٦.

٤. الرافد في علم الاصول: ص٧٥.

٥. المحصول: ج٤ ص٤٢٩.

#### نتيجة البحث

اتضح مما ذكرناه أنّ جميع ما كتب في اختلاف الحديث يرجع من الناحية التاريخية إلى أواخر القرن الثاني فما بعد، وهذا كاشف عن أنّ مشكلة اختلاف الأحاديث لم تكن ملموسة أو حادّة في القرن الأول ومعظم القرن الثاني، مع أنّهما فترة صدور أغلب الأحاديث، بل إنّهما إن الأحاديث الصادرة في القرن الثالث يسيرة.

### ب. من أهل السنة

ألَّف العديد من محدّثي أهل السنّة كتباً في اختلاف الحديث، وأهمّ من نعرفه منهم هو:

۱) محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤ه): حيث كتب «اختلاف الحديث» وسيأتي الكلام عنه لاحقاً إن شاء الله تعالى. وهو أوّل كتاب نعرفه في هذا الموضوع من مؤلّفات أهل السنة. كما أشار في كتابه الرسالة لبعض اسباب اختلاف الحديث. المسلم مؤلّفات أهل السنة. كما أشار في كتابه الرسالة لبعض السباب اختلاف الحديث. المسلم ال

٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ): حيث كتب «تأويل مختلف الحديث» وسيأتي الكلام عنه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

كما كتب بعض المتأخرين منهم في هذا المجال نظير:

٣) الدكتور نافذ حسين حماد (معاصر)، وكتابه «مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين».

- ٤) عبد اللطيف السيد علي سالم (معاصر)، وكتابه «المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث».
- ٥) الدكتور عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة (معاصر)، وكتابه «منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث».
  - آلدكتور محمّد رشاد خليفة (معاصر)، كتابه «التأويل بين مختلف الحديث».

١. انظر: كتاب الرسالة: ص٢١٣ ـ ٢١٤.

#### حصيلة البحث

الذي ننتهي إليه من مجموع ما سبق أنّ تدوين الكتب المتعلّقة باختلاف الحديث ليس بالأمر الجديد، وإنّما هو ظاهرة قديمة؛ فالعديد من الكتب دوّنت في القرن الثالث وما بعده. والنقطة الحائزة للأهمّية في هذا المجال هي أنّ زمان تدوين هذه الكتب بدأ في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث، مما يكشف عن أنّ ظاهرة اختلاف الحديث لم تكن ملموسة بشكل واضح قبل تلك الفترة، وإلّا لانعكست في مؤلّفات من سبقهم من المحدّثين.

وبعبارة أوضح: هذه الظاهرة برزت على ما يبدو بعد تدوين الحديث في أواسط القرن الثاني، وفي عصر الصادقين والكاظم بالله وهي فترة تدوين الحديث عندنا وعند أهل السنة. فلابد من تلمس جذور الاختلاف في هذه الفترة.

### خلاصة الدرس

- ا) كتب المحدّثون شيعة وسنة في اختلاف الحديث منذ قديم الأيام وحتى يومنا هذا،
   وأوّل من نعرفه من الشيعة كتب في هذا المجال هو «يونس بن عبد الرحمن»، شمّ
   «ابن أبي عمير». وأوّل من نعرفه من أهل السنّة هو «محمّد بن إدريس الشافعي»، ثمّ
   «ابن قتيبة الدينوري».
- ٢) بما أنّ بعض ما كتب في اختلاف الحديث لم يصل إلينا، فنحن لا نحيط بها علماً، ولا ندري هل أنّها تعالج اختلاف الحديث بصورة تطبيقيّة، أم أنّها كتب حدثية محورها اختلاف الحديث.
- ٣) زمان تدوين الكتب الخاصة باختلاف الحديث بدأ في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث، مما يكشف عن أنّ ظاهرة اختلاف الحديث لم تكن ملموسة بشكل واضح قبل تلك الفترة، وإلّا لانعكست في مؤلفات المحدّثين السابقين. وقد برزت

على ما يبدو بعد تدوين الحديث في أواسط القرن الثاني، وهو عصر تدوين الحديث، فلابد من تلمّس جذور الاختلاف في هذه الفترة.

#### البحث والتحقيق

- ١) اذكر أهم المقالات العلمية في اختلاف الحديث عند الشيعة وأهل السنة.
  - ٢) اذكر ثلاث مصادر هامة تناولت اختلاف الحديث بصورة ضمنية.
  - ٣) اذكر نموذجاً لاختلاف الحديث عالجه العلماء في ثنايا أبحاثهم.

### الدرس الرابع

## دراسة ما كتب في اختلاف الحديث

#### الهدف من الدرس

 ١. إلقاء نظرة إجمالية على ما كتبه المحدّثون في اختلاف الحديث بهدف التعرّف على أسلوبهم ومنهجهم في الجمع بين الأخبار.

٢. ملاحظة حدود اختلاف الحديث من وجهة نظر هؤلاء المحدثين.

# الفصل الثالث: دراسة أهم ما كتب في اختلاف الحديث

بعد بيان ما كتبه المحدّثون من كلا الفريقين في اختلاف الحديث، وأنّهم كتبوا في هذا المجال منذ القرن الثاني. نريد الآن القاء نظرة على ما وصل إلينا من كتب اختلاف الحديث بهدف رسم صورة واضحة المعالم عن هذا العلم، وكيفيّة تعاطي المحدّثين مع الأحاديث المختلفة؛ لنلاحظ من خلالها مفهوم «اختلاف الحديث» عند القدماء، وكيفيّة نشوء هذا البحث، والمراحل التي سهمت في تطوّره، فنقول: كتب علماء المسلمين من الفريقين في اختلاف الحديث كتباً عديدة، إلّا أنّ بعضها لم يصل إلينا، لعوامل تاريخية عديدة، ووصل إلينا نزر منها. فممّا وصل إلينا في هذا المجال كتاب «الاستبصار فيما

اختلف من الأخبار» للشيخ الطوسي فَلَقَى، و «اختلاف الحديث» لمحمّد بن إدريس الشافعي، و «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري. ولهذا فإنّنا سنلقى نظرة على هذه الكتب الثلاثة حسب ترتيبها تاريخياً:

#### ١. اختلاف الحديث

تأليف محمّد بن إدريس الشافعي المولود سنة (٠٥١ه)، والمتوفّى سنة (٤٠٢ه)، أحد الفقهاء المعروفين، بل رئيس المذهب الشافعي.

يتألّف هذا الكتاب من ٣٠٠ صفحة تقريباً، وهو مبوّب حسب أبواب الفقه، مع إضافات بسيطة، فبدأ الشافعيّ كتابه بباب «الاختلاف من جهة المباح»، ثمّ أعقبه بباب «القراءة في الصلاة»، ثمّ بباب «التشهد»، ثمّ بأبواب ومسائل فقهيّة مختلفة.

النقطة المهمّة والملفتة للنظر في هذا الكتاب هي أنّ محور البحث فيه ينحصر في الروايات الفقهيّة دون غيرها، وهذا ما يشير إلى أنّ المشكلة المهمّة التي كان يعاني المؤلّف منها هي الاختلاف في هذا الجانب، وهذا واضح؛ باعتباره فقيهاً.

وقد ذكر في مقدّمة كتابه بعض أسباب اختلاف الحديث، فقال:

وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ، فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ، ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أنّ الأمرين مباحان؛ كاختلاف القيام والقعود، وكلاهما مباح... ومنها ما جاء جملة وآخر مفسراً وإذا جعلت الجملة على أنّها عامّة عليه رويت بخلاف المفسّر وليس هذا اختلافاً إنّما هذا مما وصفت من سعة لسان العرب، وأنّها تنطق بالشيء منه عاماً تريد به الخاص، وهذان يستعملان معاً. وقد أوضحت من كلّ صنف من هذا ما يدلّ على ما في مثل معناه إن شاء الله. وجماع هذا أن لا يقبل إلّا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلّا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عمّن

### حمله كان كما لم يأت؛ لأنّه ليس بثابت. ١

ثم ذكر جملة من الأحاديث المختلفة، وأبان كيفيّة الجمع بينها، وإليك فيما يلي نموذج منه؛ ليتضح أسلوب الشافعي في الجمع بين الروايات المختلفة:

### النموذج

باب الاختلاف من جهة المباح: حدّثنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمّد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، أنَّ رسولَ الله عليه وَضَّا وَجهَهُ ويَدَيه، ومَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَةً مَرَةً. أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران مولى عثمان بن عفّان أنّ النبيّ عن توضًا ثَلاثاً ثَلاثاً.

أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أنه سَمِعَ رَجُلاً يَسألُ عَبدَ الله بنَ زيدٍ: هَل تَستَطيعُ أَن تُريَني كَيفَ كَانَ رَسولُ اللهِ عَلَيْكَ يَتُوضأُ؟ فَدَعا بماءٍ، ثمّ ذَكَرَ أَنَّهُ غَسَلَ وَجهَهُ ثَلاثاً، ويَديهِ مَرْتَينِ، ومَسَحَ رَأْسَهُ، وغَسَلَ رِجلَيهِ.

(قال الشافعي): ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً، ولكنّ الفعل فيها يختلف من وجه أنّه مباح، لا اختلاف الحلال والحرام، والأمر والنهي، ولكن يقال: أقلّ ما يجزي من الوضوء مرّة، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاثاً.

أخبرنا الشافعيّ، أخبرنا عبد الله بن نافع، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد، عن بلال، أنّ رَسولَ الله تَوَضَّأ ومَسَحَ عَلى الخُفَّين.

١. اختلاف الحديث / مقدمة المؤلف: ص ٦٤.

(قال الشافعي): ولا يقال لمسح رسول الله على الخفّين خلاف غسل رجليه على المصلّى، إنّما يقال: الغسل كمال، والمسح رخصة وكمال، وأيّهما شاء فعل. \

فجمع بينها بالحمل على إباحة الجميع. أو فقل: إنّ اختلاف فعل النبيّ مُنْ الله البيان المذكورة.

وكما ترى فإنّ جمعه بينها عارٍ عن الشاهد العرفي والحديثي، ولو لم يُعلم من الخارج جواز الوضوء بالأنحاء المذكورة لم تكن الوجوه المذكورة مقبولة ومقنعةً. كما أنّ بعض ما ذكره من الأمثلة قد لا نرى فيه اختلافاً بين الأحاديث أساساً".

وعلى أيّ حال فمن خلال ملاحظة الكتاب والأمثلة المطروحة فيه ننتهي للنقاط التالية:

- إنّ الشافعي عالج في كتابه اختلاف الروايات الفقهيّة، ولم يعالج غيرها من
   الروايات كالروايات العقيديّة والتفسيريّة.
- إنّه عالج اختلاف الحديث مع الحديث، ولم يعالج اختلاف الحديث مع القرآن،
   أو اختلافه مع الإجماع، أو مع العقل.
- ٣) إنّ الاختلاف الذي عالجه شامل لبعض الصور التي لا نراها اليوم مختلفة؛ نظير الاختلاف بين المباحات؛ كما في قراءة السور المختلفة أثناء الصلاة. أو فقل: إنّ الاختلاف في نظر الشافعي أوسع من الاختلاف الذي نراه في هذا الزمان، ولعلّ السبب في ذلك هو أنّ عرف المتشرّعة في زمانه كان يـرى ذلك مـن الاختلاف أيضاً، بخلافه في زماننا حيث صارت هذه الأمور واضحة عندنا.

١. اختلاف الحديث: ص٦٧ \_ ٦٨.

٢. نظير ما ذكره من نماذج لاختلاف الحديث في باب القراءة في الصلاة. (انظر: ص٤٨٨).

لا يرى الشافعي نفسه ملزماً ببيان الدليل الدال على الوجه الذي اختاره للجمع
 بين الأخبار، ولهذا قد يكون ما ذكره من وجهٍ غير مقنع للقارئ والباحث.

### ٢. تأويل مختلف الحديث

لأبي محمّد عبد الله بن مسلم الدينوري المعروف بابن قتيبة ، المولود سنة (٢١٣ه)، والمتوقّى سنة (٢٧٦ه).

النقطة الملفتة للنظر في هذا الكتاب هي حدوث تغيّر كبير على حدود البحث في اختلاف الحديث؛ حيث عالج الشافعي في كتابه اختلاف الروايات الفقهيّة، ولم يتعرّض للروايات العقيدية والتفسيرية وغيرها، كما أنّه عالج اختلاف الحديث مع الحديث، ولم يعالج اختلاف الحديث مع القرآن أو الإجماع أو العقل. بينما جعل ابن قتيبة محور البحث في كتابه شاملاً للأحاديث الفقهيّة والعقيديّة وغيرها، كما عمّم بحثه للاختلاف بين الحديث، وبين الحديث والقرآن، وبين الحديث والعقل، وإليك نموذج منه، وستأتي نماذج أخرى له في ملحق الدرس:

النموذج

قالوا: حديثان متناقضان. قالوا: رويتم عن عائشة أنها قالت: ما بال

١. هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ويقال المروزي - النحوي اللغوي. ولد بالكوفة سنة ثلاث عشرة ومنتين من الهجرة (٨٢٨ ميلادية) وسكن بغداد مدة، وحدث بها عن إسحاق بن راهويه، ومحمد بن زياد بن عبيد الله المعروف بالزيادي، وأبي حاتم السجستاني، وولي قضاء الدينور - وهي بلدة من بلاد الجبل عند قرمسيين - ثم اشتغل بالتدريس في بغداد، فتخرج عليه ابنه احمد، وروى عنه محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي وجماعة ويعتبره العلماء امام مدرسة بغداد النحوية التي خلطت بين مذهبي البصريين والكوفيين. له تصانيف كثيرة منها: ١ - أدب الكاتب. ٢ - اعراب القرآن. خلطت بين مذهبي الحديث، وهو كتابنا هذا. ٤ - مشكل الحديث. ٥ - مشكل القرآن. توفى سنة سبعين ومنتين (٨٨٤ ميلادية) ويقال: في سنة احدى وسبعين ومنتين.

رسول الله على قائماً قط . ثم روبتم عن حذيفة أنه بال قائماً ، وهذا خلاف ذاك.

قال أبو محمّد: ونحن نقول: ليس هاهنا بحمد الله اختلاف، ولم يَبُل قائماً قطّ في منزله والموضع الذي كانت تحضره فيه عائشة رضي الله عنها، وبال قائماً في المواضع التي لا يمكن أن يطمئن فيها؛ إما للنّقي في الأرض وطين، أو قذر، وكذلك الموضع الذي رأى فيه رسول الله الله حذيفة يبول قائماً؛ كان مزبلة لقوم، فلم يمكنه القعود فيه ولا الطمأنينة، وحكم الضرورة خلاف حكم الاختيار.

أقول: يكفيك سماع مثل هذا الكلام عن تقييمه بشيء، فهو يحاول ـ كما ترى \_ إبداء وجه للجمع بين ما يروونه من الخزعبلات عن رسول الله على والتي نأنفُ عن نسبتها لأتفسنا ولعامة المؤمنين، بل نراها من الإهانة، فكيف نسبها إلى رسول الله الذي وصفه

والسباطة المزبلة، وكذلك الكساحة والقمامة. ٤

أخرجه النسائي في سننه (الطهارة: ٢٤) والترمذي في سننه (الطهارة: ٨) وابن ماجة في سننه (الطهارة:
 ١٤) وأحمد في مسنده (٦/ ١٩٢/ و ٢١٣).

٢. أخرجه أحمد في مسنده (٥ / ٣٨٢) وقد ورد بلفظ «رأيت رسول الله والله عليه أتى سباطة قوم فبال وهو قائم،
 ثم دعانى بماء فأتيته فتوضأ ومسح على خفيه» وهو في الصحيحين.

٣. اللَّثَقُ: النَّدَى مع سكون الريح، ابن دريد: اللَّشَقُ الندى و الحَرّ مثل الوَمَد. و اللَّشَقُ: الماء و الطين يختلطان. (لسان العرب: لثق)

٤. تأويل مختلف الحديث: ص١٥٢.

الباري بقوله: ﴿ وَ إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ \، والذي بعثه الله لإتمام مكارم الأخلاق كما ورد في المروي عنه في مجمع البيان، حيث قال:

# إِنَّما بُعِثْتُ لأَتَمَّمَ مَكارِمَ الأَخْلاقِ. `

فمن كان بهذه المنزلة وهذه الصفة كيف يتمّم أخلاق الناس؟ والذي نعتقده هو أنّ رسول الله والله عن هذه الترّهات وأمثالها، وأنّ هذه النصوص من الموضوعات للحطّ من شأنه والله علماً أنّ هذا النص مرويّ في عدد من الصحاح بألفاظ متقاربة ...

ومن خلال ملاحظة الكتاب والأمثلة المطروحة فيه ننتهي إلى النقاط التالية:

1) إنّ المحور الذي راعاه ابن قتيبة في كتابه هو علاج الاختلاف بين الأحاديث؛ فقهيّة كانت أم عقيديّة أم غيرها، بخلاف الشافعي حيث خصّ بحثه باختلاف الأحاديث الفقهيّة. كما أنّه عالج اختلاف الحديث مع الحديث، واختلاف الحديث مع القرآن، واختلاف الحديث مع الإجماع، واختلاف الحديث مع العقل، بخلاف الشافعي حيث خصّ بحثه باختلاف الحديث مع الحديث.

٢) سبب التغيّر الواضح في محور البحث بين الشافعي وابن قتيبة \_ على الرغم من قلّة الفاصل الزمني بينهما \_ هو اختلاف الهدف والداعي لتأليف الكتابين، فالشافعي ألّف كتابه بهدف علاج الاختلاف بين الأحاديث الفقهيّة؛ باعتباره فقيها، فيرى الحاجة الماسّة لذلك. وابن قتيبة \_ الذي هو من مدرسة أهل الحديث \_ ألّف كتابه بهدف الردّ على

١. القلم: ٤.

۲. مستدرك الوسائل: ج۱۱ ص۱۸۷ ح۱۹۲۱

٣. انظر: صحيح البخاري: ج١ ص٦٦ (باب البول قائماً وقاعداً) و ج٣ ص١٠٦ (باب الوقوف والبول عند سباطة قوم)، صحيح مسلم: ج١ ص١٥٧، سنن ابن ماجمة: ج١ ص١١١ (باب ما جاء في البول قائماً)، سنن أبي داود: ج١ ص١٤ (باب البول قائماً)، سنن الترمذي: ج١ ص١١ (باب ما جاء من الرخصة في ذلك)، سنن الدارمي: ج١ ص١٧١ (باب في البول قائماً).

أصحاب المدرسة الكلامية، وبما أنّ شبهات المدرسة الكلامية لا تنحصر في اختلاف الحديث مع الحديث بل تعمّ اختلافه مع القرآن والعقل والإجماع و... فقد جعل بحثه شاملاً لها. كما أنّ شبهاتهم لا تخصّ الأحاديث الفقهيّة، بل تعمّ الأحاديث العقيديّة والتفسيريّة والاجتماعية و... فلذلك جعل ابن قتيبة محور بحثه شاملاً لجميع مواضيع الحديث ولم يخصّه بموضوع معيّن.

٣) إنّ الأساس الذي يعتمده ابن قتيبة في علاج الاختلاف هـ و إبداء وجه تبرّعي للجمع بين الأحاديث المختلفة؛ سواء كان هذا الوجه مما يفهمه العرف أم لا، بل نراه يذكر بعض الوجوه البعيدة عن الفهم العرفي أحياناً.

 ٤) لا يرى ابن قتيبة نفسه ملزماً ببيان الدليل والشاهد على ما اختاره من وجه الجمع بين الأخبار.

#### ٣. الاستبصار فيها اختلف من الأخبار

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ وَالله من ألمع نجوم العلم. ولد في خراسان سنة (٣٨٥ه)، وهاجر إلى بغداد سنة (٤٠٨)، وكان عمره آنذاك (٢٣) سنة، و بقي في العراق إلى آخر عمره. و انتقلت إليه الرئاسة العلمية و إفتاء الشيعة بعد أستاذه السيّد المرتضى علم الهدى.

تتلمذ الشيخ عند وجوه علمية مرموقة، فدرس خمس سنوات عند الشيخ المفيد، وقضى سنوات طويلة عند السيد المرتضى علم الهدى (تلميذ الشيخ المفيد فَاتَكُ ). وبعد وفاة السيد المرتضى فَاتَكُ سنة (٤٣٦هـ) انتقلت إليه رئاسة الشيعة.

وبقي بعدها في بغداد إثني عشر عاماً، ثمّ وقعت فيها الفتن فنهبت داره، فرحل إلى النجف الأشرف، ولم تكن النجف آنذاك مدينة، فلما اجتمع عنده عدد من الطلاب أسس الحوزة العلمية فيها، وبذلك وضع اللبنة الأولى لمدينة النجف المقدّسة، وأسس بذلك

الحوزة العلمية أيضاً، وبقي فيها إلى أن توفي هناك سنة (٦٠٤هـ)، وقبره فيها معروف .

أما شخصية الشيخ فكر فهي شخصية علمية مرموقة وسامية، فهو عَلَمٌ في عِلمه وورعه وزهده وتقواه، ولهذا فقد تجاوزت شهرته الحدود الجغرافية لبغداد والنجف، بل والعراق، ووصلت إلى أقصى نقاط الدنيا، ووصل خبره إلى قصر الخليفة العباسي، فأسند إليه القائم بأمر الله ـ بالتنسيق مع آل بويه ـ كرسيّ التدريس في علم الكلام في مركز الخلافة، وكان هذا المنصب يحكي آنذاك عن المنزلة السامية والمقام الشامخ للأستاذ؛ حيث لم يكن يسند إلّا لأفضل علماء البلاد. وهذا دليل على سموّ منزلته في بغداد والبلاد الإسلامية المختلفة بحيث كان لانقاً بهذا المنصب.

وبلغ عدد تلاميذه من الفقهاء و المجتهدين وعلماء الشيعة أكثر من (٣٠٠) عالماً، كما حضر عنده المئات من علماء أهل السنّة أيضاً. وكتب في العلوم المختلفة ٢.

أما أهمّية كتاب الاستبصار فلإ تخفى على أحد؛ فإنّه أحد الكتب الحديثية الأربعة المعروفة. وقد ألّفه الشيخ بالدافع التالي والذي أشار إليه في مقدّمة الكتاب قائلاً:

أمّا بعد، فإنّي رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بتهذيب الأحكام، ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلّقة بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الاحكام... تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلّق بالأحاديث المختلفة

١. انظر أعيان الشيعة: ج٩ ص٩٥٩.

Y. فكتب في تفسير القرآن «التبيان»، وكتب في الفقه الكتب التالية: «النهاية» وهبو فقه مأثور، و «المبسوط» وهو فقه تفريعي، و «المخلاف» وهو فقه مقارن، و «الاقتصاد». كما كتب في الحديث الكتب التالية: «تهذيب الأحكام» و «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» و «الأمالي»، وكتب في الأدعية والزيارات «مصباح المتهجد»، و في علم الأصول «عدة الأصول»، و في علم الرجال كتاب «الرجال»، و في الفهارس كتاب «الفهرست».

## مفرداً على طريق الاختصار، يفزع إليه المتوسّط في الفقه لمعرفته، والمنتهى لتذكّره. \

فهو متأخّر عن كتاب «تهذيب الاحكام» تأليفاً، بل هو جزء منه، وقد ذكر الشيخ في مقدّمة «تهذيب الأحكام» أنّ بعض أصدقانه ذاكره حول اختلاف الأحاديث وما تركه من آثار سيّنة، بحيث جعل المخالفون هذا الاختلاف من أعظم الطعون على المذهب، بل بسببه عدل البعض عن مذهب الحقّ إلى غيره، وطلب منه أيضاً أن يجعل محور بحثه حول كتاب «المقنعة» للشيخ المفيد الذي هو كتاب فقهي لا.

١. الاستبصار: ج١ ص٢ (المقدمة).

 ٢. «ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه علينا بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزانه ما يضاده ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الـذي يدينون الله تعالى به ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد بـ الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافا من مخالفيكم وأكثر تباينا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعانى الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجم عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الامر في اختلفا الأحاديث وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعانى فيها، وهذا يدل على أنه دخل فيه على غير بصيرة واعتقد المذهب من جهة التقليد، لان الاختلاف في الفروع لا يوجب ترك ما ثبت بالأدلة من الأصول، وذكر انه إذا كان الامر على هذه الجملة فالاشتغال بشرح كتاب يحتوى على تأويل الاخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهمات في الدين ومن أقرب القربات إلى الله تعالى، لما فيه من كثرة النفع للمبتدى والريض في العلم، وسألني أن اقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبد الله أيده الله تعالى الموسومة ( بالمقنعة ) لأنها شافية في معناها كافية في أكثر ما يحتاج إليه من أحكام الشريعة، وانها بعيدة من الحشو، وأن أقصد إلى أول باب يتعلق بالطهارة وأترك ما قدمه قبل ذلك مما يتعلق بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة؛ لان شرح ذلك يطول...» (مقدمة كتاب تهذيب الأحكام: ج١ ص٢).

جدير بالذكر أنّ الخلفيّة العلميّة الواسعة للشيخ الطوسي والعه في العلوم المختلفة بما فيها الفقه، وسعة اطّلاعه على الحديث، كلّ ذلك منح الشيخ قابليّة الجمع بين الأخبار بشكل أفضل، لكن لكثرة الأحاديث المختلفة من جانب، وتنوّع مواضيعها من جانب آخر، فإنّ بعض الوجوه المذكورة فيه قد تكون بعيدة أحياناً؛ وهو أمر طبيعي جدّاً. والإنصاف أنّ الشيخ كان موققاً في تحقيق هدفه الذي يبغيه، فذبّ عن الحديث والمذهب قدر وسعه، وصار هذا الكتاب محوراً من محاور الحديث على طيلة القرون السالفة.

### النموذج

ذكر الشيخ في باب «مَنِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ القِبْلَةُ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ» الأحاديث التالية:

أَخْبَرَنِي الحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ اللهِ بنِ المُغِيرَة، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ العَبّاسِ، عَنْ عَبْدِ الله بنِ المُغِيرَة، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ عَبّادٍ، عَنْ خِراشٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابِنا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: فُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِداكَ، إِنَّ هَوُلاءِ المُخالِفِينَ عَلَيْنا يَقُولُونَ: إِذَا أَطْبَقَتْ عَلَيْنا أَوْ أَظْلَمَتْ عَلَيْنا فَلَمْ نَعْرِفِ السَّماءَ كُتَا وَأَنْتُمْ سَواءً فِي الاجْتِهادِ! عَلَيْنا أَوْ أَظْلَمَتْ عَلَيْنا فَلَمْ نَعْرِفِ السَّماءَ كُتَا وَأَنْتُمْ سَواءً فِي الاجْتِهادِ! فَقَالَ: لَيْسَ كَما يَقُولُونَ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَلْبُصَلَّ لاَرْبَع وُجُوهٍ.

الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ عَبّادٍ، عَنْ خِراشٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابنا مِثْلَهُ.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ، عُنْ مُحَمَّدِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمَّدِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرارَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ: يُجْزِي النَّحَرِّي أَبَداً إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيْنَ وَجْهُ القِبْلَةِ.

١. الإستبصار: ج١ ص٢٩٥ ـ ٢٩٦.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْتَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُنْمانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَماعَة، قالَ: سَالْتُهُ عَنِ الصَّلاةِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ إِذَا لَمْ تُرَ الشَّمْسُ وَلا القَمَرُ وَلا النُّجُومُ. قالَ: اجْتَهِدْ رَأْيَكَ وَتَعَمَّدِ القِبْلَةَ جُهْدَكَ.

الحُسَيْنُ بْنُ سَمِيدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَماعَةَ، قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ الحُسَيْنُ بْنُ سَمِيدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَماعَةَ، قالَ: السَّهُ عَنَ الشَّهُ مُسُ وَلا القَمَرُ وَلا النُّجُومُ! قالَ: تَجْتَهدُ رَأْيَكَ، وَتَعَمَّدُ القِبْلَةَ جُهْدَكَ.

### ثمّ كتب في الجمع بينها قائلاً:

فالوَجْهُ فِي هَذِه الأَخْبارِ أَنْ نَحْمِلَها عَلَى حالِ الضَّرُورَةِ الَّتِي لا يَتَمَكَّنُ الإِنسانُ فِيها مِنَ الصَّلاةِ إِلَى أَرْبَعِ جِهاتٍ، فإنّه يُجْزِيهِ التَّحَرِّي. فَأَمّا إِذَا تَمَكَّنَ فَلابُدَّ مِنَ الصَّلاةِ إِلَى أَرْبَعِ جِهاتٍ.

ومن خلال ملاحظة كتاب «الاستبصار» وما ذكره الشيخ في مقدّمته تتّضح الأمور التالية:

- i. أنّه مقتبس من كتاب «تهذيب الأحكام».
- ب. أسلوب الشيخ في كتاب التهذيب هو إيراد الروايات الدالة على الحكم المذكور في المسألة أوّلاً، ثمّ إن كانت لها روايات مخالفة أوردها بعدها، ثمّ ذكر وجه الجمع بينها، وذكر ما يدلّ عليه من الروايات غالباً. وقد جمع في الاستبصار خصوص هذا القسم.
- ج. بما أنّ «تهذيب الأحكام» شرح لكتاب «المقنعة»، الذي هو كتاب فقهيّ، صار محور الكتاب فقهياً أيضاً، فلا يتناول اختلاف الأحاديث العقيدية وغيرها.
- د. الهدف الذي دعا الشيخ لتأليف «تهذيب الأحكام» هو الدفاع عن المذهب؛ حيث إنّ المخالفين جعلوا أكبر الطعون على المذهب كثرة الاختلاف في أحاديثهم، وبذلك حاولوا إبطاله، كما صرّح هو بذلك.
- ه. إنّ مسلكه في الجمع بين الأخبار المختلفة هو «الجمع مهما أمكن أولى من

الطرح»، فحاول عدم طرح شيء من الأخبار قدر الإمكان، وذكر المؤيد الروائي للوجه المختار للجمع، وهذا ما صرّح به بقوله: «مَهْما تَمَكَّنْتُ مِنْ تَأْوِيلِ بَعْضِ الأحادِيثِ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَطْعُنَ في إِسْنادِها فَإِنِّي لا أَتَعَدّاهُ وَأَجْتَهِدُ أَنْ أَرُويَ في مَعْنَى ما أَتَأَوَّلُ الحَدِيثَ عَلَيْهِ حديثاً آخَرَ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ المَعْنَى؛ إِمّا مِنْ صَرِيحِه، أَوْ فَحْواهُ».

#### خلاصة الدرس

- ا. أهم كتب اختلاف الحديث الواصلة إلينا من العصور السابقة ثلاثة، هي:
   «اختلاف الحديث» و «تأويل مختلف الحديث» و «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار».
- ٢. كتاب «اختلاف الحديث» تأليف محمّد بن إدريس الشافعي، أحد الفقهاء المعروفين بل رئيس المذهب الشافعي. و هذا ما يرفع من قيمة الكتاب من ناحيتين؛ فإنّه من أقدم ما وصل إلينا في هذا المجال. مضافاً إلى أنّه من مؤلّفات أحد أعلام أهل السنّة.
- ٣. كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري هو ثاني الكتب التي وصلت إلينا، وهو من مؤلّفات أحد أعلام مدرسة الحديث من أهل السنّة.
- 3. كتاب «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي فَلْتَكُ، هو ثالث الكتب الواصلة إلينا في هذا المجال، وهو من أهم ما كتب في اختلاف الحديث عند الشيعة الإمامية.
- ه. بالقاء نظرة على ما جاء في هذه الكتب يتضح أنّ محور البحث في «اختلاف الحديث» و «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» هـو اختلاف الحديث مع العرآن، أو العقل، أو

الإجماع، أو العلم. بخلاف «تأويل مختلف الحديث» فإنّه تناول جميع المذكورات. والسبب في ذلك هو أنّ مؤلفه من مدرسة أهل الحديث التي تحاول تصحيح جميع ما يرد عليها من الأحاديث.

### البحث والتحقيق

- ١. اذكر عناوين ثلاث من الكتب أو المقالات المعاصرة في اختلاف الحديث.
- هل توجد رسائل ماجستير أو دكتوراه تناولت اختلاف الحديث بالدراسة؟
   اذكرها.

#### الملحق ١

لتتضح معالم كتاب «اختلاف الحديث» للشافعي بشكل أكثر إليك فيما يلي نموذج آخر منه:

## النموذج الثاني

باب الحجامة للصائم: حدّثنا الربيع، قال: حدّثنا الشافعي، قال: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن خالد الحداء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شدّاد بن أوس، قال: كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال وهو آخذ بيدي : أفطر الحاجم والمحجوم.

أخبرنا سفيان، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، أنّ رسول الله احتجم محرماً صائماً.

(قال الشافعي) وسماع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً، ولم يصحبه محرم قبل حجّة الإسلام، فذكر ابن عبّاس حجامة النبيّ عام حجّة الإسلام سنة عشر، وحديث "أفطر الحاجم والمحجوم" في الفتح سنة ثمان قبل حجّة الاسلام بسنتين. (قال الشافعي) فإن كانا ثابتين فحديث ابن عبّاس ناسخ، وحديث "أفطر الحاجم والمحجوم" منسوخ. (قال:) وإسناد المحديثين معاً مشتبه، وحديث ابن عبّاس أمثلهما إسناداً. فإن توقّى رجل الحجامة كان أحبّ إليّ احتياطاً، ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر، وإن احتجم فلا تفطره الحجامة، إلّا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يحتجم ففعله فطره... أ

١. اختلاف الحديث: ص٩٧.

لكن الذي يراجع كتبنا الحديثية يجد الشيخ الصدوق الله أورد في معنى الخبر ما يلي:

حدّثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان، قال: حدّثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا تميم بن بهلول، قال: حدّثنا أبو معاوية، عن سليمان بن مهران، عن عباية بن ربعي، قال: صألت ابن عبّاس عن الصائم يجوز له أن يحتجم؟ قال: نعم، ما لم يخش ضعفاً على نفسه. قلت: فهل تنقض الحجامة صومه؟ فقال: لا. فقلت: فما معنى قول النبي على حين رأى من يحتجم في شهر رمضان: "أفطر الحاجم والمحجوم"؟ فقال: إنّما أفطرا لأنهما تسابًا وكذبا في سبّهما على رسول الله على ، لا للحجامة.

قال مصنف هذا الكتاب: وللحديث معنى آخر وهو أنّه من احتجم فقد عرّض نفسه للاحتياج إلى الإفطار؛ لضعف لا يؤمن أن يعرض له، فيحوجه إلى ذلك. وقد سمعت بعض المشايخ بنيسابور يذكر في معنى قول الصادق عليه: "أفطر الحاجم والمحجوم"؛ أي دخلا بذلك في فطرتى وسنتى؛ لأنّ الحجامة مما أمر عليه فاستعمله.

فما ذكره الشافعي من وجه الجمع بين الأخبار المذكورة لا يمكننا الموافقة عليه بعد عدم بيان الدليل الدال عليه.

١. معاني الأخبار: ص٣١٩، وانظر أيضاً: الاستبصار: ج٢ ص٩٠ باب الحجامة للصائم ح١-٥، عيون أخبار الرضا: ص١٩ ح٣٩.

## الملحق ٢ الملحق

لتتضح معالم كتاب ابن قتيبة، ومنهجه في علاج الاختلاف، إليك فيما يلي نماذج أخرى من كتاب «تأويل مختلف الحديث»:

# النموذج الثاني

قالوا: حديثان متناقضان. قالوا: رويتم عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي على أنه قال: إذا انقطع شسع نعل أحدكم فيمش في نعل واحدة.

ورويتم عن مندل، عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: ربّما انقطع شسع رسول الله عنها، قالت: ربّما انقطع شسع رسول الله عنها، قالت: النعل الواحدة حتى يصلح الأخرى. قالوا: وهذا خلاف ذلك.

قال أبو محمد: ونحن نقول: ليس هاهنا خلاف بحمد الله تعالى؛ لأن الرجل كان ينقطع شسع نعله فينبذها، أو يعلقها بيده ويمشي في نعل واحدة إلى أن يجد شسعاً، وهذا يفحش ويقبح في النعلين والخفين، وكلّ زوجين من اللباس يستعمل في اثنين فيستعمل في واحد ويترك الآخر. وكذلك الرداء يلقى على أحد المنكبين ويترك الآخر. فأما أن ينقطع شسع الرجل فيمشي خطوة أو خطوتين أو ثلاثا إلى أن يصلح الآخر فإن هذا ليس بمنكر، ولا قبيح، وحكم القليل يخالف حكم الكثير في كثير من المواضع؛ إلّا ترى أنّه يجوز للمصلّي أن يمشي خطوة وخطوتين وخطوات وهو راكع إلى الصفّ الذي بين يديه، ولا يجوز له أن يمشي وهو راكع مئة ذراع ومئتي ذراع! ويجوز له أن يردي الرداء على منكبيه إذا سقط عنه، ولا يجوز له أن يطوي ثوبه في الصلاة، ولا أن يعمل

# عملاً يتطاول ا ويبتسم فلا تتقطع صلاته، ويقهقه فتنقطع. ا

أقول: جميع المذكورات قضايا فقهية، و نحن تابعون فيها للأدلّة فحسب، فإن دلّ الدليل على جوازها اتينا بها، وإن دلّ على خلاف ذلك تركناها.

## النموذج الثالث

قالوا: حديث يبطله الإجماع والكتاب. قالوا: رويتم أنّ بن أمّ مكتوم استأذن على رسول الشرّ وعنده امرأتان من أزواجه، فأمرهما بالاحتجاب. فقالتا: يا رسول الله، أنّه أعمى! فقال: أفعمياوان أنتما؟ والناس مجمعون على أنّه لا يحرم على النساء أن ينظرن إلى الرجال إذا استترن، وقد كنّ يخرجن في عهد رسول الشرّ إلى المسجد ويصلّين مع الرجال.

وقلتم في تفسير قول الله عز وجل: ﴿ وَلا يُبُدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ آ أنّه الكحل والخاتم.

قال أبو محمّد: ونحن نقول: إن الله عزوجيل أمر أزواج رسول الله عظله بالاحتجاب إذ أمرنيا أن لا نكلّمهن إلّا من وراء حجياب، فقيال: ﴿ وَإِذَا سَالْتُمُوهُنَّ مَنَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَراءِ حِجيابٍ ﴾ "، وسواء دخيل عليهن الأعمى والبصير من غير حجياب بينه وبينهن؛ لأنهميا جميعياً يكونيان عاصيات لله عزوجل، ويكنّ أيضاً عاصيات لله تعالى إذ أذن لهميا في الدخول عليهنّ، وهذه خاصّة لأزواج رسول الله على عمياً خصصن بتحريم النكاح على جميع المسلمين، فإذا خرجن عن منازلهنّ لحيج أو

١. تأويل مختلف الحديث: ص٨٦.

۲. النور: ۳۱.

٣. الأحزاب: ٥٣.

غير ذلك من الفروض أو الحوائج التي لابد من الخروج لها زال فرض الحجاب؛ لأنّه لا يدخل عليهنّ حينئذ داخل، فيجب أن يحتجبن منه إذا كنّ في السفر بارزات، وكان الفرض إنّما وقع في المنازل التي هن بها نازلات. \

أقول: قد أجاب ابن قتيبة نفسه عن هذا الوجه حيث قال أول كلامه: «قالوا حديث يبطله الاجماع والكتاب»، وهو لم ينفِ الاجماع المذكور، فإن كان الحكم المذكور من خواص أحكام نساء النبي عليه \_ كما قال \_ لما وقع الاجماع في خلافه.

## النموذج الرابع

قالوا: حديث يكذّبه العيان. قالوا: رويتم عن أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، أنّ النبي على قال وذكر سنة مئة نأنّه لا يبقى على ظهرها يومئذ نفس منفوسة. قالوا: وهذا باطل بين للعيان، ونحن طاعنون في سنى ثلاثمئة، والناس أكثر [مما] كانوا.

قال أبو محمد: ونحن نقول إنّ هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفاً؛ إمّا لأنهم نسوه، أو لأن رسول الشّعَلَيّ أخفاه فلم يسمعوه، ونراه بل لا نشك أنّه قال: لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة، يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة. فأسقط الراوي «منكم»، وهذا مثل قول ابن مسعود في ليلة الجنّ: ما شهدها أحد منّا غيري، فأسقط الراوي «غيري». ومما يشهد على ما أقول أنّ أبا كدينة روى عن مطرف، عن المنهال بن عمرو أنّ علياً رضي الله عنه قال لأبي مسعود: إنّك تفتي الناس؟ قال: أجل، وأخبرهم أنّ الآخر شرّ. قال: فأخبرني هل سمعت

١. تأويل مختلف الحديث: ص٢١٠.

منه؟ قال: سمعته يقول: لا يأتي على الناس سنة منة وعلى الأرض عين تطرف. فقال علي: أخطأت استك الحفرة، إنّما قال ذلك يومنذ لمن حضره، وهل الرجا إلّا بعد المئة!

النقطة الملحوظة على أمثال الوجوه المذكورة للجمع بين الأحاديث المختلفة هي أنها عارية عن الدليل، بل إنّ بعضها لا يخلو من تكلّف وتعسّف، وهذا الأسلوب لا ينفعنا شيئاً سوى إبداء الاحتمال، مع أنّ الاحتمال لا يغني من الحق شيئاً، قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لا يُغنِي مِنَ الحَقِّ شَيْناً ﴾ ٢، وإن كان له دليل على الجمع المذكور ولم يبرزه فهو حجّة عليه، لا علينا.

١. تأويل مختلف الحديث: ص٩٤.

۲. يونس: ٣٦.

#### الملحق ٣

من الكتب المعاصرة في هذا العلم كتاب «أساب اختلاف الحديث» للشيخ محمد إحساني فر، وقد نشر لأول مرّة عام ( ١٤٢٧ه). هو آخر جهد نعرفه في علاج الاختلاف بين الأحاديث في المكتبة الشيعية. وإليك فيما يلى نظرة إجماليّة حول الكتاب:

تحمّل المؤلّف عناء البحث عما يمكن علاج الاختلاف به، ونظم هذه الوجوه في خمس أقسام رئيسيّة هي كالتالى:

- ١. القسم الأول: عوارض التحديث.
- ٢. القسم الثاني: مقتضيات محيط التقنين والتشريع.
- القسم الثالث: مقتضيات أساليب الكلام والتعبير.
  - ٤. القسم الرابع: متطلبات تغيّر الظروف.
  - ٥. القسم الخامس: خصائص حقل التفسير.

وذكر في طيّات الكتاب أحد وثمانين سبباً لاختلاف الحديث، جاء ستة عشر منها في القسم الأول، نظير: التحريف، والتصحيف، وتقطيع الحديث. كما ذكر في القسم الشاني منها ستة عشر سبباً آخر، نظير: حكومة أحد الحديثين على الآخر، وإطلاق أحدهما وتقييد الآخر. كما تعرّض في القسم الثالث إلى تسعة وعشرين سبباً، منها: تأويل المتشابه، والتعبير عن الشيء بالعناوين المشيرة إليه. و ذكر في القسم الرابع خمسة أسباب، فذكر التقيّة، والضرورة والاضطرار، وتغيّر الزمان وتطوّره، واختلاف الأماكن، واختلاف الطباع. كما تناول في القسم الأخير منها عشرين سبباً ترجع إلى التفسير وأساليبه ومقتضياته، نظير: إرادة المعنى الظاهر والباطن، والقراءات التفسيرية.

نموذج من الكتاب

روى الشيخ الطوسي فَاتَرُ بإسناده عن أبي بصير، عَنْ أبِي عَبْدِ اللهِ عِلْكِهِ،

عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ اللَّبَنُ أَيَتَوَضًا مِنْهُ لِلصَّلاةِ؟ قالَ: لا، إِنَّما هُوَ الماءُ وَ الصَّعيدُ.\

روى الشيخ الكليني فَكَتَى بإسناده عن يونُس، عَن أَبِي الحَسَنِ عَلَيْهِ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ بِماءِ الوَرْدِ، وَ يَتَوَصَّا بِهِ لِلصَّلاةِ؟ قَالَ: لا بَأْسَ بِذَلِكَ. \ فِذَلِكَ. \

مورد الاختلاف

الحديث الأول يحصر الطهور للوضوء بالماء، ومع تعذّره فالصعيد، وينفي الوضوء بغير الماء المطلق، والحديث الثاني يعجوز الوضوء والغسل بماء الورد الذي هو من مصاديق الماء المضاف.

علاج الاختلاف

ذكر في علاج الاختلاف وجوه، منها: الحمل على التقيّة، أو طرح الخبر الأوّل بكونه شاذاً. لكن لا يمكن الاعتماد على شيء منها بعد إمكان الذبّ عن مفاد الحديث بحمله على مرتبة خاصة من ماء الورد، وهو الذي لا يفقد وصف الاطلاق، كما حمله عليه بعسض أساطين الفقه والأصول.

أقول: ما ذكره من الوجه حسن لو ساعده الفهم العرفي أو كانت لـ قرانن دالّـة عليه، وإلّا فإنّ مجرّد الاحتمال لا يغنينا شيئاً كما لا يخفي.

والنقاط الملفتة للنظر والجديرة بالاهتمام في هذا الكتاب هي:

١. تهذيب الأحكام: ج١ ص١٨٨ - ١٤.

۲. الکافی: ج۳ ص۷۳ - ۱۲.

٣. أسباب اختلاف الحديث: ص٢٤٣.

1. أنّه حاول علاج الاختلاف بين الأحاديث المرويّة في كتب الفريقين، فحاول المؤلّف أن يذكر الأمثلة من الروايات المرويّة في كتبنا الحديثية تارة، ومن كتب أهل السنّة ثانية، ومن كتب الفريقين ثالثة. بخلاف الكتب الأخرى؛ حيث عالجت اختلاف الحديث في كتب أحد الفريقين دون الآخر.

٢. أنّ الكتاب لا يخص الروايات الفقهيّة، بل يشمل غيرها من الأحاديث، بل خصّص
 قسماً من الكتاب لعلاج اختلاف الأحاديث الواردة في تفسير القرآن الكريم.

٣. منهج المؤلّف في الكتاب هو أنّ يذكر الأحاديث المختلفة أولاً، ثمّ يبيّن مورد اختلافها، ثمّ يوضح كيفيّة علاج الاختلاف بينها، ويعقّب ذلك بالشواهد الحديثية الدالّة على الوجه المختار إن كانت.

## الدرس الخامس

# نظرة تحليلية لروايات اختلاف الحديث

#### الهدف من الدرس

- ١. إلقاء نظرة تحليلية على الروايات الواردة في اختلاف الحديث.
- ٢. معرفة الحقبة التاريخية التي بدت فيها الحاجة الملحّة لعلاج الاختلاف.

# الفصل الرابع: نظرة تحليلية لما روي في اختلاف الحديث

بعد إلقاء نظرة على ما كتب في اختلاف الحديث، وملاحظة أسلوب تعاطي المحدّثين مع الأحاديث المختلفة، نرى من الضروري إلقاء نظرة على ما ورد عن أهل البيت عظية بشأن اختلاف الحديث، بهدف التعرّف على الأسباب الحقيقيّة الباعثة على اختلاف الأحاديث؛ فأهل البيت أدرى بما فيه؛ فنقول:

أورد محدّثونا الأجلّاء جملة من الروايات الواردة في اختلاف الحديث، تحت عنوان «اختلاف الحديث» وشبهه، فإذا ألقينا نظرة دقيقة على هذه الروايات اتضحت لنا بعض النقاط الهامّة والمؤثّرة في التعاطى مع الأحاديث المختلفة.

#### ١. المعصومون الذين رويت عنهم هذه الروايات

بإلقاء نظرة فاحصة على الروايات الواردة في اختلاف الحديث يتضح أنّها لـم تـرد عـن

جميع المعصومين عِلَيْهُ وإنما وردت عن بعضهم، كما أنّ نسبتها مختلفة بين من وردت عنهم، وإليك فيما يلى نظرة وإحصائية تبين ذلك:

- ٢) ما روي عن أمير المؤمنين عليه في المصادر المعروفة فيما يخص اختلاف الحديث هو رواية واحدة فقط. وهي رواية مفصلة، بل هي أكثر الروايات ـ الواردة بهذا الخصوص ـ تفصيلاً، وقد وردت في عدد من المصادر الحديثية المهمة أ. وقد تعرّضت لجملة من أسباب الاختلاف تأتي الإشارة إليها لاحقاً إن شاء الله تعالى.
- ٣) لا نجد شيئاً من الروايات الواردة في اختلاف الحديث مرويًا عن الإمام الحسن، أو الإمام الحسين، أو الإمام زين العابدين علي المحسن، أو الإمام الحسين، أو الإمام زين العابدين علي وهذا مايكشف عن عدم وجود الاختلاف الواضح بين الأحاديث آنذاك، أو عدم وجود الحاجة الماسة للسؤال عنه، و إلّا لانعكس في أسئلة الرواة.
- ٤) مجموع ما رواه الشيخ الكليني ركا في هذا المجال وتحت عنوان «باب اختلاف

١٠. انظر: الكافي: ج١ ص٦٦ ح١، تحف العقول: ص١٩٣، الغيبة (للنعماني): ص٧٦، الخصال: ص٢٥٥، الغيبة (للنعماني): ص١٦٨، الخصال: ص٢٥٥،

الحديث» هو عشر روايات، ومجموع ما رواه الشيخ الحرّ العامليّ في كتابه «وسائل الشيعة» في «باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة وكيفيّة العمل بها» هو ٤٧ رواية، إذا صنّفناها حسب الترتيب التاريخي وجدناها بالشكل التالي:

رسول الله عليه: لا رواية له.

أمير المؤمنين الطلا: رواية واحدة.

الإمام الحسن الطُّلَّةِ: لا رواية له.

الإمام الحسين الطُّلِّةِ: لا رواية له.

الإمام زين العابدين الطُّلِّةِ: لا رواية له.

الإمام الباقرع ﷺ: ٤ روايات.

الإمام الصادق الشُّلَّةِ: ٢٨ رواية.

الإمام الكاظم كالجه: ٣ روايات.

الإمام الرضاعكَ ﴿: ٦ روايات.

الإمام الجوادعكِّية: لا رواية له.

الإمام الهادى اللهادي الرواية.

الإمام الحسن العسكري الشَّيِّة: لا رواية له.

الإمام صاحب الزمان الشيد: مكاتبة واحدة.

المعصوم علاية: ٤ روايات.

وبما أنّ إحدى الروايات المذكورة مروية عن كلّ من الإمام الباقر والصادق بالله فقد

۱. الكافي: ج۱ ص٦٢.

۲. وسائل الشيعة: ج۲۷ ص١٠٦ ح٣٣٣٤ ـ ٣٣٣٨١.

ذكرناها فيهما معاً، فصار مجموع ما ذكرناه ٤٨ رواية، مع أن العدد الـذي ذكرنـاه أوّلاً هـو ٤٧ رواية.

ومن خلال هذه الإحصائية يتضح أنّ أغلب الروايات المذكورة مروية عن الإمام الصادق عليه وهذا ما يشير إلى بروز اختلاف الحديث في عصره عليه بوضوح، مما دفع بأصحابه للسؤال عن الموقف الذي ينبغي أتّخاذه تجاه الروايات المختلفة. ومن هنا فلابد من دراسة جذور الاختلاف في هذه الحقبة الزمنية أكثر من غيرها، والبحث عن العوامل التي من شأنها إيجاد الاختلاف بين الأحاديث، بحيث برز هذا العدد الكبير من الأحاديث لعلاج هذه الظاهرة.

مراجعة ما رواه الشيخ الحرّ العامليّ ضمن باب «وُجُوهِ الجَمْعِ بَيْنَ الأَحادِيثِ المُخْتَلِفَةِ وَكَيْفِيَّةِ العَمَلِ بِها» والبالغ ٤٧ رواية، يتضح أنّ عدداً مهماً منها مرويّ عن الكافي، في حين أنّ مجموع ما أورده الكليني يَوَظِّلاً في «باب اختلاف الحديث» هو عشر روايات فقط. وبتخريجها اتضح أنّ الكليني أوردها في أبواب نظير «باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب»، «باب سؤال العالم وتذاكره»، «باب التقيّة»، «باب الكتمان»، مما يكشف عن أنّ جذور الاختلاف تمتد الى أمور نظير: عدم حجّية بعض الأحاديث، والتقيّة.

## ٢. الرواة الذين رويت عنهم هذه الروايات

إذا ألقينا نظرة على الروايات الواردة في كتاب الكافي تحت عنوان «باب اختلاف الحديث» والمشتمل على عشر روايات، اتضح لنا أنّ عدداً من رواتها هم من الأجلاء، وإليك فيما يلى أسماؤهم:

۱. الكافي: ج۱ ص٦٢.

- أ. سليم بن قيس الهلالي، روى عن أمير المؤمنين عليه.
  - ب. أبو عبيدة الحذاء، روى عن الإمام الباقر عُطُّالِد.
    - ج. زرارة بن أعين، روى عن الإمام الباقرط الله.
  - د. محمَّد بن مُسلم، روى عن الإمام الصادق علما لله.
    - ابن أبي يعفور، روى عن الإمام الصادق الله الماري الماري
  - و. سماعة بن مهران، روى عن الإمام الصادق عُطَيَّةٍ.
  - ز. المعلَّى بن خنيس، روى عن الإمام الصادق الله عنه .
    - ح. منصور بن حازم، روى عن الإمام الصادق الله.
      - ط. نصر الخثعميّ، روى عن الإمام الصادق اللَّيْةِ.
      - ى. عمر بن حَنظلة، روى عن الإمام الصادق الله

ولا ريب أن محمّد بن مسلم وزرارة بن أعين ومنصور بن حازم من الأجلّاء والفقهاء، حيث كتب النجاشي في ترجمة محمّد بن مسلم قائلاً:

محمّد بن مسلم بن رباح أبو جعفر الأوقيص الطحّان، مولى ثقيف الأعور، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام وروى عنهما، وكان من أوثق الناس. له كتاب يسمى الأربعمئة مسألة في أبواب الحلال و الحرام....

وكتب في ترجمة زرارة بن أعين:

زرارة بن أعين بن سنسن، مولى لبني عبد الله بن عمرو السمين بن أسعد بن همام بن مرّة بن ذهل بن شيبان أبو الحسن، شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلّماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه

١. رجال النجاشى: باب الميم ص٣٢٣ الترجمة ٨٨٢.

خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه... لا كما كتب في حق منصور بن حازم قائلاً:

عبد الله بن أبي يعفور العبدي، واسم أبي يعفور واقد، وقيل: وقدان، يكنى أبا محمّد، ثقة ثقة، جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله الله الله ومات في أيامه، وكان قارناً يقرئ في مسجد الكوفة.... "

فسؤال هؤلاء الأجلّاء والفقهاء عن الأحاديث المختلفة كاشف عن عمق المشكلة التي كان يواجهها الشيعة آنذاك بسبب اختلاف الأحاديث، وأنها لا تخص طبقة عوام الناس، بل شملت خواصهم و فقهاءهم أيضاً.

#### خلاصة الدرس

الما كان الحديث المحور الرئيسي لعمل المسلمين في عصر المعصومين بالله المعمومين المعلى فمن الطبيعي أن تبرز ردود الفعل تجاهه فيما لوكان فيه اختلاف واضح، وينعكس ذلك في أسئلة الرواة، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الغالبية العظمى من المسلمين أو الشيعة لا خبرة لهم في علاج الاختلاف، فإنّ مقتضاه كثرة ابتلائهم باختلاف الحديث، وبالتالى السؤال عن كيفية التعامل مقتضاه كثرة ابتلائهم باختلاف الحديث، وبالتالى السؤال عن كيفية التعامل

١. رجال النجاشى: باب الزاي ص١٧٥ الترجمة ٤٦٣.

٢. رجال النجاشي: باب الميم ص٤١٣ الترجمة ١١٠١.

٣. رجال النجاشي: باب العين ص٢١٣ الترجمة ٥٥٦.

- مع الأحاديث المختلفة. فعدم وجود الأسئلة أو قلّتها كاشف عن عدم وجود الاختلاف أو قلّته.
- اذا لاحظنا الروايات الواردة في اختلاف الحديث وسبل علاجه اتضح لنا عدم وصول رواية بهذا الخصوص عن النبي النه سواء كانت من طرقنا أو من طرق أهل السنّة، وهو كاشف عن عدم وجود الاختلاف في عصره الله ووصلت إلينا رواية واحدة فقط عن أمير المؤمنين الله ولا نجد رواية عن الإمام الحسن، ولا الإمام الحسن، ولا الإمام الحسن، ولا الإمام أو ندرته في القرن الأول.
- ٣) غالب الروايات الواردة في هذا الخصوص مروية عن الإمام الصادق عليه وهو عصر ازدهار نشر الحديث وتدوينه، وهذا كاشف عن أنّ الجذور الرئيسية لاختلاف الحديث تمتد إلى هذه الفترة والبرهة الزمنية، فلابد من دراسة خصوصياتها، والقضايا التي من شأنها إيجاد الاختلاف بين الأحاديث.
- الروايات المروية عن بقية أنمتنا المعصومين في هذا المضمار قليلة، مما
   يكشف عن كون المشكلة الرئيسية ترجع لأواسط القرن الثاني.
- إذا ألقينا نظرة على رواة هذه الأحاديث وجدنا بينهم عدداً من الفقهاء والأجلاء،
   مما يكشف عن مستوى هذه المشكلة، وأن اختلاف الحديث يمثّل مشكلة
   حديثية حادّة، وليست ببسيطة، فقد عانى منها الخواص والفقهاء فضلاً عن عوام الناس.
- آ) إذا ألقينا نظرة على الروايات المروية في «وسائل الشيعة» تحت العنوان «بابُ وُجُوهِ الجَمْعِ بَيْنَ الأَحادِيثِ المُخْتَلِفَةِ وَ كَيْفِيَّةِ العَمَلِ بِها» اتضحت لنا بعض جذور اختلاف الحديث من منظار الشيخ الحرّ العاملي رها وهي: عدم ححّبة أحد الحديثين، والتقيّة بأنواعها.

## البحث والتحقيق

- اذكر روايتين مختلفتين مرويتين عن أحد الرواة المشار اليهم في النقطة الخامسة.
- ٢. اذكر المصادر الحديثية التي تعرضت لروايات اختلاف الحديث، وجذور الاختلاف فيها.
  - ٣. اذكر تعاطي أربع من الوجوه العلمية والفقهية مع هذه الروايات.

# الدرس السادس جذور الاختلاف من منظار أهل البيت

## أهداف الدرس

- ١. إلقاء نظرة على الروايات الواردة في مجال اختلاف الحديث.
  - ٢. التعرّف على جذور الاختلاف من منظار أهل البيت بالله.

# الفصل الخامس: جذور اختلاف الحديث من منظار أهل البيت

بعد إلقاء نظرة تحليلية على الروايات الواردة بشأن اختلاف الحديث، ووضوح أنّ غالب المروي عن أنمتنا على هذا المجال راجع للقرن الثاني، وخاصة في عصر الإمام الصادق على المنافية. وأن عدداً من الروايات مروي عن أجلّاء وفقهاء الرواة، مما يكشف عن عمق المشكلة التي عاناها المحدّثون في التعاطي مع الأحاديث المختلفة. نرى من الضروري إلقاء نظرة على جذور الاختلاف من منظار أهل البيت على المختلفة بنظر الاعتبار عند علاجنا للأحاديث المختلفة. وسنكتفي بإيراد أهم الروايات في المسألة مكرّسين أنظارنا على ما رواه الشيخ الكليني تحت عنوان «باب اختلاف الحديث» الم

۱. الكافي: ج۱ ص٦٢.

١) عَلِيُّ بنُ إبراهيمَ بن هاشِم، عن أبيهِ، عن حَمّادِ بن عبسَى، عن إبراهيمَ بنِ عُمَرَ اليَمانيِّ، عَن أبانِ بنِ أبي عَيّاشٍ، عن سُلَيم بنِ قَيسِ الهلالِيِّ، قالَ: قُلْتُ لأَميرِ المُؤمِنينَ عَلَيْهِ: إنِّي سَمِعتُ مِن سَلمانَ وَ المِقدادِ وَأَبِي ذَرِّ شَيئاً مِن تَفسيرِ القُرآنِ وَأَحاديثَ عن نَبِيِّ الله غَيرَ ما في أيدي النّاسِ، ثـمّ سَمِعتُ مِنكَ تصديق ما سَمِعتُ مِنهُم، وَرَأْيتُ في أيدِي النّاسِ أشباءَ كَثيرَةً مِن تَفسيرِ القُرآنِ وَمِنَ الأحاديثِ عن نَبِيِّ الله أنتُم تُخالِفُونَهُم فيها، وَ تَزعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِاطِلٌ، أَفَتَرَى النَّاسَ يَكذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُثَلِّكُ ا مُتَعَمِّدينَ، وَ يُفَسِّرُونَ القُرآنَ بِآرائِهِم؟ قالَ: فَأَقْبَلَ عَلَى قَقَالَ: قَد سَأَلَتَ فافهَمِ الجَوابَ، إِنَّ في أبدِي النَّاسِ حَقًّا وَباطِلاً، وَصِدقاً وَكَذِباً، وَناسِخاً وَمَنسُوخاً، وَعامّاً وَخاصًا، وَمُحكَماً وَمُتشابِها، وَحِفظاً وَوَهَما، وَ قلد كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى عَهدِ محتَّى قامَ خَطيباً فَقالَ: أَيُّها النَّاسُ قَد كَثُرَت عَلَىَّ الكَذَّابَةُ، فَمَن كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّداً فَليَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ. ثمّ كُذِبَ عَلَيهِ مِن بَعدِهِ، وَإِنَّما أَسَاكُمُ الحَديثُ مِن أَربَعَةٍ لَيسَ لَهُم خامِسٌ: رَجُلٍ مُنافِقٍ بُظهِرُ الإيمانَ، مُتَصَنِّع بِالإسلامِ، لا بَسَأَثُمُ وَلا يَتَحَرَّجُ أن يَكذِبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مُتَعَمِّداً، فَلَو عَلِمَ النَّاسُ أَنَّه مُنافِقٌ كَذَّابٌ لَم يَقبَلُوا مِنهُ، وَلَم يُصَدِّقُوم، وَلكِنتَّهُم قالُوا هذا قد صَحِبَ رَسُولَ اللهِ مَا اللّهِ مَا اللهِ مَا اللّهِ م الله عَنِ المُنافِقينَ بِما أُخبَرَهُ، وَوَصَفَهُم بِما وَصَفَهُم؛ فَقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِذَا رَأْيتَهُم تُعجِبُكَ أجسامُهُم وَإِن يَقُولُوا تَسمَع لِقَولِهِم ﴾ '. شمّ بَقُوا بَعدَم فَتَقَرَّبُوا إِلَى أَنِمَّةِ الصَّلالَةِ والسُّدَّعاةِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ والكَّـذِبِ والبُهنانِ،

١. المنافقون: ٤.

فَوَلَّوهُمُ الْأَعِمَالَ، وَحَمَلُوهُم عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنيا، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ المُلُوكِ والدُّنيا إلَّا مَن عَصَمَ اللهُ، فَهَـذا أحَـدُ الأَربَعَـةِ. وَرَجُـل سَمِعَ مِن رَسُولِ الله شَيناً لَم يَحمِلهُ عَلَى وَجهِهِ، وَوَهِمَ فيهِ وَلَم يَتَعَمَّد كَذِباً، فَهُوَ فِي يَلِم يَقُولُ بِهِ، وَيَعمَلُ بِهِ، وَيَرويهِ، فَيَقُولُ: أنا سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللهِ عَلِينَ اللَّهِ عَلِمَ المُسلِمُونَ أَنَّهُ وَهِمَ لَم يَقبَلُوم، وَلَو عَلِمَ هُوَ أَنَّه وَهِمَ لَرَفَضَهُ. وَرَجُلٍ ثَالِثٍ سَمِعَ مِن رَسُولِ الله شَيئاً أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ نَهَى عَنهُ وَهُق لا يَعلَمُ. أو سَمِعَهُ يَنهَى عن شَيءٍ، ثمّ أمرَ بِهِ وَهُوَ لا يَعلَمُ. فَحَفِظَ مَنسُوخَهُ وَلَم يَحفَظِ النَّاسِخَ، وَلَو عَلِمَ أَنَّه مَنسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَـ وعَلِـمَ المُسـلِمُونَ إِذ سَمِعُوه مِنهُ أنَّه مَنسُوخٌ لَرَفَضُوه وَآخَرَ دابِع لَم يَكذِب عَلَى رَسُولِ اللهِ وَتَعظيما مُبغِضِ لِلكَذِبِ؛ خَوفاً مِنَ اللهِ، وَتَعظيماً لِرَسُولِ اللهِ وَاللهِ مَا اللهِ وَاللهِ لَم يَنسَهُ، بَل حَفِظَ ما سَمِعَ عَلَى وَجهِهِ، فَجاءَ بِهِ كَما سَمِعَ ؛ لَم يَزِد فيهِ، وَلَم يَنقُص مِنهُ، وَعَلِمَ النّاسِخَ مِنَ المَنسُوخ، فَعَمِلَ بِالنّاسِخ، وَرَفَضَ المَنسُوخَ؛ فَإِنَّ أَمرَ النَّبِي عَلَيْ مِثلُ القُرآنِ؛ ناسِخٌ وَ مَنسُوخٌ، وَحَاصٌّ وَعامٌ، وَمُحكَمٌ وَمُتشابِه، قَد كانَ يَكُونُ مِن رَسُولِ اللَّهِ تَا الكَّلامُ لَـهُ وَجِهانِ؛ كَلامٌ عامٌّ، وَكَلامٌ خاصٌّ مِسْلُ القُرآنِ، وَقَالَ الله عَرَّ وَ جَلَّ في كِتابِهِ: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنهُ فَانتَهُوا﴾ '، فَيَشْـتَبِهُ عَلَى مَن لَم يَعرِف وَلَم يَدرِ ما عَنَى الله بِهِ وَرَسُولُهُ عَلَيْك. وَلَيسَ كل أصحاب رَسُولِ الله كَانَ يَسأَلُهُ عَنِ الشَّيءِ فَيَفْهَمُ، وَكَانَ مِنهُم مَن يَسأَلُهُ وَ لا يَستَفهِمُهُ، حَتَّى إن كانُوا لَيُحِبُّونَ أن يَجيءَ الأَعرابِيُّ والطَّارِئُ فَيَسأَلَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ حَتَّى يَسمَعُوا.... ٢

١. الحشر: ٧.

٢. الكافي: ج١ ص٦٢ ح١.

فأشارت الرواية إلى بعض أسباب اختلاف الحديث، نسلّط الأضواء عليها فيما يلي: قوله: «إنّي سَمِعْتُ مِنْ سُلْمانَ و المِقْدادِ و أَبِي ذُرِّ شَيناً مِن تَفْسِيرِ القُرآنِ و أَحادِيثَ عَن نَبِيِّ اللهِ عَنْ مَا في أَيْدِي النّاسِ ثمّ سَمِعْتُ مِنْكَ تَصْدِيقَ ما سَمِعْتُ مِنْهُمْ» يشير إلى اختلاف الحديث بسبب اختلاف مراتب الناس في تحمّل المعارف، فالأفراد المذكورون فيها وهم: «سلمان و المقداد و أبو ذر» لهم منزلة إيمانية رفيعة وسامية كما هو واضح، والذي سمعه الراوي من هؤلاء هو شيء من تفسير القرآن، وبعيض الروايات الأخرى التي رووها عن رسول الله عليه في والقرآن له معاني واسعة جداً؛ فله وجوه ومعاني ظاهرة، وأخرى باطنة أ، وله تفسير وله تأويل، ويختلف الناس في فهم وإدراك هذه المعاني، فالنبي عَلَيْكُ بيّن بعض هذه المعاني لهؤلاء الخواص دون غيرهم، فكان سبباً لاختلاف ما يرويه هؤلاء عمّا يرويه عامّة الناس، وبالتالي أثار عجب الراوي.

وبعبارة أخرى: السبب في اختلاف هذه الروايات لا يرجع إلى قصور النبي على كلّا وحاشاه، وإنّما يرجع إلى عدم قابليّة عامّة الناس لتحمّل بعض المعارف، فالنبيّ على الله بيّن لكل مخاطب بمقدار تحمّله وطاقته، كما ورد التصريح بذلك في الروايات الشريفة، نظير الرواية التالية:

العلى سبيل المثال انظر الرواية التالية: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيم عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْقِلِيُّ عَنِ السَّكُونِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عَنْ آبَانِهِ عَلَى ظَهْرِ سَفَرٍ وَ السَّيْرُ بِكُمْ مَى دَارِ هُدْنَةٍ وَ أَنْتُمْ عَلَى ظَهْرِ سَفَرٍ وَ السَّيْرُ بِكُمْ مَى الْمَوْعِةِ وَ مَنْ رَائِتُمُ اللَّيْلَ وَ النَّهُ اللَّيْلَ وَ الشَّيْسَ وَ الْقَمَرَ يُبُلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ وَ يُقَرِّبُانِ كُلَّ بَعِيدٍ وَ يَأْبَيْانِ بِكُلَّ مَوْعُودٍ فَا عَدْ رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ وَ النَّهْمَ اللَّيْلِ الْمُظلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَقَّعٌ وَ مَاحِلٌ مُصَدَّقٌ وَ الْقَطَاعِ فَإِذَا الْنَبَسَتْ عَلَيْكُمْ الْفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَقَّعٌ وَ مَاحِلٌ مُصَدَّقٌ وَ الْقَطَاعِ فَإِذَا الْنَبَسَتْ عَلَيْكُمْ الْفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَقَّعٌ وَ مَاحِلٌ مُصَدَّقٌ وَ مَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ وَهُوَ الدِّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ وَهُو مَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ وَهُوَ الدِّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى حَيْرِ سَبِيلٍ وَهُو الشَّيْلُ الْمُؤْلِ وَ لَهُ ظَهْرٌ وَ بَطْنٌ فَظَاهِرُهُ حُخْمَ وَ بَاطِئُهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَ لَا تَبْلَى عَلَامُومُ وَعَلَى نُجُومِهِ نُجُومٌ لَا تُحْصَى عَجَائِيهُ وَ لَا تُبْلَى عَرَائِهُ ... (الكافي: ج٢ ضَاعِرُهُ أَنِيقٌ وَ بَاطِئُهُ عَمِيقٌ لَهُ نُجُومٌ وَ عَلَى نُجُومٍ نُجُومٌ لَا تُحْصَى عَجَائِيهُ وَ لَا تُبْلَى غَرَائِهُ ... (الكافي: ج٢ صَاحِلُهُ وَلَا لَكُولُ وَلَا لَكُولُ وَلَا لَيْقَوْلُ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَا لَالْمَاعُ عَمِيقً لَهُ نُهُومٌ وَ عَلَى نُجُومٍ لَنْجُومٌ لَا تُحْصَى عَجَائِيهُ وَ لَا تُبْلَى غَرَائِهُ ... (الكافى في: ج٢ اللهُ عَلَيْهُ وَلَا لَكُولُ اللّهُ عَلَى الْمُعْمَلِقُ لَا تُعْلَقُهُ مَا لَا لَكُولُ اللّهُ الْمُعْرَائِهُ أَلَى الْمَعْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَا لَلْهُ عَلَيْهُ وَلَا لَكُولُولُ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَا لَلْمُ اللّهُ وَلَا لَكُولُولُ اللّهُ الْمُؤْلِ وَلَا لَكُولُولُ وَلَا لَكُلُولُ اللّهُ الْمُعْمُ لَا لَكُولُ اللْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَا لَعُلُولُ الللّهُ الْمُؤْلِقُ وَل

قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِياءِ أُمِرِنَا أَن نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَـذُرِ عُقُولِهِمْ. ا

بل ورد في أول هذه الرواية:

ما كَلَّمَ رَسُولُ اللهِ مَ اللهِ مَا اللهِ مَعْلِهِ فَطُد.

وهذا لا يختص بالأنبياء، بل هو سيرة العقلاء في بيان المعارف أيضاً، فالأطفال في الصفوف الابتدائية تُبيّن لهم المسائل الرياضيّة - مثلاً - بما يناسب أحمارهم وإدراكهم، ولا يُدرّسون المسائل الرياضية التي تدرّس في الصفوف المتوسطة.

قوله عليه: «إِنَّ فِي أَيدِي النَّاسِ حَقَّا وباطِلاً، وصِدْقاً وكذِباً، وناسِخاً ومَنسُوخاً، وعامّاً وخاصّاً، ومُحْكَماً ومُتشابِها، وحِفْظاً ووَهَماً. وقَد كُذِبَ عَلى رَسُولِ اللهِ مَا اللهِ عَلى عَلى عَهْدِهِ...» يشير إلى أسباب عديدة لاختلاف الأحاديث هي:

أ. عدم صحة بعض ما ينقل عن رسول الله ويقل المعضف المنقل عنه حق، وبعضه باطل. وبطلان بعض المنقول عنه هو السبب لاختلاف بعض الأحاديث المروية عنه والمنسوبة إليه. أو فقل: ليس سبب الاختلاف هو قصور الكلام النبوي الشريف، بل السبب هو عدم صحة النقل عنه، لأي سبب من الأسباب. وأما سبب بطلان هذا البعض فلم يبينه الإمام عشية، فقد يكون بسبب اشتباه الراوي في فهم الكلام، وقد يكون لأسباب أخرى ذكرها الإمام عشية لاحقاً.

ب. إنّ بعض ما ينقل عن رسول الله عن سدق، وبعضه كذب. فعدم التمييز بين الصدق والكذب يسبّب الاختلاف بين الأحاديث؛ لأنّ المكذوب قد لا ينسجم مع الحديث النبوي، لكن لما لم يميّز السامع بين الصدق والكذب وتصوّر أنّهما من كلامه عنيه، رأى الاختلاف بينهما، مع أنّ أحدهما مكذوب عليه، ولا اختلاف في كلامه عنيه.

۱. الكافي: ج۱ ص٢٣ ح١٥.

ج. إنّ بعض المنقول عن رسول الله عن الله المعالية ناسخ وبعضه منسوخ. وهذا السبب يرجع إلى مقتضيات التشريع والتقنين. توضيح ذلك أنّ تشريع الأحكام والقوانين يقتضي مراعاة بعض الأمور التي لا تراعى في غيرها، نظير: ملاحظة المصالح العامّة، وملاحظة الآثار الايجابية والسلبيّة المتربّبة على الحكم والقانون، فإذا اقتضت المصالح تشريع بعض الأحكام والقوانين لفترة معيّنة، أو بلحاظ ظروف خاصّة؛ شرّعت كذلك، فإذا انتهت المدّة أو تغيرت الظروف فلابدٌ من جعل حكم آخر يناسب الحالة الطبيعية أو الحالة الجديدة، فهذا الحكم الحديد هو الذي يسمى بالناسخ والحكم السابق يسمى بالمنسوخ. المنسوخ. المنسوخ

فبسبب عدم بيان فترة الحكم وأمده، أو الظرف الذي دعا لتقنين الحكم السابق، يبدو الحكم وكأنّه لتمام الظروف والحالات، ومن هنا يبدو مخالفاً للحكم الجديد والمجعول لنفس الموضوع، مع أنّه لا اختلاف بينهما، وإنّما أحدهما نافذ المفعول معيّن، والآخر ليس كذلك.

- د. إنّ بعض الأحكام عامّ، والآخر خاصّ، فيتصوّر التنافي بينهما.
- ه. إنّ بعض أقوال رسول الله على محكم، و بعضها متشابه، فالمتشابه قد يحمل على معنى غير مقصود، فيقع الاختلاف بين الأحاديث.
- و. إنّ بعض أقوال رسول الله على قد نقل عنه بدقة، وبعضها وقع الوهم والاشتباه فيه،

١. نظير ما نراه اليوم من تقنين القوانين في المجالس التشريعية، حيث تقوم بتقنين بعض القوانين لفترة معيّنة بلحاظ بعض الجوانب والمصالح نظير تقنين قانون يمنع الدولة أو التجّار من التعامل التجاري مع بعيض الدول، أو يلزمهم بالتعامل مع بعض الدول بعملة معيّنة، أو غير ذلك مما يلحظ لفترة، ومع ذلك فقيد لا تذكر المدّة أو الخصوصية في نصّ القانون؛ ولهذا فقد يتصوّره المواطن كلياً، مع أنه ليس كذلك. بل هذا ما نجده في الحياة الفردية للعقلاء؛ فنرى منع الوالد ولده من بعض الأمور كالسفر؛ حفاظاً على بعيض المصالح، أو رعاية لبعض الجهات التي تدعو لذلك، لكته لا يمنع ولده عن السفر مطلقاً وإلى الأبد، وإنما يمنعه لفترة معيّنة كفترة الامتحانات الدراسية، إلّا أنه قد لا يبيّن قيد الزمان في نهيه.

وهذا ما عبر عنه بقوله: «حِفْظاً ووَهَماً». والمنقول وهماً قد يخالف المنقول عنه بدقة، وهذا الاختلاف لا يرجع للنبي عليه وإنّما منشأه الرواة.

ز. الكذب والافتراء على رسول الله على، فليس كلّ ما ينسب إليه هو صادر منه، ولهذا وضع علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم الأسس والقواعد لقبول الحديث أو ردّه، إذ لو كان جميع ما ينقل عن رسول الله على و أهل بيته صحيحاً لما كانت هناك حاجة لتدوين علم الرجال والفهارس، ولم تكن حاجة لنقد الحديث كما هو واضح. ولهذا بدأ الإمام كية ببيان أصناف رواة الحديث قائلاً: «وَإِنّما أَتاكُمُ الحَديثُ مِن أَربَعَةٍ لَيسَ لَهُم خامِش»، فذكر أربعة أصناف من الرواة للحديث؛ أحدهم لا يتورّع من الكذب، والثاني لا يريد الكذب وأنما اشتبه في فهم الحديث، فرواه للآخرين وعمل به طبقاً لما فهمه، ولو علم أنه خطأ لما عمل به، ولما رواه للآخرين، لكنه تصوّر أنّه صحيح فعمل به ورواه لغيره. والثالث روى ما سمعه من النبي على الكن ما سمعه قد نسخ بكلام نبوي آخر، فروى المنسوخ دون الناسخ. والرابع هو الذي روى الحديث بخصوصيّاته، وليس هو من أهل الكذب، مع دقته في النقل ومعرفته بالناسخ والمنسوخ.

٧) عَلِيُ بنُ إبراهيم، عن أبيه، عَنِ ابنِ أبي نجرانَ، عن عاصِمِ بنِ حُمَيه، عن مَنْصُورِ بن حازِم، قالَ: قُلْتُ لأَبي عبدِ اللهِ ﷺ: ما بالي أسألَكَ عَنِ المَسألَةِ فَتَجيبُني فيها بِالجوابِ، ثمّ يَجيبُكَ غَيري فَتُجيبُهُ فيها بِجَوابٍ آخَرَ؟ فَقالَ: إنّا نُجيبُ النّاسَ عَلَى الزِّيادَةِ وَالتُّقْصانِ. قالَ قُلتُ: فَأَخبِرني عن أصحابِ رَسُولِ الله صَدَقُوا عَلَى مُحَمَّدِ عَلَي أَم كَذَبُوا؟ قالَ: بَل صَدَقُوا. قالَ قُلتُ: فَما بالهُمُ اختَلَقُوا؟ فقالَ: أما تَعلَمُ أنَّ الرَّجُلَ كانَ يَأْني رَسُولَ اللهِ عَلَي فَيسألَهُ عَنِ المَسألَةِ فَيَجيبُهُ فيها بِالجَوابِ، ثمّ يُجيبُهُ بَعدَ رَسُولَ اللهِ عَلَي الجَواب، فَنَسَخَتِ الأَحاديثُ بَعضُها بَعضاً. المَنسَخُ ذَلِكَ الجَواب، فَنَسَخَتِ الأَحاديثُ بَعضُها بَعضاً. المَنسَخُ فَلِكَ ما يَسَخُ فَلِكَ الجَواب، فَنَسَخَتِ الأَحاديثُ بَعضُها بَعضاً. المَنسَخُ فَلِكَ ما يَسَخُ فَلِكَ الجَواب، فَنَسَخَتِ الأَحاديثُ بَعضُها بَعضاً. المَنسَخُ فَلِكَ ما يَسَخَ فَلِكَ الجَواب، فَنَسَخَتِ الأَحاديثُ بَعضُها بَعضاً. المَن المِن المَن المَ

فبيّن الإمام علية في هذا الحديث الشريف سببين من أسباب اختلاف الأحاديث، هما: النسخ، وتحديث الناس بما يحتملون، ووفق تحمّلهم ومراتبهم العلمية، فلا يكلّم الجميع بأسلوب واحد، ولا يبيّن الحقائق للجميع بشكل واحد، وإنّما يبيّن لكلّ منهم ما يحتمله عقله وإيمانه. وهذا هو منهج رسول الله عليه بل منهج جميع الأنبياء، كما تقدّم في المروي عن رسول الله عليه:

إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِياءِ أُمِرنا أَن نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ. ' بل هي سيرة العقلاء في بيان المعارف، كما أشرنا سابقاً.

نعم ينبغي التنبيه على نقطة وهي أنّ الاختلاف المشار إليه في هذه الرواية لا يعم جميع أقسام الروايات، فالروايات الفقهيّة مثلاً ليست من هذا القبيل، بخلاف الروايات العقيديّة والتفسيريّة؛ فإنّ مراتب الناس مختلفة في تحمّل المعارف.

٣) عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ، عن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَنِ ابنِ مَحبُوبٍ، عَن عَلِيِّ بنِ رَيادٍ، عَن ابنِ مَحبُوبٍ، عَن عَلِيٍّ بنِ رَيادٍ، عن أبي جَعْفَرِ عَلَيْهِ، قالَ: قالَ لي يا زيادُ، ما تَقُولُ لَو افتَينا رَجُلاً مِمَّن يَتَولانا بِشَيْءٍ مِنَ التَقِيَّةِ؟ قالَ قُلتُ لَهُ: أنتَ أعلَمُ جُعِلتُ فِداكَ. قالَ: إن أخَذَ بِهِ فَهُ وَ خَيرٌ لَهُ، وَأعظَمُ أجراً. وَ في رِوايَةٍ أُخرَى: إن أخَذَ بِهِ أُوجِرَ، وَإن تَرَكَهُ وَاللهُ أَيْمَ ؟. أَ

أشارت هذه الرواية الشريفة إلى أحد الأسباب المهمّة في اختلاف الحديث وهو التقيّة، حيث انّ الظروف السياسية المحيطة بأهل البيت عليهم ذلك، و

۱. الكافي: ج۱ ص٦٥ ح٣.

٢. الكافي: ج١ ص٢٣ ح١٥.

٣. الكافي: ج١ ص٦٥ ح٤.

قال الشيخ الحرّ بعد نقل الخبر: أقولُ هذا محمولٌ على ما لم يُعلَم كونه تقيّةً؛ لِعدم وجود معارضةٍ لما مضى ويأتي، أو مخصوصٌ بوقت التقيّة (وسائل الشيعة: ج٢٧ ص١٠٧).

قد عاش أكثر أنمتناع الله ظروفاً سياسية غير مؤاتية، مما تسبّب في صدور بعض الأحاديث تقيّة، ولهذا ورد التأكيد على هذا السبب في روايات عديدة.

نعم مسرح التقيّة هو الروايات الفقهية والعقيديّة؛ باعتبار أنّ محور عمل السلطة الحاكمة هو فقه مدرسة الخلفاء، فإبداء الرأي المخالف للفقه الذي هو محور عمل السلطة قد يسبّب وقوع بعض المحاذير؛ كتعريض بعض الأفراد للضرر والأذى بتهمة مخالفة النظام الحاكم، وتأييد الاتّجهات السياسية المخالفة له.

لكن إذا ما تكلّم أهل البيت على ضوء التقيّة فإنّ أتباعهم يفهمون ذلك من خلال بعض الإشارات التي يتركها لهم أهل البيت في ثنايا الحديث، ومع ذلك فقد ذكر لنا أهل البيت علامة عامّة هي:

٤) مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، عن أحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عيسَى، عن مُحَمَّدِ بنِ عيسَى، عن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ، عن نَصْرِ الخَثْعَمِيِّ، قالَ: سَمِعْتُ أبا عبدِ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: مَن عَرَفَ أَنَا لا نَقُولُ إلّا حَقاً فَليَكتَفِ بِما يَعلَمُ مِنّا، فَإِن سَمِعَ مِنّا خِلافَ ما يَعلَمُ فَليَعلَم أَنَّ ذَلِكَ دِفاعٌ مِنّا عَنهُ.

فهذا الحديث يشير إلى أحد علامات الحديث الصادر تقيّة، وأنّه لو علم الموالي أمراً ثمّ سمع خلافه من أهل البيت عليه فليعلم أنّه تقيّة.

#### تنبيه

ليعلم أن للتقيّة أشكالاً عديدة؛ فتارة تكون لدفع الضرر عن النفس، و أخرى لدفعه عن المخاطب، وثالثة للحفاظ على كيان الوجود الشيعي وصونه عن المخاطر. ولهذا فما ورد في شأن التقيّة قد لا يتحدّث عنها بجميع أقسامها، وإنّما يتحدّث عن بعض الأشكال المذكورة.

هذا وقد روى الشريف الرضي في نهج البلاغة رواية يستفاد منها أحد أسباب اختلاف لحديث، فقال: ه) سُئِلَ ﷺ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْكَ : غَيِّرُوا الشَّبْبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِالبَهُودِ.
 فَقَالَ عَلَيْهِ: إِنَّمَا قَالَ عَلَيْكَ ذَلِكَ وَالدِّينُ قُلِّ، فَأَمَّا الآنَ وَقَلِدِ اتَّسَعَ نِطاقُهُ
 وَضَرَبَ بِجِرانِهِ فَامْرُوْ وَمَا اخْتَارَ. \

فيستفاد من جواب الإمام عليه المؤال الراوي أن أحد أسباب اختلاف الأحاديث هو التعاطي مع جميع القضايا المذكورة في الروايات على أنها حقيقية، مع أن بعضها خارجية.

## زبدة الروايات

أشارت الروايات السالفة للأمور التالية والتي تسبّبت في اختلاف الحديث:

- ١. اختلاف مراتب المخاطبين في تحمّل المعارف.
- - ٣. الاختلاف بسبب عدم الدقة ووقوع الوهم والاشتباه في نقل الحديث.
- اشتباه بعض الرواة في فهم كلام المعصوم وبالتالي نقل ما فهمه من الإمام،
   مع عدم قصده للكذب.
- ه. الاختلاف باختلاف مقامات الكلام؛ من العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، و...
- ٦. بعض الأحاديث محكم وبعضها متشابه، فحمل المتشابه على معنى غير مقصود يوجب وقوع الاختلاف بين الأحاديث.
  - ٧. نسخ الحديث بعضه بعضاً.
    - ٨. التقيّة بأقسامها.

١. نهج البلاغة: ص٦٩ الحكمة ١٧.

٩. حمل جميع القضايا على الحقيقية، مع أنَّ بعضها خارجية.

هذه جملة الأسباب الواردة في الروايات السالفة وهي تبين أهم العوامل المؤدية لاختلاف الحديث، و لا تعنى انحصارها بما ذكر.

ويمكن تقسيم الأسباب المذكورة في هذه الروايات إلى قسمين:

- أ. الأسباب الراجعة لأهل البيت بينه النصيخ، واختلاف مقامات الكلام (من العموم والخصوص و...)، و التقيّة، و اختلاف المستويات العلمية للمخاطبين ومقدار تحملهم للمعارف.
- ب. الأسباب الراجعة لغير أهل البيت، والتي لا تمت لأهل البيت بصلة؛ وهي اشتباه الرواة في فهم الحديث، و الكذب والافتراء على المعصوم.

وهناك بعض الأسباب أدت إلى اختلاف الحديث عرضت عليه لاحقاً، ولهذا لم ترد الإشارة إليها في الروايات؛ نظير: تغيّر الخطّ الرائج والذي كتبت به الأحاديث من الخطّ الكوفي إلى خطّ النسخ، وما أعقبه من تبعات. ونظير التطوّر الدلالي لألفاظ الحديث خلال القرون اللاحقة، ونظير فقدان بعض القرائن وما تركه من آثار على فهم الحديث، وبالتالى اختلاف بعض الأحاديث.

#### خلاصة الدرس

- ١. ورد في المروي عن أمير المؤمنين عليه الإشارة إلى جملة من جذور اختلاف الحديث، أهمها: أنّ بعض المرويّ حقّ، وبعضه باطل. بعضه صدق، وبعضه كذب. بعضه ناسخ، وآخر منسوخ. ومنه عامّ، ومنه خاصّ. ومنه محكم، ومنه متشابه. وبعضه حفظ، وبعضه وهم.
- ٢. قسّم أمير المؤمنين علية رواة الحديث إلى أربعة أقسام، وهو كاشف عن أن
   بعض أنواع اختلاف الحديث ترجع لأهل البيت، وبعضها لا تمت لأهل البيت
   بصلة، وإنّما سبيها الرواة.

- ٣. أشار الإمام الصادق علية إلى الأسباب التالية لاختلاف الحديث: النسخ،
   اختلاف مراتب المخاطبين، وكلاهما من الجذور الراجعة لأهل البيت علية.
  - ٤. تم التأكيد في عدد من الروايات على أنّ التقيّة أحد أسباب اختلاف الحديث.
- إن للتقيّة أقسام عديدة، منها: التقيّة للحفاظ على النفس، وعلى الآخرين،
   وللحفاظ على كيان التشيع.
- 7. إذا صدرت الرواية تقيّة فهذا لا يعني لزوم طرحها، وإنّما يجب على المخاطب بها ومن وظيفته التقيّة العمل على ضوئها. نعم من لم تكن وظيفته التقيّة فليس له العمل بها. وعليه فاختلاف الحديث بسبب التقيّة هو في الواقع راجع لاختلاف الوظائف العمليّة للأفراد؛ فكما أنّ أكل الميتة حرام في غير الضرورة، وحلال في الضرورة، كذلك قد يختلف حكم المسألة عند التقيّة عما إذا لم تكن تقيّة. نعم قد لا نميّز بين الوظيفتين فنتصوّر أنّهما لحال واحدة، فيقع الاختلاف بين الأحاديث، لا أن الأحاديث واردة في موضوع واحد.

#### البحث والتحقيق

- اذكر روايتين حول اختلاف الحديث، على أنّ تكونا مرويتين في غير الكافي
   ووسائل الشيعة من كتبنا الحديثية.
  - ٢. ورد في عدد من الروايات الإشارة إلى التقية باعتبارها أحد أسباب اختلاف الحديث:
- أ. ورد التأكيد على هذا السبب في روايات أي إمام أكثر من غيره؟ اذكره مع
   المستند.
  - ب. ما الذي تستنجه من ذلك ؟

#### ملحق

لتعميم الفائدة ننقل إليك باقي الروايات التي رواها الشيخ الكليني الله في باب اختلاف الحديث:

ا عِدَّةً مِن أصحابِنا، عن أحمَد بنِ مُحَمَّدٍ، عن عُثمانَ بنِ عيسَى، عن أبي أَيُّوبَ الخَزَّازِ، عَن مُحَمَّدِ بن مُسْلِم، عن أبي عبدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ قُلتُ لَهُ: ما بالُ أقوامٍ يَروُونَ عن فُلانٍ وَ فُلانٍ عن رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ لا يُتَّهَمُونَ بِالكَذِب، فَيَجىءُ مِنكُم خِلافُهُ؟ قالَ: إنَّ الحَديثَ يُنْسَخُ كَما يُنْسَخُ القُرْآنُ.

أشار هذا الحديث الشريف إلى أحد أسباب الاختلاف وهو النسخ، وقد تقدّم الكلام فيه. نعم يعتقد بعض المحدّثين أنّ النسخ خاص بحديث النبي مُثَالِيَّه، وأما أحاديث الأنمة على فلا تنسخ حديث النبي مُثَالِيَّه، وإنّما هي كاشفة عن وقوع النسخ فيها، فكتب الشيخ الحر العاملي في هذا المجال:

هَذَا مَخْصُوصٌ بِحَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ ، فَيَكُونُ حَدِيثُ الأَيْمَّةِ كَاشِفاً عَنِ النَّاسِخِ. \

ا أحمَدُ بنُ إدريس، عن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّادِ، عَنِ الحَسنِ بنِ عَلِيّ، عَن ثَعن أَعمَلُهُ عَن ثَعلَبَةَ بنِ مَيمُونٍ، عن زُرارَةَ بن أَعْبَنَ، عن أبي جَعْفَرٍ على الله عنه ألله عنه مسألَةٍ فَأَجابَني، ثمّ جاءَه رَجُلٌ فَسألَهُ عَنها، فَأَجابَهُ بِخِلافِ ما أجابَني، ثمّ جاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَأَجابَهُ بِخِلافِ ما أجابَني وَأجابَ صاحِبي. فَلَمّا خَرَجَ الرّجُلانِ فَلتُ: يابنَ رَسُولِ الله، رَجُلانِ مِن أهلِ العِراقِ مِن شيعَتِكُم قَدِما يَسألانِ، فَأَجبتَ كلّ واحِدٍ مِنهُما بِغَيرٍ ما أجبتَ بِهِ صاحِبَه ؟ فَقالَ: يا زُرارَةُ، إنّ يَسألانِ، فَأَجبتَ كلّ واحِدٍ مِنهُما بِغَيرٍ ما أجبتَ بِهِ صاحِبَه ؟ فَقالَ: يا زُرارَةُ، إنّ هذا خَبرٌ لَنا، وَ أبقَى لَنا وَلَكُم وَلَوِ اجتَمَعتُم عَلَى أمرٍ واحِدٍ لَصَدَّ قَكُمُ النّاسُ هَذا خَبرٌ لَنا، وَ أبقَى لَنا وَلَكُم وَلَوِ اجتَمَعتُم عَلَى أمرٍ واحِدٍ لَصَدَّ قَكُمُ النّاسُ

١. وسائل الشيعة: ج٢٧ ص١٠٨.

عَلَينا، وَلَكَانَ أَقَلَّ لِيَقَاتِنَا وَبَقَائِكُم. قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لأَبِي عَبِدِ اللهِ اللَّهِ: شيعَتُكُم لَو حَمَلتُمُوهُم عَلَى الأَسِنَّةِ أو عَلَى النَّارِ لَمَضَوا، وَهُم يَخرُجُونَ مِن عِندِكُم مُختَلِفينَ؟ قَالَ: فَأَجابَني بِمِثْلُ جَوابِ أَبِيهِ.

أشار هذا الحديث إلى أحد أقسام التقية و هو التقية للحفاظ على الكيان الشيعي؛ حيث يصرّح الإمام بأن إلقاء الخلاف بين الشيعة في بعض المسائل فيه المصلحة لهم، ويعود بالنفع للجميع؛ إذ تشتّت الكلمة والخلاف بينهم سيكون سبباً لعدم انهامهم بالولاء لأهل البيت؛ وذلك أنّهم لو كانوا تابعين لمدرسة واحدة لما اختلفت وتشتّت آراؤهم، وبذلك سوف يتخلّصون من متابعة أزلام النظام الحاكم، بل سيتخلّصون من المطاردة والتشريد والسجن والتعذيب والقتل بسبب الولاء لأهل البيت بالله.

٣) عَلِيٌّ بنُ إبراهيم، عن أبيه، عن عُثمانَ بنِ عيسَى، عَنِ الحُسَينِ بنِ المُختارِ، عَن بَعضِ أصحابِنا، عن أبي عَبدِ اللهِ اللهِلْمَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

هذا الحديث يشير إلى أحد سببين لاختلاف الحديث و هما النسخ أو التقبّة، إذ قد يكون سرّ اختلاف الحديث المتأخّر عن المتقدّم هو النسخ وكون المتأخّر ناسخاً للمتقدّم. كما قد يكون السبب في اختلافهما هو التقبّة. وهذا أحد المسالك في علاج الاختلاف بين الأخبار، وهو مسلك الشيخ الصدوق وَ الله إذا اختلف حديثان أحدهما عن إمام متقدّم، والآخر عن إمام متأخّر، ولم يمكن الجمع بينهما، أخذ برواية الإمام المتأخّر. وهذا ما أكّدته الرواية التالية أيضاً:

٤) وَعَنهُ، عن أبيهِ، عن إسماعيلَ بنِ مرّارٍ، عن يُونُسَ، عن داوُدَ بنِ فَرقَدٍ، عَنِ اللهِ عَلَيْةِ: إذا جاءَ حَديثُ عن المُعَلَّى بن خُنَيْسٍ، قالَ: قُلتُ لأَبِي عَبدِ اللهِ عَلَيْةِ: إذا جاءَ حَديثُ عن أَزْلُكُم، وَحَديثُ عن آخِركُم، بِأَيِّهما نَا خُذُ؟ فَقالَ: خُذُوا بِهِ حَتَّى يَبلُغَكُم

عَنِ الحَيِّ، فَإِن بَلَغَكُم عَنِ الحَيِّ فَخُذُوا بِقَولِهِ. قَالَ: ثَمَّ قَالَ أَبُو عَبِدِ اللهِ عَلَيْهِ: إِنَّا وَاللهُ لَا نُدْخِلُكُم إِلَّا فِيما يَسَعُكُم. وَفي حَديثٍ آخَرَ: خُذُوا بِالأَحدَثِ.

٥) مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عن مُحَمَّدِ بنِ الحُسَينِ، عن مُحَمَّدِ بنِ عيسَى، عن صَفوانَ بنِ يَحيى، عن داود بنِ الحُصَينِ، عن عُمَر بن حَنْظَلَة، قالَ: سَأَلَتُ أبا عَبدِ الله عليه عن رَجُلَينِ مِن أصحابِنا بَينَهُما مُنازَعَةٌ في دَينِ أو ميراث، فَتَحاكَما إِلَى السُّلطانِ وَ إِلَى القُضاةِ، أَيَحِلُّ ذَلِكَ؟ قالَ: مَن تَحاكَمَ إِلَيهِم في حَقُّ أُو باطِل فَإِنَّما نَحاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ، وَما يَحكُمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُحتاً وَإِن كَانَ حَقّاً ثابِناً؛ لأنَّهُ أَخَذَه بِحُكم الطّاغُوتِ، وَقَد أَمَرَ الله أَن يُكفَرَ بِهِ؛ قالَ الله تَعالَى: ﴿ بُرِيدُونَ أَن يَتَحاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَد أُمِرُوا أَن يَكَفُّرُوا بِدِ ﴾ \. قُلتُ: فَكَيفَ يَصنَعانِ؟ قالَ: يَنظُرانِ إِلَى مَن كانَ مِنكُم مِمَّن قَد رَوَى حديثنا، وَنظَرَ في حَلالِنا وَحَرامِنا، وَعَرَفَ أحكامَنا، فَليَرضَوا بِهِ حَكَماً، فَإِنِّي قَد جَعَلتُهُ عَلَيكُم حاكِماً. فَإِذَا حَكَمَ بِحُكِمِنا فَلَم يَقْبَلُهُ مِنهُ، فَإِنَّما استَخَفَّ بِحُكِمِ اللهِ، وَعَلَينا رَدَّ، وَالرّادُّ عَلَينا الرّادُّ عَلَى اللهِ، وَهُوَ عَلَى حَدِّ الشِّركِ بِاللَّهِ. قُلتُ: فَإِن كانَ كلّ رَجُل اختارَ رَجُلاً مِن أصحابِنا فَرَضِيا أن يَكُونا النّاظِرَينِ في حَقِّهِما، وَاختَلَف فيما حَكَما، وَكِلاهُما احْتَلَفا في حَديثِكُم؟ قالَ: الحُكمُ ما حَكَمَ بِهِ أَعدَلُهُما وَ أَنْقَهُهُما وَ أَصِدَقُهُما في الحَديثِ وَ أُورَعُهُما، وَ لا يَلتَفِت إِلَى ما يَحكُمُ بِهِ الآخُرُ. قالَ قُلتُ: فَإِنَّهُما عَدلانِ مَرضِيّانِ عِندَ أصحابِنا، لا يُفَضَّلُ واحِدٌ مِنهُما عَلَى الآخَر؟ قَالَ فَقَالَ: يُنظُرُ إِلَى ما كانَ مِن رِوايَتِهِم عَنَّا في ذَلِكَ الَّذِي حَكَما بِهِ المُجمَعُ عَلَيهِ مِن أصحابِكَ، فَيُؤخَذُ بِهِ مِن حُكمِنا، وَ يُترَكُ الشّاذُ الَّذِي

لَيسَ بِمَشْهُورِ عِندَ أَصِحَابِكَ؛ فَإِنَّ المُجمَعَ عَلَيهِ لا رَيبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الأُمُورُ ثَلاثَةٌ: أمرٌ بَيِّنٌ رُشدُه فَيُتَّبَعُ، وَأَمرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَيُجِتَنَبُ، وَأَمرٌ مُشكِلٌ يُرَدُّ عِلمُهُ إلَى الله وَإِلَى رَسُولِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ مَا اللهِ عَلَالٌ بَيِّنٌ، وَحَرَامٌ بَيِّنٌ، وَشُبُهَاتٌ بَينَ ذَلِكَ، فَمَن تَرَكَ الشُّبُهاتِ نَجا مِنَ المُحَرَّماتِ، وَمَن أَخَذَ بِالشُّبُهاتِ ارتكَـبَ المُحَرِّماتِ وَهَلَكَ مِن حَيثُ لا يَعلَمُ. قُلتُ: فَإِن كَانَ الخَبَرانِ عَنكُما مَشْهُورَين قَد رَواهُما النِّقاتُ عَنكُم؟ قالَ: يُنظَرُ فَما وافَقَ حُكمُهُ حُكمَ الكِتابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ العامَّةَ فَيُؤخِّذُ بِهِ، وَيُسْرَكُ ما خَالَفَ حُكمُهُ حُكمَ الكِسَاب وَالسُّنَّةِ وَوافَقَ العامَّةَ. قُلتُ: جُعِلتُ فِداكَ أَرَأيتَ إِن كَانَ الفَقيهان عَرَفا حُكمَهُ مِنَ الكِتابِ وَالسُّنَّةِ، وَوَجَدنا أَحَدَ الخَبَرَينِ مُوافِقاً لِلعامَّةِ وَالآخَرَ مُخالِفاً لَهُم، بِأَىِّ الخَبَرَينِ يُؤخَذُ؟ قالَ: ما خالَفَ العامَّةَ فَفيهِ الرَّشادُ. فَقُلتُ: جُعِلتُ فِداكَ، فَإِن وافَقَهُما الخَبَرانِ جَميعاً؟ قالَ: يُنظَرُ إِلَى ما هُم إِلَيهِ أَميَلُ حُكَّامُهُم وَقُضائُهُم قَيْتَرَكُ، وَيُؤخَذُ بِالآخَرِ. قُلتُ: فَإِن وافَقَ حُكَّامُهُمُ الخَبَرين جَميعاً؟ قالَ: إذا كانَ ذَلِكَ فَأَرجِه حَتَّى تَلقَى إمامَكَ؛ فَإِنَّ الوُقُوفَ عِندَ الشُّبُهاتِ خَيـرٌ مِنَ الاقتِحامِ في الهَلكاتِ.

# الدرس السابع

# مراحل علاج الاختلاف

#### أهداف الدرس

- ١. بيان مراحل علاج الاختلاف بشكل إجمالي.
- ٢. بيان المنهج الصحيح في علاج الاختلاف في المرحلة الأولى.

# القسم الثاني: كيفيّة علاج الاختلاف

اتضح مما سبق جملة من جذور الاختلاف من منظار أهل البيت بالله الوضع، وعدم الدقة في نقل الحديث، والنسخ، والتقية، والاطلاق والتقييد. والآن نريد بيان مراحل علاج الاختلاف؛ إذ أنّ لحاظ هذا العدد من الأسباب في عرض واحد ليس بالأمر اليسير، مضافاً لارتفاع احتمال نسبة الخطأ في علاجها عند تعدّد الوجوه.

علماً أنّ الكتب المدوّنة في اختلاف الحديث لم تستعرض أبحاثها بأسلوب واحد، وإنّما هي مختلفة في كيفية علاج الاختلاف، وفي حدوده، فذكر بعضها وجه الجمع مع بيان شاهده، ولم يُشِر البعض الآخر للشاهد. وعلى أيّ حال فالأسلوب المستخدم فيها لا يتمتّع بمرحليّة ومنهجيّة علميّة، وبالتالي فإنّ الطالب والباحث قد يبقى متحيراً في

كيفية علاج الاختلاف، وما ينبغي له تقديمه من وجوه الجمع أو أسباب الاختلاف على غيره.

أضف إلى ذلك فإنّ بعض الوجوه المذكورة في بعض الكتب المشار إليها تبرّعية، وليست عرفية. والصحيح عندنا هو إبداء وجه عرفي للجمع بينها، أو ذكر الشواهد والقرائن الدالة عليه بحيث لو التفت إليها العرف لآمن بها. مع الأخذ بنظر الاعتبار مناهج المحدّثين في التحديث، وقيمة الكتاب أو الكتب التي روت هذه الروايات.

ونحن نحاول في المقام علاج الاختلاف بين الأحاديث من خلال رسم طريق ومنهج للباحث، يتمكّن من خلاله علاج الاختلاف بوجه مرضي، وهذا ما يتحقّق باتصاف البحث بالأمرين التاليتين:

- ١. أن يكون ضمن مراحل منطقيّة.
- ٢. أن يكون الوجه المذكور في علاجها مقبولاً علمياً وعرفياً.

## نظرة إجمالية لمراحل علاج الاختلاف

لا ريب أنّ رفع التنافي والاختلاف بين الأحاديث يتم من خلال لحاظ أمور عديدة، وهذه الأمور ليست بمنزلة واحدة، بل بعضها مقدّم على بعض، فإذا أردنا علاج الاختلاف بين الأحاديث ولم نلحظ التقدّم الرتبي لبعض الأسباب على الآخر فقد لا ننتهي للنتيجة المطلوبة. مضافاً إلى أنّ كثرة الأسباب يوجب تشتّت الذهن، ما لم تنظّم ضمن مجموعات ومراتب. ولهذا فإنّ أبحائنا في ستكون ضمن المراحل الأربع التالية:

١. هذه القرائن تستنبط من جملة أمور؛ منها: لفظ الحديث، والجانب التاريخي للحديث، ومدى انسجام مضمون الروايتين مع الواقع الاجتماعي، وعوامل النقل، والأرضية التي صدرت فيها الأحاديث؛ من الأقوال الفقهيّة والعقيديّة السائدة في زمان صدور النصّ، وخصوصيّات رواة هذه الأخبار، والإمام أو الأئمة الذين رويت عنهم الروايات المختلفة، وفهم الفقهاء والمحدّثين لهذه الروايات. وكل ما له دخل في فهم الروايات فهماً صحيحاً وموافقاً للأجواء التي صدرت فيها.

#### ١) دراسة صدور النصّ

إنّ البحث في اختلاف الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث المختلفة متفرّع عن ثبوت الحديثين، وعليه فلابد من الاطمئنان من صدورهما أوّلاً، ثمّ السعي لعلاج الاختلاف بينهما. وبعبارة أخرى: علينا إثبات أنّهما حديثين أوّلاً، ثمّ البحث في رفع اختلافهما، كما قيل: «العرش ثمّ النقش».

إيضاح ذلك: إن الاختلاف بين الأحاديث قد يكون ناجماً عن عدم حجّية أحد النصّين؛ إما لكونه مختلقاً وموضوعاً على المعصوم الشيّة وهو ما أشار إليه أمير المؤمنين الشيّة بقوله: «وَ قَد كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ مَا شَا عَلَى عَهدِهِ حَتَّى قامَ خَطيباً، فقال: المؤمنين الشيّة بقوله: «وَ قَد كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ مَا شَا عَلَى عَهدِهِ حَتَّى قامَ خَطيباً، فقال: الله النّاسُ قَد كَثُرَت عَلَيَّ الكَذّابَةُ، فَمَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَليَتَبَوّا مَقعَدَهُ مِن النّار، شمّ كُذِبَ عَلَيه مِن بَعدِهِ » لا وإمّا لعدم إمكان نسبته للمعصوم؛ لعدم الوثوق بصدوره عنه.

فالخطوة الأولى في طريق علاج الاختلاف هي إثبات صدور الحديثين، وحجّيتهما معاً، وإلّا فلو بذلنا الجهد في بيان وجه للجمع بين حديث مكذوب على النبي على أو مكذوب على النبي على أهل البيت على أهل البيت على أهل البيت على أهل البيت على من الجمع بين الأحاديث هو التعرّف على بل يزيدنا بعداً عن الصواب؛ لأنّ الهدف من الجمع بين الأحاديث هو التعرّف على المراد الجدي للمعصوم على أو العمل على ضوئه، وهذا ما يستدعي ثبوتهما معاً؛ كي يمكن إسناد النتيجة الحاصلة من جمعهما إلى المعصوم، والعمل على ضوئها. وإلّا فلو لم تثبت حجّية الروايتين معاً فلا يمكن اسناد النتيجة للمعصوم على المقدمات.

#### ٢) دراسة عوامل نقل الحديث

بعد ثبوت صدور الحديثين تصل النوبة إلى إثبات صحّة متنهما قبل البحث في معناهما

١. الكافي: ج١ ص٦٢ ح١.

ووجه الجمع بينهما؛ فهناك جملة من الاختلافات لا ترجع إلى المعصوم الله وإنّما ترجع إلى رواة الحديث وناقليه، وهو ما أشار إليه أمير المؤمنين الله بقوله: «وَرَجُل سَمِعَ مِن رَسُولِ الله شَيناً لَم يَحمِلهُ عَلَى وَجهِه، وَوَهِمَ فيه، وَلَم يَتَعَمَّد كَذِباً فَهُوَ في يَدِهِ يَقُولُ بِه، وَيَعمَلُ بِه، وَيَرويه، فَيَقُولُ: أنا سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ الله عَلَى الله عَلَى المُسلِمُونَ أنّه وَهِمَ لَم يَعَمَلُ بِه، وَيَرويه، فَيَقُولُ: أنا سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ الله عَلَى الله عَلَى المُسلِمُونَ أنّه وَهِمَ لَم يَعَبُلُوه، وَلَو عَلِمَ هُوَ أنّه وَهِمَ لَرَفَضَهُ».

وينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار كلّ ما له دخل في نقل الحديث كالكتابة وما يعرضها، وخاصّة بعد هذا الفاصل الزمني الطويل، حيث يفصلنا عن زمان صدور الحديث أكثر من اثني عشر قرناً، وهذا الفاصل الزمني الطويل ترك أثره على الحديث في بعض المجالات مما أدّى إلى اختلاف الحديث أحياناً.

### ٣) لحاظ تعدد المعانى أو تغير الاستعمال

بما أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي في حال تغيّر مستمرّ، ولهذا قد يختلف معنى اللفظ من زمان إلى آخر، كما نجده في أمثلة كثيرة تأتي نماذجها لاحقاً وفي محله إن شاء الله. فالذي نفهمه من لفظ الحديث هو المعنى الفعلي للفظ، مع أنه قد يراد به معنى آخر لا نستعمله هذا اليوم، فمنشأ الاختلاف بين الأحاديث هو فهم لفظه وفق المعنى المعاصر.

كما قد يختلف معنى اللفظ الواحد من مدينة إلى أخرى، وبما أنّ محلّ صدور الحديث هو الحجاز، ومركز الشيعة هو الكوفة، فإنّ بعض الألفاظ المستخدمة في الحديث هي وفق معانيها في الحجاز؛ لأنّ صدوره فيها، وبعضها وفق معانيها في الكوفة؛ لأن السائل أو المخاطب كوفي. فعدم لحاظ هذه النقطة يسدل على الأحاديث لباس الاختلاف.

### ٤) لحاظ أساليب البيان والتقنين

ذكرت الروايات أسباباً عديدة ترجع إلى مراعاة بعض المصالح؛ إما في أنحاء البيان ـ بأن تبيّن المسألة بنحو بحيث يكون ظاهرها غير الحكم الواقعي، وهو المسمّى بالتقيّة ـ أو

لمصلحة في التقنين؛ كما في النسخ، أو العموم و الخصوص و نظائرهما. أو يلحظ تحمّل المخاطب للمعارف فتبيّن له القضايا بنحو يختلف عن بيانها للآخرين. فلابد أن تؤخذ هذه الأمور في التعاطي مع الأحاديث؛ فإنّ إغفالها يؤدّي إلى اختلاف الأحاديث.

## الفصل الأول: دراسة حجّية الحديثين

المحطّة الأولى لعلاج الاختلاف هي إحراز حجّية الحديثين أو الطانفتين المختلفتين، وفي هذا المجال يوجد مسلكان لتقييم الأحاديث؛ أحدهما: مسلك الوثوق، والآخر مسلك وثاقة الرواة (حجّية الحديث تعبداً)، والمسلك الرانج بين قدماء محدّثي الشيعة وبعض المتأخرين هو مسلك الوثوق؛ فإذا كان سند الحديث صحيحاً لكنّه مخالف للقرآن، أو للسنّة القطعيّة، أو للمسلّمات العقليّة، فلا يرون حجّيته، وعندنذ لا يصلح مثل هذا الحديث للجمع بينه وبين غيره من الأحاديث التي هي حجّة، بل يجب طرحه كما وردت الإشارة إليه في الأحاديث، فروى الكليني تظلمان:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْمَى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحَكَمِ، عَنْ أَبِي العَلاءِ بْنِ عُثْمانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قالَ: وَحدَّثنا حُسَيْنُ بْنُ أَبِي العَلاءِ اللهِ عَشْرَ ابْنَ أَبِي يَعفورٍ فِي هَذا المجلِسِ قالَ: سَأَلْتُ أَبِا عَبْدِ اللهِ عَشْيَةِ اللهِ عَشْرَ ابْنَ أَبِي يَعفورٍ فِي هَذا المجلِسِ قالَ: سَأَلْتُ أَبِا عَبْدِ اللهِ عَشَيَةٍ عَنِ اخْتِلافِ الحَدِيثِ يَرُويهِ مَنْ تَتَّقُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لا نَتْقُ بِهِ؟ قالَ: إذا وَرَدَ عَلَى الْحَدِيثُ فَوَجَدْدُهُمْ لَهُ شَاهِداً مِنْ كِتَابِ الله أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ فَوَجَدْدُهُمْ لَهُ شَاهِداً مِنْ كِتَابِ الله أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُمْ وَ إِلَّا فالّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ. \

فهذه الرواية وردت في اختلاف الحديث، وصريح كلام الإمام الله أنّه إذا اختلفت الأحاديث، وكان أحدها فاقداً للحجّية لفقدانه الشاهد من القرآن ومن قول

١. الكافي: ج١ ص٦٩ ح٢، وسائل الشيعة: ج٢٧ ص١١٠ ح٣٣٣٤٤ باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة.

رسول الله على فهذا الحديث لا يخالف الحديث الذي له شاهد من الكتاب ومن قول رسول الله على الله

بل ورد في العديد من الروايات أنّ الخبر المخالف للقرآن ليس صادراً عن أهل البيت المعالمة، فروى البرقي في المحاسن:

عن أبي أبوب المدائني، عن ابن أبي عمير، عن الهشامين جميعاً، وغيرهما، قال: خَطَبَ النَّبِيُ عَلَيْكُ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، ما جاءَكُم عَنِّي يُوافِقُ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وما جاءَكُم يُخالِفُ القُرآنَ فَلَم أَقُلُهُ. ا

وروى العياشي في تفسيره:

عن محمّد بن مسلم، قال: قالَ أبو عَبدِ اللهِ اللهِ اللهِ عَدُ، ما جاءَكَ في رِوايَةٍ مِن بَرِّ أو رِوايَةٍ مِن بَرِّ أو فاجِرٍ يُوافِقُ القُرآنَ فَخُذ بِهِ، وما جاءَكَ في رِوايَةٍ مِن بَرِّ أو فاجِرٍ يُخالِفُ القُرآنَ فَلا تَأْخُذ بِهِ. \

والسرّ في ذلك أنّ أحد أسباب اختلاف الحديث ـ كما أشارت الروايات ـ هـ و وضع الحديث عن لسان أهل البيت بالله أيضاً كما صرحت به بعض الأخبار؛ فروى الكشي في رجاله:

عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن خالد الطيالسي، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عبد الله بن أبي نجران، عن عبد الله بن سنان، قال: قالَ أَبُو عَبْدِ الله عَلَيْة : إِنّا أَهْلُ بَيْتٍ صادِقُونَ، لا نَحْلُو مِن كَذّابٍ يَكذِبُ عَلَينا، وَ يُسْقِطُ صِدْقَنا بِكَذِبِ مِ عَلَيْنا عِنْدَ النّاسِ... "

١. المحاسن: ج١ ص٢٢١ ح ١٣٠، بحار الأنوار: ج٢ ص٢٤٢ ح٣٩ باب «على اختلاف الأخبار وكيفية الجمع بينها...».

٢. تفسير العياشي: ج١ ص٨ ح٣، بحار الأنوار: ج٢ ص٢٤٤ ح٥٠.

٣. رجال الكشى: ص٥٠٥ ح٩٥ (ما روي في محمد بن أبي زينب)، مستدرك الوسائل: ج٩ ص٩٠ ح٢٠٣٠١.

### وفيه أيضاً:

بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِسَامِ بْنِ الحَكَمِ، أَنّه سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللهِ اللهِ يَقُولُ: كانَ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ عَلَى أَبِي عَلَيْهِ، وَيَأْخُدُ كُتُبَ أَصْحابِهِ، وَكَانَ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ عَلَى أَبِي عَلَيْهِ، وَيَأْخُدُ كُتُبَ أَصْحابِ أَبِي وَكَانَ أَصْحابِ أَبِي وَكَانَ أَصْحابِ أَبِي فَكُدُ وَنَ الكُتُبَ مِنْ أَصْحابِ أَبِي فَيَدُ فَعُونَهَا إِلَى المُغِيرَةِ، فَكَانَ يَدُسُّ فِيها الكُفْرَ وَالزَّنْدَقَة، وَيُسْنِدُها إِلَى أَي الشَيعَةِ، فَكُلُّ ما كانَ في كُتُبِ ثُمْ يَدُ فَعُها إِلَى أَصْحابِ أَي عَلَيْهِ مِنَ الغُلُقُ فَذَاكَ مِمّا دَسَّهُ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. الصَحابِ أَي عَلَيْهِ مِنَ الغُلُقُ فَذَاكَ مِمّا دَسَّهُ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. الصَحابِ أَي عَلَيْهِ مِنَ الغُلُقُ فَذَاكَ مِمّا دَسَّهُ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُحابِ أَي عَلَيْهِ مِنَ الغُلُقُ فَذَاكَ مِمّا دَسَّهُ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُحابِ أَي عَلَيْهُ مِنَ الغُلُقُ فَذَاكَ مِمّا دَسَّهُ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُعَالِي المُعْتِيةُ مِنَ الغُلُقُ فَذَاكَ مِمّا دَسَّهُ المُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُعَلِي مُنْ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُعْتَرَةُ مُنْ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُعْتَرَةُ بُنُ سَعِيدٍ في كُتُبُونَ المُعْتَرَةُ وَلَاكُ مِنْ الْعُلُولُ فَذَاكَ مِمْ المُعْتَرَةُ مُنْ سَعِيدٍ في كُتُبِهِمْ. المُعْتَرَةُ مُنْ العُنْ الْعُلُولُ المُعْتَرَةُ فَلَاكُ مِنْ الْعُلُولُ اللّهُ المُعْتَرَا الْعُلُولُ الْعُلُولُ اللّهُ الْعُنْ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُنْ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُنْ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ اللّهُ الْعُلُولُ اللّهُ الْمُعْتِرَةُ الْعُمُ اللّهُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ

وهذا الاختلاق يسبّب الاختلاف أحياناً. نعم ليس كلّ ما لا نقول بحجّيته نقول إنه موضوع؛ فقد لا تكون القرائن متوفّرة على وضعه ومع ذلك لا نقول بحجّيته؛ لمخالفته لبعض المسلّمات، أو لإعراض العلماء عنه، أو لغير ذلك.

### خلاصة الدرس

- ١. اختلف المحدّثون في منهج الجمع بين الأحاديث المختلفة، والصحيح عندنا هو إبداء وجه عرفيّ للجمع بينها، أو ذكر الشواهد والقرائن الدالّة عليه بحيث لو التفت إليها العرف لآمن بها، دون تأويل الحديث.
  - ٢. سنبحث اختلاف الحديث بنحو يحفظ لنا الأمرين التاليين:
    - أ. أن يكون ضمن مراحل منطقية.
  - ب. أن يكون الوجه المذكور في علاجها مقبولاً علمياً وعرفياً.
  - ٣. أبحاثنا في اختلاف الحديث ستنطوى ضمن المراحل الأربع التالية:
- . الاطمئنان من صدور الحديث، وهذا ما عبّرنا عنه بالاختلاف الراجع لعدم ثبوت صدور النص.

١. بحار الانوار: ج٢ ص٠٥٠ ح٦٣ نقلا عن رجال الكشي.

- ب. الاطمئنان من متن الحديث، وهذا ما عبرنا عنه بالاختلاف الناشئ من عوامل نقل الحديث.
- ج. الاطمئنان من معنى الحديث، وهذا ما عبرنا عنه بالاختلاف بسبب تطور اللغة، أو اختلاف الاستعمال.
  - د. الاختلافات الراجعة لمقتضيّات التشريع والتقنين.
- 3. جعلنا «الاطمئنان من صدور الحديث» من مراحل علاج الاختلاف؛ لأنّ الهدف من اختلاف الأحاديث هو التعرّف على رأي المعصوم عليه في خصوص مسألة معينة، فما لم تثبت حجّية الحديثين معاً لا يمكن نسبة النتيجة الحاصلة من جمعهما إلى المعصوم عليه فإنّ النتيجة تابعة لأخسّ المقدّمات.

### البحث والتحقيق

- ١. اذكر نموذجاً للأحاديث المختلفة بسبب الوضع.
- ٢. ما هو مقدار الأحاديث الموضوعة في كتب الفريقين؟
- ٣. ما هو منهج المحدّثين في غربلة الأحاديث الموضوعة؟

### الدرس الثامن

### دراسة حجّية الأحاديث المختلفة

### أهداف الدرس

- ١. أهمّية لحاظ حجّية الحديثين عند رفع اختلافهما.
- ٢. التنبيه على ضرورة لحاظ قيمة المصادر؛ لمعرفة حجّية الحديثين.

## ١. عدم ثبوت الحديث ودوره في الاختلاف

ذكرنا أنّ مراحل علاج الاختلاف أربع، وأنّ المرحلة الأولى هي الاطمئنان من صدور وحجّية الحديثين؛ لأنّ الهدف الرئيسي من علاج الاختلاف هو التوصّل لنظر الشريعة الإسلاميّة بشأن موضوع معيّن، فما لم يثبت كون النصّ حديثاً، لا يمكن نسبة مضمونه للشريعة المقدّسة، ولا يمكن نسبته للنبي الشيّة وأهل بيته عبيه، ولا يمكن العمل على ضونه. ولهذا فلابد من إحراز صدور الحديثين في المرتبة الأولى، ومن ثمّ إذا وقع الاختلاف بينهما بدت الحاجة لرفعه. وبما أنّ صدور الحديث في مرتبة متقدّمة على غيره قدّمناه على غيره من المراحل.

فالذي يتعاطى مع الحديث يجد الاختلاف بين بعض الأحاديث، لكنّه إذا ما درسها

ودقق النظر فيها عرف عدم إحراز كون البعض حديثاً. أو فقل: إنّ أحد النصّين أو كلاهما لا تتوفّر فيه شرائط الحجّية، ولا يمكن نسبته إلى النبي على أو إلى أهل بيته عليه. فمثل هذا النصّ لا نرى حاجة لرفع تنافيه مع الأحاديث الثابتة والتي يمكننا نسبتها لأهل البيت عليه؛ لعدم إمكان الاستناد إلى هذا البعض في مقام العمل.

# النموذج الأوّل

قال الشاكلة: إقرارُ العُقلاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ جائِزٌ. ا

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْمَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ صالِحٍ، قالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ رَجُلٍ وُجِدَ مَقْتُولاً، فَجَاءَ رَجُلانِ إلى وَلِيِّهِ، فَقَالَ أَحَدُهُما: أَنَا قَتَلْتُهُ عَمْداً، وَقَالَ الآخَرُ: أَنا قَتَلْتُهُ عَمْداً، وَقَالَ الْآخَرُ: أَنا قَتَلْتُهُ عَمْداً، وَقَالَ الْآخَرُ: أَنا قَتَلْتُهُ عَمْداً، وَقَالَ الْآخَرُ: أَنا قَتَلْتُهُ عَمْداً وَقَالَ الْآخِرُ: أَنا قَتَلْتُهُ عَلَى صاحِبِ الخَطَإِ مَلَيْسَ لَهُ عَلَى صاحِبِ الخَطَإِ مَلِيشَ لَهُ عَلَى صاحِبِ الخَطَإِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صاحِبِ الغَمْدِ سَبِيلٌ، لَا هُ عَلَى صاحِبِ العَمْدِ سَبِيلٌ. لَا الْعَمْدِ سَبِيلٌ. لَا

فدلّت الرواية الأولى على أنّ الإقرار جانز، ويؤخذ المقرّ به مطلقاً؛ سواء كان هناك إقرار آخر يخالفه أم لم يكن. أو فقل: إنّ الإقرار نافذ مطلقاً. ودلّت الرواية الثانية على أنّ الإقرار نافذ فيما لو لم يكن إقرار آخر يخالفه. أو فقل: إنّ الإقرار لا ينفذ مطلقاً، وإنّما ينفذ مع عدم وجود إقرار يخالفه.

و في مقام علاج الاختلاف بينهما قد يقال: إنّنا نقيّد مدلول أحدهما بالآخر، بمعنى أنّ المراد من الأوّل هو ما إذا لم يكن إقرار على خلافه، إمّا مطلقاً وإما في الإقرار بالقتل.

عوالي اللآلي: ج١ ص٢٢٣ - ١٠٤ و ج٢ ص٢٥٧ ح٥ و ج٣ ص٤٤٤ ح٥، وانظر: مستدرك الوسائل:
 ج٣١ ص٣٦٩ - ٣٦٩ م ١٥٦١٩.

۲. الكافى: ج٧ ص٢٨٩ ح١ باب نادر.

والمراد من الثاني هو أنّ الإقرار لا يؤخذ به مطلقاً مع وجود معارض له في خصوص القتل، وذلك لتحفّظ الشريعة في الدماء، وأما في غير القتل فيؤخذ بالإقرار مطلقاً. وبه يرتفع التنافي بين النصّين.

لكنّ المنهج الصحيح للجمع بينهما هو إحراز صدورهما أوّلاً، ثمّ البحث عن وجه الجمع بينهما، ولهذا نقول: إذا ما راجعنا النصّين المذكورين في المصادر الحديثية لم نجد أثراً للنصّ الأوّل فيها، وإنّما هو مما اشتهر في كتب الفقهاء الاستدلاليّة، وأوّل من ذكره ونسبه للنبي على هو الشيخ الطوسي في كتاب الخلاف ، ثمّ تسرّب منه إلى كتب الاستدلال الأخرى، ثمّ إلى بعض كتب الحديث نظير «وسائل الشيعة» و «عوالي اللآلي»، ولهذا فإنّ الشيخ الحرّ روى هذا النصّ بالشكل التالى:

رَوَى جَماعَةٌ مِنْ عُلَماتِنا فِي كُتُبِ الاسْتِدلالِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهَ أَنَه قَالَ: إِفْرارُ العُقَلاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ جائِزٌ. \

وهو مشعر بعدم عثوره عليه في مصادر الحديث.

إن قلت: إنّ الشيخ الطوسي ذكره ونسبه للنبي على الله الأخبار المروية أن إقرار العاقل على نفسه جائز»، وظاهره وجود أخبار عديدة بهذا المضمون، وهو كافي في ثبوت الحديث.

قلت: كتاب الخلاف ليس كتاباً حديثياً، وإنّما هو كتاب فقهي، ومع ذلك فإنّه لا يعكس آراء مؤلّفه التي يتبنّاها ويفتي على ضوئها؛ لأنّه كتاب جدليّ، و الهدف من تأليفه بيان المسائل الفقهيّة الخلافيّة بيننا وبين أهل السنّة، ثمّ الردّ على أهل السنّة، ومقام الجدل يقتضي الاعتماد على ما يراه الخصم حجّمة، وإن لم يكن حجّمة عند القائل. فالشيخ أورده في

١. الخلاف: ج٣ ص٧٧٥.

٢. وسائل الشيعة: ج٢٣ ص١٨٤ ح٢ ٢٩٣٤ باب صحة الإقرار من البالغ العاقل.

هذا الكتاب دون الاعتماد عليه، كما يشهد لذلك عدم إيراده له في كتبه الحديثية الأخرى كالتهذيب والاستبصار، بل والأمالي، فلو كان معتمداً عنده لأورده فيها، والسبب في ذلك هو أنّ هذا الحديث لم يرد من طرقنا، وإنّما ورد من طرق أهل السنّة، ولم يعتمد عليه محدّثونا.

وعلى هذا الأساس كيف يسوغ لنا التصرّف في دلالة حديث أو أحاديث ثابتة من طرقنا؛ بسبب ورود نصّ لم يثبت كونه حديثاً؟! هذا المسلك غير صحيح، وإنّما الصحيح في مثل المقام هو العمل بالحديث الثاني وطرح الأول.

وبهذا يتضح لنا أهمية ملاحظة القيمة العلمية للمصادر التي روت الحديثين المختلفين، والهدف من تأليفها؛ لدوره الفاعل في تعاطينا مع رواياتها، فكتاب عوالي اللآلي من كتب القرن التاسع، ولا يحظى بقيمة علمية رفيعة، مع أنّه ينقل بعض الروايات التي لا نجد لها أثراً في كتبنا الحديثية الضعيفة فضلاً عن المعتبرة، فهذه الروايات لا يمكننا نسبتها لأهل البيت بالمناهد، ولا يمكننا عدّها في أحاديثهم.

من هنا نقول: إذا اختلف حديثان فالقدم الأول لعلاج الاختلاف هو ملاحظة المصادر التي روتهما، فإن كان مصدر أحدهما ضعيفاً ولم يرد في المصادر الحديثية المعتبرة، فإن الوثوق به والقول بحجّبته سيهبط بشكل واضح، وعندها لابد من ملاحظة القرائن الأخرى المؤيدة أو النافية لصحّة الحديث؛ لنعرف قيمته، وهل أنّه حجّة أم لا. وقد ننتهي من خلال ملاحظة المصدر وخصوصيّاته وعدم رواية الخبر في المصادر المعتبرة إلى عدم حجّيته؛ لأنّ عدم روايته فيها كاشف إمّا عن عدم نقله في التراث الحديثي المتقدّم، أو مواجهته لأعراض المحدّثين بعد روايته فيها، وكلاهما يسلبنا الوثوق به وبحجّيته، فلا نحتاج للبحث عن وجه الاختلاف بينه وبين غيره.

النموذج الثاني

روى الصفار في بصائر الدرجات الروايتين التاليتين ا

١. بصائر الدرجات: ص٣٨٨ ح٤ ـ ٥.

حدّثنا محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله علية الله مثلة سورة وأنا شاهِد فقال: جُعِلتُ فِداكَ بِما يُفتِي الإمام ؟ قال: بالكِتابِ. قال: فَما لَم يَكُن فِي الكِتابِ؟ قال: بالسُّنَةِ. قالَ: فَما لَم يَكُن فِي الكِتابِ قالَ: بالسُّنَةِ؟ ققالَ: لَيسَ مِن شَيء إلّا فِي الكِتابِ والسُّنَّة ؟ فقالَ: لَيسَ مِن شَيء إلّا فِي الكِتابِ والسُّنَّة ؟ فقالَ: لَيسَ مِن شَيء إلّا فِي الكِتابِ والسُّنَة ؟ فقالَ: يُوفّقُ ويُسَدَّدُ ولَيسَ كَما نَظُنُّ.

حَدَّثنا العَبّاسُ بنُ مَعروفٍ، عَن حمّادِ بنِ عِيسى، عن حَريز، عن سَورةَ بنِ كليب، عن أبي عبد الله علية، قالَ: دَخَلتُ عَلَيهِ بِمِنى فَقلتُ: جُعِلتُ كليب، عن أبي عبد الله علية، قالَ: دَخَلتُ عَلَيهِ بِمِنى فَقلتُ: جُعِلتُ فِداكَ، الإمامُ بِأيِّ شَيءٍ يَحكُمُ ؟ قالَ: بِالكِتابِ. قُلتُ: فَما لَيسَ في الكِتابِ؟ قالَ فقالَ الكِتابِ؟ قالَ فقالَ بِيده: قَد أُعرِفُ الذي تُريدُ، يُسَدَّدُ ويُوفَّقُ ولَيسَ كَما تَظُنُّ.

وفي قبال ذلك رويت الروايات التالية:

حَدَّثَنَا عَلِيّ بنُ إسماعيلَ بنِ عِيسى، عَن صَفوانِ بنِ يَحيى، عن عَبدِ الله بنِ مَسكان، عَن عَبدِ الله بنِ مُسكان، عَن عَبدِ الرَّحيمِ القصيرِ، عن أبي جعفر عَلَيْه، قالَ: إنَّ عَليَا عَليَّا عَلَيْهِ إذا وَرَدَ عَلَيهِ أمرٌ ما نزَلَ بِهِ كِتابٌ ولا سُنَّةٌ قالَ: رَجَمَ فَأصاب. قالَ عَليَهِ : وهِيَ المُعضِلاتُ".

الشيخ المفيد في الاختصاص: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الشَّخْرِ بْنِ سُويْدٍ، صَنْ النَّخْرِ بْنِ سُويْدٍ، صَنْ النَّخْرِ بْنِ سُويْدٍ، صَنْ النَّخْرِ بْنِ سُويْدٍ، صَنْ بَحْمَى بْنِ عِمْرانَ الحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُسْكانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قالَ: سَمِعْتُ أَبا جَعْفَرِ عَلَيْهِ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًا عَلَيْهِ كَانَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرٌ لَمْ يَجِئ فِيهِ

١. في المصدر: «بن»، والصحيح ما أثبتناه.

٢. سقطت كلمة «بن» من المصدر، والصحيح ما أثبتناه

٣. بصائر الدرجات: ص٣٨٩ ح٣ وانظر الحديث ١ و ٢، بحار الأنوار: ج٢ ص١٧٦ ح١٩.

كِتابٌ وَلَمْ تَجرِ بِهِ سُنَّةٌ رَجَمَ فِيهِ ـ بَعْنِي ساهَمَ ـ فَأَصابَ. ثُمَّ قالَ: يا عَبدَ الرَّحِيمِ، وَتِلكَ مِنَ المُعْضَلاتِ \. الرَّحِيمِ، وَتِلكَ مِنَ المُعْضَلاتِ \.

# شرح الألفاظ المبهمة

قال الخليل الفراهيدي:

الرجم: القذف بالغيب وبالظن. ٢

وقال ابن منظور:

الرَّجْمُ: القول بالظن و الحَدْسِ. و في الصحاح: أَن يتكلم الرجل بالظن؛ و منه قوله: ﴿رَجْماً بالغيب﴾. و الرَّجْمُ: القَذْفُ بالغيب و الظنّ. و كلام مُرَجَّمٌ: عن غيريقين. "

وقال فخر الدين الطريحي:

قوله تمالى: ﴿رجماً بالغيب﴾ أي ظناً من غير دليل ولا برهان. والرجم هـو أنّ يتكلّم الرجل بالظنّ. <sup>1</sup>

فدلّت الطائفة الأولى على أنّ الإمام يستنبط أحكام المسائل المستحدثة من الكتاب والسنّة، وأنّه لا شيء منها إلّا وحكمه موجود فيهما. وفي قبال ذلك دلّت الطائفة الثانية على أنّ أحكام المسائل المستحدثة قد لا تكون مذكورة في الكتاب والسنّة، فإذا واجه الإمام شيئاً من ذلك استنبط حكمه بالرجم، وأنّ ظنّ الإمام مصيب للواقع دوماً، فما هو وجه الجمع بينهما؟

للإجابة على ذلك نبيّن بعض الأمور ضمن النقاط التالية:

١. الاختصاص: ص ٣١٠، مستدرك الوسائل: ج١٧ ص ٣٧٨ ح ٢١٦٣٠.

٢. كتاب العين: ج٦ ص١١٩ (رجم).

٣. لسان العرب: ج١٢ ص٢٢٧ (رجم).

٤. مجمع البحرين: ج٦ ص٦٧ (رجم)

فالإمام عليه يبين للمخاطب أنّ الركيزة الأصليّة لكلامه هي القرآن، وأنّه لا يتكلّم بشيء إلّا وله جذور قرآنية، ويحاول أن يؤدّب شيعته على تعلّم هذا الأسلوب والمنهج، ويأمرهم بالسؤال عن الدليل القرآني الدالّ على كلامه في القضايا العامّة. فكيف يعتمد على الحدس والظنّ في معرفة وبيان الأحكام الإلهية!

٢. إنّ هذه الروايات تخالف المرويّ عن أمير المؤمنين عليّة في مصادر عديدة؛ من أنّه لما ولى الخلافة صعد المنبر فقال:

١. النساء: ١١٤.

٢. النساء: ٥.

٣. المائدة: ١٠١.

٤. الكافي: ج١ ص٢٠ ح٥.

يا مَعاشِر النّاسِ سَلوني قَبَلَ أَن تَفقِدوني، هذا سَفَطُ العِلمِم، هذا لُعابُ رَسولِ اللهِ عَلَيْكَ وَقَا رَقّاً، سَلوني فَإِنَّ عِندي عِلمَ الأولينَ وَالآخِرينَ، أَمَا وَاللهُ لَو ثُنِيَت لي وَسادَةٌ فَجَلَستُ عَلَيها لَا قَتِيتُ أَهلَ التَّوراةِ بِتَوراتِهم حَتّى تَعطِقَ التَّوراةُ فَتَقولُ: صَدَقَ عَلِيٌّ ما كَذَب، لَقَد أفتاكُم بِما أُنزَلَ الله فِيَّ، وأفتَيتُ أهلَ الإنجيلِ بِإنجيلِهِم حَتّى يَنطِقَ التَّوراةُ فَتقولُ: صَدَق عَلِيٌّ ما كَذَبَ لَقَد أفتاكُم بِما أُنزَلَ الله فِيَّ، وأفتَيتُ أهلَ الإنجيلِ بِإنجيلِهِم حَتّى يَنطِقَ القُرآنُ فيقولَ: صَدَقَ عَلِيٌّ ما كَذَبَ لَقَد أفتاكُم بِما أُنزَلَ الله فِيَّ، وأنتَم تَتلونَ القُرآنُ فيقولَ: صَدَقَ عَلِيٌّ ما كَذَبَ لَقد أفتاكُم بِما أُنزَلَ الله فِيَّ، وأنتُم تَتلونَ القُرآنُ لَيلاً ونهاراً، فَهَل فيكُم أَحَدُ يَعلَمُ ما نَزَلَ فيهِ؟ ولُولا آيَةٌ في كِتابِ الله عَزّوجَلَّ لَأَخبَرتُكُم بِما كَانَ وما يَعلَمُ ما نَزَلَ فيهِ؟ ولُولا آيَةٌ في كِتابِ الله عَزّوجَلَّ لَأَخبَرتُكُم بِما كَانَ وما يَعلَمُ ما نَزَلَ فيهِ؟ ولُولا آيَةٌ في كِتابِ الله عَزّوجَلَّ لأَخبَرتُكُم بِما كَانَ وما يَعلَمُ وَمِا هُوَ كَائِنٌ إلى يَومِ القِيامَةِ، وهِيَ هذِم الآيَةُ: ﴿ يَمْحُو الله ما يَشَاءُ وَيُهُ وَعِمْ وَعِمْ الْكِتَابِ ﴾ '. '

فإنّ الذي لا يحيط ببعض المسائل لا ينطق بمثل هذا الكلام على المنبر.

٣. جميع النصوص التي ورد فيها التعبير بالرجم تسع نصوص؛ سبع منها في بصائر الدرجات، وواحد في الاختصاص، والآخر في كنز الفوائد. وإذا لاحظناها بدقة وجدنا أن سبعة منها تنتهي لراو واحد هو «عبد الرحيم القصير»، وواحد عن «موسى الحلبي»، والأخر مرسل. و «عبد الرحيم القصير» مجهول الحال؛ فذكره

١. الرعد: ٣٩.

٢. بحار الأنوار: ج١٠ ص١١٧.

٣. بصائر الدرجات: ج١ ص٣٨٩ «باب في المعضلات التي لا توجد في الكتاب و السنة ما يعرفه الأنمة».

٤. الإختصاص: ص٣١٠.

٥. كنز الفوائد: ج٢ ص٢٠٧

٦. وَ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ فَقِيلَ لَهُ بِمَا ذَا كَانَ يَحْكُمُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَالَ بِكِتَابِ الله فَ إِنْ
 لَمْ يَجِدْ فَسُنَّةُ رَسُولِ الله صَفَإِنْ لَمْ يَجِدْ رَجَمَ فَأَصَابَ. (كنز الفوائد: ج٢ ص٢٠٧).

البرقي' والشيخ' في أصحاب الصادق الشيخ، ولم يذكراه بمدح أو ذم، ولم يذكرا شيئاً من حاله. كما لا نجد عنوان «موسى الحلبي» في كتب الرجال. فجميع الروايات المذكورة ضعيفة سنداً.

الملفت للنظر أنّ جميع الروايات المتضمّنة للتعبير بالرجم وردت في شأن أمير المؤمنين عليه ولم يرد شيء منها بشأن إمام آخر، مع أنّ أمير المؤمنين عليه يمتاز بمنزلة خاصّة بين الأئمة، وله الفضل عليهم، فكيف يلجأ لهذا الأسلوب لاستنباط أحكام بعض المسائل المستحدثة، والحال إنّنا لا نجد رواية واحدة تدلّ على لجوء أحد من الأئمة عليه للأسلوب!

فمن خلال هذه النقاط يتضح أنه لا يمكننا قبول هذا المضمون وهذه الطائفة من الأخبار على فرض دقة نقلها. نعم يحتمل أن تكون منقولة بالمعنى، وأن يكون أصلها ما دلّ على أنّ الإمام يلقى في روعه، أو أنّه متى أراد أن يعلم الشيء علمه؛ نظير الروايتين التاليتين:

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَ غَيْرُه، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنْ أَبُّوبَ بْنِ نُوحٍ ، عَنْ صَفْوانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الوَلِيدِ ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ صَفْوانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الوَلِيدِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلْيَةِ ، قالَ: إِنَّ الإمامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عُلَمَ ". الشّامِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلْيَةِ ، قالَ: إِنَّ الإمامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عَنْ عَمْرِو مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ عِمْرانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ المَداثِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلْيَةِ ، قالَ: إِنْ سَعِيدِ المَداثِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلْيَةِ ، قالَ: إِذَا أَرَادَ الإمامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْنًا أَعْلَمَهُ اللهُ ذَلِكَ . أَ

١. رجال البرقى: ص١٧.

٢. رجال الطوسى: ص١٣٩ الترجمة ١٤٧٧.

٣. الكافي: ج١ ص٨٥١ ح١.

٤. الكافي: ج١ ص٢٥٨ ح٣.

### أو ما دلّ على أنّ الإمام محدّث، نظير الروايتين التاليتين:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَجَالِ، عَنِ القاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ العَجَالِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرارَةَ أَنْ يُعْلِمَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلامُ مُحَدَّثُونَ. الحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ أَنَّ أَوْصِياءَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلامُ مُحَدَّثُونَ. الحَكَمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَرْيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْماعِيلَ، قالَ: سَمِعْتُ أَبِنَ الحَسَنِ عَلَيْهِ يَقُولُ: الْأَنْمَةُ عُلَماءُ صَادِقُونَ مُفَهَّمُونَ مُحَدَّدُونَ. "

فإن كان كذلك فلا تخالف الروايات الأخرى، ويكون السبب في اختلافها هـ و النقـل بالمعنى، وبذلك تخرج عن هذا البحث وتندرج تحت بحث الاختلاف بسبب النقـل بالمعنى، ولكن إثبات ذلك ليس بالأمر البسير بعد تعدّد النقل، وهو بحاجة إلى قرانن.

### خلاصة الدرس

- الذي يتعاطى مع الحديث يجد اشتهار بعض النصوص بأنها أحاديث، لكن يتضح عند التحقيق أنّ هذه الشهرة لا أساس لها، وأنّه لم يثبت كونها أحاديث. فهذا النوع من النصوص قد يخالف أحاديث ثابتة، ففي مقام علاج الاختلاف بين الأحاديث علينا أوّلاً إثبات كون النصين حديثين، أو فقل: علينا إثبات حجّية الحديثين، ثمّ البحث عن سبب اختلافهما، ووجه الجمع بينهما.
- ٢. من النقاط الهامّة في هذه المرحلة هي ملاحظة المصادر التي روت الحديثين،
   وقيمتها العلمية، والهدف من تأليفها، وتعامل المحدّثين معها.
- ٣. قد ننتهى من خلال ملاحظة المصدر وخصوصيّاته وعدم رواية الحديث في

۱. الكافي: ج۱ ص۲۷۰ ح۱.

۲. الکافی: ج۱ ص۲۷۱ ح۳.

المصادر الحديثية المعتبرة والقديمة إلى عدم حجّية الخبر، لأنّ عدم روايته في المصادر الحديثية يعكس لنا عدم نقل الحديث في تراثنا الحديثي المتقدّم، أو أنّه واجه أعراض المحدّثين عنه بعد روايته فيها، وكلاهما يسلبنا الوثوق بالحديث، فلا نحتاج للبحث في علاج الاختلاف بينه وبين غيره.

إثبات حجّية الحديث أو عدم حجّيته بحاجة إلى تضلّع ومهارة في نقد الحديث. فلا يصح لنا القول بحجّية كلّ حديث، كما لا يتسنّى لنا ردّ كلّ حديث لأسباب واهية.

### البحث والتحقيق

- ١. اذكر نموذجاً للنصوص غير الثابتة والتي تسببت في اختلاف الحديث.
- ٢. هل إنّ النصوص غير الثابتة تخص الأبواب الفقهية، أم تشمل غيرها من الأبواب؟
  - ٣. عالج اختلاف الأحاديث التالية:
- وفي الكافي: عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنانٍ عَن أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: لا يُقْطَعُ
   يَدُ السّارِقِ إِلّا فِي شَيْءٍ تَبْلُغُ قِيمَتُهُ مِجَنّاً؛ وَ هُوَ رُبُعُ دِينارٍ. \
  - ارفع الاختلاف بين الأحاديث التالية:
- في كِتابِ فَضائِلِ شَهْرِ رَمَضانَ، وَفِي الْأَمالي، عَنْ مُحَمَّدِ بُـنِ إِبْـراهِيمَ بُـنِ
   إِسْحاق، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَ فِي عُيُونِ الْأَخْبارِ عَنْ مُحَمَّدِ

١. عوالي اللآلي: ج١ ص٣٩ ح٣٤، مستدرك الوسائل: ج١٨ ص١٢٠ ح٠ ٢٢٢٤.

٢. الكافى: ج٧ ص٢٢١ ح٢ باب قيمة ما يقطع فيه السارق.

بُنِ بَكُرانَ النَّقَاشِ، عَنْ أَحْمَدَ بُنِ الْحَسَنِ الْقَطّانِ، وَمُحَمَّدِ بُنِ أَحْمَدَ بُنِ الْراهِيمَ بُنِ إِسْحاقَ المُكَتِّبِ، كُلِّهِمْ عَنْ أَجْمَدَ بُنِ مُحَمَّدِ بُنِ الْراهِيمَ بْنِ إِسْحاقَ المُكَتِّبِ، كُلِّهِمْ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّضا، عَنْ آبائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَطْبَنا ذاتَ يَوْمِ الرِّضا، عَنْ آبائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ وَالرَّحْمَةِ وَالمَعْفِرَةِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّةُ قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْكُمْ شَهْرُ اللهِ بِالْبَرَكَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالمَعْفِرَةِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّةُ قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْكُمْ شَهْرُ اللهِ بِالْبَرَكَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالمَعْفِرَةِ، فَقَالَ: اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عُورٍ، وَأَيّامُهُ أَفْضَلُ اللّهَ عَلْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْكُمْ فِيهِ عَلْهُ إِلَى ضِيافَةِ اللهِ، وَحَمْلُ السّاعاتِ، هُو شَهْرٌ دُعِيتُمْ فِيهِ إِلَى صِيافَةِ اللهِ، وَحَمْلُكُمْ فِيهِ عِبْدَةً فَيْهِ عَلْهُ اللّهِ عَلْهُ وَلَهُ عُنْ فَيهِ عَلْهُ وَلَهُ اللّهِ اللّهِ عَلْهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّ

وفي قباله وردت روايات كثيرة في ذم كثرة النوم منها:

- حِدَّةٌ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَـنْ يُـونُسَ بْـنِ
   يَعْقُوبَ، عَمَّنْ ذَكَرَه عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْةِ، قالَ: كَثْرَةُ النَّوْمِ مَذْهَبَةٌ لِلـدِّينِ
   وَالدُّنْيا. ٢
- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ
   سِنانٍ، عَنْ عَبْدِ الله بنِ مُسْكانَ، وَصالِحٍ النِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي
   عَبْدِ اللهِ الل

١. وسائل الشيعة: ج١٠ ص٣١٣ ح١٣٤٩.

۲. الکانی: ج٥ ص٨٤ ح١.

٣. الكانى: ج٥ ص٨٤ ح٣.

## الدرس التاسع

# دور الوضع في اختلاف الحديث

### أهداف الدرس

- ١. بيان دور وضع الحديث في إيجاد الاختلاف بين الأحاديث.
- ٢. إيضاح أنّ إثبات الوضع بحاجة إلى قرانن تورث الاطمئنان، ولا يكتفى بالظنّ.

## ٢. الاطمئنان من عدم وضع الحديث

تقدّم أنّ الخطوة الأولى لعلاج الاختلاف هي الاطمئنان من حجّية الحديثين المختلفين، وقلنا: إنّ الوثوق بحجّية الحديث بحاجة للاضطلاع في نقد الحديث. والذي نريد بحثه الآن هو عدم صدور الحديث عن المعصوم؛ إذ تقدّم في الروايات التي وردت بشأن اختلاف الحديث أنّ أحد جذور الاختلاف هي وضع الحديث.

وقد أشار عدد من الروايات المروية عن أهل البيت عليه إلى وجود ظاهرة الوضع، وأنّ النبيّ عَلَيْكُ كان يتأذّى من هذه الظاهرة وواجهها بشدّة، فروى الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه الرواية التالية:

يا عَلِيُّ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلَيْتَبَوّا مَفْعَدَه مِنَ النّارِ. ا

١. من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص٣٦٢.

إلى غيرها من الروايات. فيتوهم المتعاطي مع الحديث وجود الاختلاف بين أحاديث المعصومين، مع أنّ أحد النصّين موضوع، والموضوع ليس حديثاً، وإنما هو متلبّس بلباس الحديث. ولهذا فلو أمكن إثبات الوضع بالنسبة لأحد النصّين لم تكن حاجة لرفع اختلافه مع النصوص الثابتة. وإليك فيما يلى نموذجان منه:

## النموذج الأوّل

روى الترمذي في سننه: حدّثنا الحسين بن حريث، أخبرنا علي بن الحسين بن واقد، حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبد الله بن بريدة، قال: سمعت بريدة يقول: خَرَجَ رَسولُ اللهِ اللهِ في بَعضِ مَغازيهِ، فَلمّا انصَرَفَ بعاءَت جارِيَةٌ سَوداءُ فَقَالَت: يا رَسولَ الله إِنّي كُنتُ نَذَرتُ إن رَدَّكَ الله سالِماً أن أضربَ بَينَ يَدَيكَ بِالدَّفِّ وأَتَغَنّى. فَقَالَ لَها رَسولُ اللهِ عَلَيْهُ: إن كُنتِ نَذَرتِ فَاضربي، وإلا فَلا، فَجَعَلَت تَضرِبُ، فَدَخَلَ أبو بَكرٍ وهِي تَضرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمْهانُ وهِي نَضرِبُ، ثُمُّ دَخَلَ عُمْهُ اللّهِ عَلَيْ وهِي نَضرِبُ، ثُمُّ دَخَلَ عَلِيٌ وهِي نَضرِبُ، ثُمُّ دَخَلَ عَلِي عُمْرُ القَت الدَّفَ اللّه عَمْرُ القَت الدَّفَ اللّه عَمْرُ القَت الدَّفَ اللّه عَمْرُ القَت الدَّفَ اللّه وهِي تَضرِبُ، فَلَما دَخَلَتَ أنتَ با عُمْرُ القَت الدَّفَ المَا المُعَا الْحَادِ الْحَلَقُ الدَّفَ المُوا المَنْ المَا المُ

قال الترمذي بعد نقل هذا النص:

«هذا حديث حسن صحيح غريب، من حديث بريدة، وفي الباب عن عمر وعائشة».

وروى البيهقي في السنن الكبرى في باب «ما يوفى به من نذر ما يكون مباحاً وإن لم يكن طاعة» النص التالي:

١. سنن الترمذي: ج٥ ص٢٨٣ -٣٧٧٣.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب، حدّثنا العباس بن محمّد الدوري، حَدَّثنا عَلِيّ بن الحسن بن شقيق، أنبأنا الحسين بن واقد، حدّثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكِ قَدِمَ مِن بَعضِ مَغازيهِ، قَاْتَهُ جارِبَةٌ سَوداءُ فقالَت: يا رَسولَ الله إنِّي كُنتُ نَذَرتُ إِن رَدَّكَ الله سالِما أن أضربَ بَينَ يَدَيكَ بِالدَّفِ، فقالَ: إن كُنتِ نَذَرتِ فَاضربي. قالَ: فَجَمَلت تَضربُ، فَدَخَلَ أبو بَكرٍ وهِي تَضربُ، ثُمَّ دَخَلَ فَاضربي. قالَ: فَجَمَلت تَضربُ، فَدَخَلَ أبو بَكرٍ وهِي تَضربُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَالْقَت الدَّفَ تِخَها وقَعَدت عَليهِ، فقالَ رَسولُ اللهِ عَلَيْهِ: إنَّ الشَّيطانَ يَخافُ مِنكَ يا عُمَرُ. اللهَ عَمَرُ فَا اللّهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَمْرُ فَا اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَمْرُ فَا اللّهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَمْرُ فَا اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَمْرُ فَا اللّهِ عَلْهُ إِلْهُ عَمْرُ فَا اللّهُ عِنْ اللّهُ عَمْرُ فَا اللّهُ عَالَ مَعْرُ فَا اللّهُ عَالَ مَا عُمْرُ فَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ الللللهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ

وروى ابن ماجة في باب «النذر في المعصية» الأحاديث التالية:

حدّثنا سهل بن أبي سهل، حدّثنا سفيان بن عيبنة، حدّثنا أيوب صن أبي فلابة، عن عمّه، عن عمران بن الحصين، قال: قال رَسولُ اللهِ مَا اللهِ عَالَيْكَ : لا نَدْرَ في مَعصِيةٍ.

حدّثنا أحمد بن عمرو بن السرح المصري أبو طاهر، حدّثنا ابن وهب، أنبأنا يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عانشة، أنَّ رَسولَ اللهِ عَلَيْكِ قالَ: لا نَذرَ في مَعصِيَةٍ، وكَفّارَتُهُ كَفّارَةُ يَعينِ.

حدّثنا أبو بكربن أبي شيبة، حدّثنا أبو أسامة، عن عبيد الله، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمّد، عن عائشة، قالَت: قالَ رَسولُ اللهِ عَلَيْكِ مَن نَذَرَ أَن يُعصِيَ اللهُ قَلا يَعصِهِ.

فدلّت المجموعة الأولى على أنّ النذر إذا تعلّق بمعصية وجب الوفاء به، ودلّت المجموعة الثانية على أنّ النذر إذا تعلّق بمعصية لم يجب الوفاء به. فلأجل علاج

۱. السنن الكبرى: ج۱۰ ص۷۷

۲. سنن ابن ماجة: ج١ ص٦٨٦ ح٢١٢٤ \_ ٢١٢٦

الاختلاف بين هاتين الطانفتين لابد من تقييم أحاديثهما أوّلاً والاطمئنان من صدورها، ثمّ البحث في سبب الاختلاف، فنقول في هذا المجال:

لا يمكن قبول أحاديث الطائفة الأولى بوجه من الوجوه؛ فإنها مخالفة لعصمة النبي على ونزاهته، فلا يعقل أن يصغي النبي على لجارية تغني وتضرب بالدف أمامه مع أنّه فعل محرّم، وكيف يتصوّر وجود مسلم أحرص على تطبيق الأحكام الإلهية من نبينا الأعظم على اليسمع غناء امرأة نبينا الأعظم على اليسمع غناء امرأة أجنبية وضربها بالدفّ مع أنّ شريعته تنهى عن ذلك؟ أليس من السخرية أن يقال: إنّ الشيطان يخاف من شخص كان يعبد الأوثان أوّلاً، أكثر من خوفه من النبي على وهل الشيطان يخاف من من يعصي أوامره؛ حيث قال: ﴿ فَآمِنُوا بِالله وَ رَسُولِهِ النّبِي الأُمِّيّ الأُمِّيّ اللّهِ يَ يَوْمِنُ بِالله وَ كَلِماتِه وَ اتّبِعُوهُ لَعَلّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ؟ كلّ هذه الأمور وغيرها تمنعنا عن قبول مثل هذه الأخبار وإن كانت بأصح الأسانيد.

والذي يشهد بوضع مثل هذه الأخبار قوله: «فَدَخَلَ أبو بَكرٍ وهِي تَضرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَيْ وهِي تَضرِبُ، فَلَما دَخَلَتَ أنتَ يا عُمَرُ ألقَت الدَّفَ» عَلِيٌّ وهِي تَضرِبُ، فَلَما دَخَلتَ أنتَ يا عُمَرُ ألقَت الدَّفَ» حيث حاول جمع الخلفاء الأربعة في قضية واحدة، وأنّ الجارية لم تخش أحداً منهم إلّا عمر؛ باعتباره شديداً في ذات الله، وبذلك حاول بيان منزلة عمر بين الخلفاء الأربعة، وأنّه أفضلهم، وأنّ الشيطان يخاف منه، ولا يخاف من غيره، ولم يلتفت إلى أنّه قد حطّ بهذا الكلام من منزلة رسول الله على الله على أيّ حال فشواهد الوضع ظاهرة في مثل هذا الحديث، ولا يمكن قبوله بوجه من الوجوه.

ومما يحزّ في القلب أنّنا نجد البعض يصحّح أمثال هذه الروايات، لورودها في مصادر معتبرة، مع أنّها تمسّ كرامة النبيّ الأعظم الله الله ولهذا فإنّنا نردّها أيّاً كان

١. الاعراف: ١٥٨

مصدرها؛ سنّياً كان أم شيعيّاً، معتبراً كان أم ضعيفاً؛ فنحن ننزّه نبيّنا ونُجلّه عن ذلك.

### النموذج الثاني

دلّت طانفة من الروايات على مبغوضية الطلاق، وأنّه أبغض الحلال إلى الله سبحانه، وفي قبال ذلك دلّت مجموعة من الروايات على أنّ الإمام الحسن المجتبى كان مطلاقاً للنساء، فمن روايات الطائفة الأولى:

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غَيْرِ واحِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الطّلاقِ، اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الطّلاقِ، اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الطّلاقِ، اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الطّلاقِ، وَاللّهُ اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الطّلاقِ الذَّواقُ .

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْبَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: إِنَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُحِبُ البَيْتَ الَّذِي فِيهِ الطَّلاقُ، وَما مِنْ شَيْءِ أَبْغَضَ النَّيْتَ الَّذِي فِيهِ الطَّلاقُ، وَما مِنْ شَيْءِ أَبْغَضَ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنَ الطَّلاقِ \.
إِلَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِنَ الطَّلاقِ \.

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْمَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْمَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَلْبَهِ يَقُولُ: إِنَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يُبْغِضُ كُلَّ مِطْلاقٍ ذَوَاقٍ ".

### ومن روايات الطائفة الثانية:

عن عبدِ الله بن سِنانٍ، عن أبي عبدِ الله عَلَيْهِ، قالَ: إنَّ عَلِيّاً قالَ وهُ وَ عَلَى المِنتِرِ: لا تُزَوِّجُوا الحَسَنَ؛ فإنّه رَجُلٌ مِطلاقٌ. فَقامَ رَجُلٌ مِن هَمُدانَ، فقامَ رَجُلٌ مِن هَمُدانَ، فقامَ رَجُلٌ مِن هَمُدانَ، فقالَ: بَلَى وَاللهُ لَنُزَوِّجَنَّهُ وهُ وَابِنُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ ، وابن

١. الكافي: ج٦ ص٥٥ ح٢.

۲. الكافي: ج٦ ص٥٤٥ ح٣.

٣. الكافي: ج٦ ص٥٥ ح٤.

أمير المُؤمِنينَ عَظِيدٍ، فَإِن شاءَ أمسَكَ، وإن شاءَ طَلَّق لا

عن عبدِ الله بن سِنانٍ، عَن أبي عبدِ الله عليه الذَ أتَى رَجُلُ أميرَ المُؤمِنينَ عليه الله عليه الله عليه الله الله عليه الله عليه الله وعبد الله المُؤمِنينَ عليه الله المُؤمِنينَ عليه الله المُؤمِنينَ عليه المُستَشارُ مُؤتَمَن، أمّا الحسن فإنه مطلاق لِلنّساء، ولكِن زَوِّجها الحُسَينَ فإنه خَيرٌ لابنتِكَ . المُستَثُ فإنه خَيرٌ لابنتِك .

دَعاثِمُ الإسلامِ، عن أبي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بن عَلِي عَلَيْهِ أَنّه قَالَ: قَالَ عَلِيٌ عَلَيْهِ اللّهِ لَا لَ لأَهل الكُوفَةِ: يا أهلَ الكوفَةِ، لا تُزَوِّجُوا حَسَناً؛ فإنّه رَجُلٌ مِطلاقٌ ُ.

ابنُ شَهرَ آشُوبَ في المَناقِبِ، عن أبي طالِبٍ في قُوتِ القُلوبِ، أنَّهُ - يَعني الحَسَنَ عَلَيْهِ - تَزَوَّجَ مِثْتَينِ وخَمسينَ امرَأَةً، وقَد قيلَ ثَلاثَمِنَهِ، وكانَ عَلِيٌ عَلَيْهِ يَصْجُرُ مِن ذلِكَ، فكانَ يَقُولُ في خُطبَيّهِ: إنَّ الحَسَنَ مِطلاقٌ فَلا تُتكحوه ...

[المناقب لابن شهرآشوب] في الإحياء أنَّهُ خَطَبَ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ عَالَيْهِ

١. الكافى: ج٦ ص٥٦ باب تطليق المرأة غير الموافقة ح٤.

٢. الكافى: ج٦ ص٥٦ باب تطليق المرأة غير الموافقة ح٥.

٣. المحاسن: ج٢ ص٦٠١ ح٢٠، وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٤ باب وجوب نصح المستشير ح١٥٥٩٨.

مستدرك الوسائل: ج١٥ ص ٢٨٠ باب جواز رد الرجل المطلاق إذا خطب ح١٨٢٣٨، دهائم الإسلام:
 ج٢ ص ٢٥٧ ح ٠٩٨.

٥. مستدرك الوسائل: ج١٥ ص ٢٨٠ باب جواز رد الرجل المطلاق إذا خطب ح١٨٢٣٩.

إلى عَبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارِثِ بِنتهُ، فَأَطرَقَ عَبدُ الرَّحمنِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: وَالله ما عَلى وَجهِ الأَرضِ مَن يَمشي عَلَيها أَعَزَ عَلَيَّ مِنكَ، ولكِنَّكَ تَعلَمُ أَنَّ ابنتي بِضعة مِنِي، وأنتَ مِطلاق، فأخافُ أن تُطلِقها، وإن فَعَلتَ خَشيتُ أن يَتَفَيَّر قَلبي عَليك؛ لأنَّكَ بِضعة مِن رَسولِ اللهِ عَلَيْكَ، فَإِن شَرَطتَ أن لا تُطلِقها زَوَجتُكَ. فَسكَتَ الحَسنُ النَّهُ، وقامَ وخَرَجَ. فسمع مِنه يَقولُ: ما أرادَ عَبدُ الرَّحمنِ إلّا أن يَجعَلَ ابنَتهُ طَوقاً في عُنْقي المَ

فاختلفت هاتان المجموعتان؛ فالإمام الحسن الشيخ معصوم، وهو خليفة رسول الله تألي ، والمطبق لأحكام الشريعة المقدّسة، وهو القدوة الصالحة للمجتمع الإسلامي، فإن كان الطلاق مذموماً، فلماذا طلّق هذا العدد؟ وإن لم يكن مذموماً، فما هو الوجه في هذه الروايات؟

الجواب: إنّ روايات الطانفة الثانية لا يمكن قبولها؛ لما يلي:

الفترة الصالحة للنكاح والطلاق من حياة الإمام الحسن عليه هي إمّا ٣١ سنة، أو ٣٢ سنة؛ فإذا أخرجنا منها سنّ الطفولة وهو ١٥ سنة، بقى منها ما ذكر. قال الشيخ الكليني:

وُلِدَ الحَسَنُ بنُ عَلَي عَلَي عَلَي شَهرِ رَمَضانَ، في سَنَةِ بَدرٍ ؛ سَنَةِ اثْنَتَينِ بَعدَ الهِجرَةِ، ورُويَ أنّه وُلِدَ في سَنَةِ فَلاثٍ. ومَضَى عَلَيْةٍ في شَهرِ صَفَرٍ في الهِجرَةِ، ورُويَ أنّه وُلِدَ في سَنَةِ فَلاثٍ. ومَضَى وهُوَ ابنُ سَبعٍ وأربَعينَ سَنَةً وأشهُرٍ. \
٢. إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما ورد في الرواية الخامسة من قوله: «أنّه يَعني الخَسَنَ عَلَيْةٍ تَزَوَّجَ مِنْتَين وخَمسينَ امرَأَةً، وقد قيلَ ثَلاثَمِنَةٍ...»، وقسمنا هذا

العدد على طيلة أيام حياته الصالحة للزواج \_ من دون حذف شيء منها \_كان

١. بحار الأنوار: ج ٤٤ ص ١٧١ باب ذكر أولاده صلوات الله عليه ح٥.

٢. الكافي: ج١ ص٤٦١ باب مولد الحسن بن على.

معدّل الفترة التي يطلّق فيها الإمام زوجة من زوجاته هـو إمّا ٣٧ يوماً، أو ٤٦ يوماً. وأمّا إذا حذفنا بعض هذه الفترة للظروف الطارئة \_ كما يقتضيه الحال الطبيعي \_ فإنّ هذه الفترة ستتضاءل كما هو واضح. كما أنّ ظاهر قوله عليّة في ذيل الرواية: «وكانَ عَلِيٌ عَليّهُ يَضجُرُ مِن ذلِكَ، فكانَ يَهُولُ في خُطبَتِهِ: إنّ الحَسنَ فيل الرواية: «وكانَ عَلِيٌ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَن مَضجُرُ مِن ذلِكَ، فكانَ يَهُولُ في خُطبَتِهِ: إنّ الحَسنَ مِطلاقٌ؛ فَلا تُنكِحوهُ» أنّ طلاق هذا العدد كان في حياة أمير المؤمنين عليه أي الإمام الحسن علية طلق هذا العدد خلال قبل سنة ٤٠ للهجرة، وهذا يعني أنّ الإمام الحسن على قنا العدد خلال فترة أقصاها ٢٣ عاماً، فيكون معدّل الفترة التي كان الإمام الحسن يطلق فيها إحدى زوجاته هو إمّا ٢٧ يوماً، أو ٣٣ يوماً. وإذا ما حذفنا بعض هذه الفترة للظروف الطارئة \_ كما هي طبيعة الحال \_ فإنّ هذه الفترة ستتضاءل كما هو واضح. والزواج بهذا العدد وطلاقهنّ أمر غير ممكن عرفاً لمن له حسن سمعة في معاشرته للنساء، فضلاً عن المعروف بكونه مطلاقاً.

- ٣. قساوة الظروف السياسية والاجتماعية: مرّ الإمام الحسن عليه بظروف سياسية واجتماعية قاسية؛ فكان مع أبيه أمير المؤمنين عليه أثناء العزلة السياسيّة في الفترة التي غصبت فيها خلافته؛ وهي فترة طويلة نسبياً، ثمّ تَلَتها فترة خلافة الأمير والتي تزامنت مع مشاكل سياسيّة للدولة العلويّة، ووقعت فيها ثلاث حروب شديدة بين المسلمين، وما تركته هذه الحروب من تبعات وآثار سيّئة، حيث إن إراقة الدماء تترك آثاراً نفسيّة في ذوي المقتولين وأقربائهم تجاه القاتل. وبما أن الإمام الحسن شارك أباه في هذه الحروب، فلا محالة أنّه يتحمّل بعض هذه الآثار، ومن أبسطها أنّه لا يتسنّى له الزواج بأي إمرأة أراد.
- الهدف الذي يبغيه أهل البيت من الزواج ليس هو إشباع الغريزة الجنسية
   والمتعة بالنساء بلا ريب، وإنّما هو أسمى من ذلك، فمن أهدافهم:

أ. إنجاب الأولاد وزيادة نسل آل محمّد.

ب. تمهيد الأرضيّة المناسبة لنشر الدين من خلال تأسيس العلاقات الاجتماعية وتكوين أسرة جديدة: بما أنّ الهدف الأصلي للإمام عليه هو تبليغ الرسالة، فإنّه يسعى بشتى السبل لرفع العقبات وتهيئة الأرضية المناسبة لـذلك، ومن تلك السبل تأسيس العلاقات الاجتماعية من خلال تكوين أسرة جديدة، والتصاهر مع العوائل المعروفة والوجيهة.

ج. علاج مرض اجتماعي: المجتمع العربي آنذاك كانت تحكمه بعض التقاليد غير الصحيحة، فتترك آثارها السلبيّة عليه؛ فمن هذه التقاليد ترجيح الحرّة على الأمة، وقبح زواج الشريف بالأمة وإن كانت ذات صفات حميدة، و قبح نكاح المطلّقة، وغيرها. وبما أنّ المعصوم الله يمثل القدوة الإلهيّة الصالحة للمجتمع فعليه أن يعالج هذه الأمراض، ولهذا نجد أنّ أكثر أهل البيت تزوّجوا بالإماء، وقد تزوّج رسول الله المستخلطة بزينب بنت جحش بعد طلاقها من زيد بن حارثة، كما يصرّح بذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فَلَمّا قَضَى زَيْدٌ مِنْها وَطَرًا زَوَّجُناكَها لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزُواج أَدْعِيانِهِمْ إِذَا قَضَوا مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴾ .

وإذا ما لاحظنا انعكاس النقاط السالفة في زواج الإمام الحسن بهذا العدد، لم نجد للنقاط المذكرة أثراً فيه، بل قد نجد العكس؛ أما إنجاب الأولاد وزيادة النسل فلا نجد له مصداقاً في حياته؛ إذ لو كان له من كلّ امرأة منهنّ ولد واحد لكان له من الأولاد الكثير، مع أنّ أقصى عدد ذكر في الروايات لأولاده هو خمسة عشر ولداً، وهو عدد قليل جداً بالنسبة لهذا العدد الكبير من النساء.

١. الأحزاب: ٣٧.

وأمّا تأسيس العلاقات الاجتماعيّة تمهيداً لتبليغ الشريعة، فإنّ العلاقات المذكورة إنّما تُبنى مع دوام النكاح، لا مع البينونة والطلاق. بل إنّ تأثير الطلاق عكسيّ؛ لأنّه يحدث أضغاناً وحزازاتٍ في النفوس، فيكون مانعاً عن تبليغ الشريعة، فإذا لم يسعّ الإمام لتهيئة الأرضية المناسبة لتبليغ الشريعة، فعليه أن لا يخلق العقبات أمام ذلك. فإن قيل: إذا كان زواج الإمام بملك اليمين أو بعقد مؤمّت فليس له هذا الأثر السلبي، قلنا: هذا الاحتمال غير وارد؛ لأنّ التعبير الوارد في الروايات أنّه كان مطلاقاً، والزواج المؤمّت وملك اليمين لا يحتاجان إلى طلاق.

وأما علاج الأمراض الاجتماعية، فإنّنا إذا فرضنا أن الإمام أراد علاج بعض الأمراض، فهذا لا يسقغ مواجهة مشكلة اجتماعية بخلق مشكلة أخرى أشد منها؛ وهي الطلاق وما يتركه من آثار اجتماعية سيّنة، بحيث وصف في الروايات بأنّه «ما مِنْ شَيْءٍ مِمّا أَحَلَّهُ الله عَزَّ وَ جَلَّ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطّلاقِ».

- ٥. وجود العقبات الكبرى أمام زواج الإمام: لا ريب أنّ المطلّق لزوجة واحدة إذا أراد الزواج بأخرى واجه بعض المصاعب، فإذا عرف بطلاق امرأتين كانت المصاعب أكثر، فإذا عرف بطلاق عدّة زوجات تعسّر عليه الزواج. فما هو حال من عرف بطلاق خمسين إمرأة؟! وكيف ذاك لو نهى أبوه \_ وهو أمير المؤمنين \_ عن تزويجه؟! مما لا ريب فيه أنّ هذا النهي يخلق أمام الحسن عقبة كبرى عن الزواج.
- ٦. الجرأة على أمير المؤمنين علية إن منزلة أمير المؤمنين علية وجلالته وهيبته في النفوس، مضافاً لكونه خليفة المسلمين، تمنع الناس من الجرأة على جوابه، والتصريح بخلاف ما يأمر به، وذلك بقول: «بَلَى والله لَنُزُوَّجَنَّهُ وهُوَ ابنُ

رَسولِ اللهِ عَلَيْكَ وابنُ أميرِ المُؤمِنينَ عَلَيْهِ، فَإِن شَاءَ أمسَكَ، وإِن شَاءَ طَلَّق». علماً أنّ جوهر هذا الكلام هو تزويجه محبّة وقربة لرسول الله ولأمير المؤمنين، وهل يعقل أن يتحبّب الشخص إلى آخر بما يكرهه؟!

- ٧. عدم سماح الظروف للزواج بهذا العدد: إنّ الإمام الحسن عليه لاقى ما لاقى من المحن والمصائب أيّام محنة أبيه أمير المؤمنين عليه بعد السقيفة، ثمّ أيّام خلافته وما قارنها من المعارك الطاحنة والفتن الشديدة، ففي مثل هذه الظروف لا يتسنى له أن ينشغل بالنكاح والطلاق، وأن يظهر بمظهر يدلّ على الفرح والسرور كالزواج، فالمجتمع يأبى ذلك. مع أنّ الإمام الحسن شارك أباه في جميع حروبه، والمشغول بالحرب لا يفكّر بالزواج دون ريب، ولو فكّر به فليس له فرصة الاقدام عليه، خصوصاً إذا لاحظنا ظروف ذلك الزمان والمسافات الطويلة التي يطوونها من أجل مواجهة العدق، وما يعقب ذلك من علاج الجرحى، وتسكين قلوب الثكلى، و... وعليه فإذا أخرجنا هذه المدّة من السن الصالح للزواج والذي يبلغ الثكلى، و... وعليه فإذا أخرجنا هذه المدّة من السن الصالح للزواج والذي يبلغ
- ٨. لو كان الإمام علية طلق هذا العدد لسوء أخلاقهن، لطلق جعدة بنت الأشعث،
   مع أنّه لم يطلقها.
- ٩. لو كان قد تزوّج هذا العدد من النساء لنقل إلينا التأريخ أسماء هنّ، بل لنقل إلينا أسماء نصفهنّ على الأقلّ، بل ربعهنّ، مع إنّنا لا نجد في التأريخ سوى أسماء عدد قليل منهن أ. بل لو كان كذلك لنقل إلينا التأريخ بعض خطباته للنساء، والعوائل التي صاهرها أو خطب منها، ولا نجد شيئاً من ذلك أيضاً.

١. قال ابن أبي الحديد: «قال أبو الحسن المدانني و كان الحسن كثير التزوج تزوج خولة بنت منظور بن زبان
 الفزارية و أمها مليكة بنت خارجة بن سنان فولدت له الحسن بن الحسن و تزوج أم إسحاق بنت طلحة بن

• ١. تطبيق عنوان «المطلاق» على الإمام الحسن: ورد في روايات الطائفة الأولى «إِنَّ الله يُبُغِضُ المِطلاقَ الذَّوَاقَ»، ووصف الإمام الحسن في روايات الطائفة الثانية بأنّه «رَجُلٌ مِطلاقٌ»، فعنوان «المطلاق» عنوان مذموم ومبغوض للباري سبحانه بصريح هذه الروايات، وقد طبّق هذا العنوان بعينه على الإمام الحسن الحسن المعسوم ـ الذي هو حجّة الله، وباب الله، ووجه الله، والدليل على الله، والمطبّق لسنن رسول الله الله عن ذلك. لما يريده الله سبحانه ورسوله؟! كلّا، وحاشاه عن ذلك.

فمن مجموع هذه القرائن وغيرها يتضح أنّ هذه الروايات لا تنسجم والواقع الخارجي، كما لا تنسجم مع كيان الإمامة، وإنّما هي مختلقة للانتقاص من الإمام الحسن علية، خصوصاً وأنّ رئيس السلطة الأموية في عصر الإمام الحسن هو معاوية، وأساليبه الدعائية لتسقيط مناونيه خبيثة، فكان يشنّ الهجمات الإعلاميّة المكتّفة ضدّ أهل البيت عليه لعزلهم عن المجتمع والساحة السياسية للما كنان يعطي الأموال لوضع الأحاديث في ذمّ على عليه كما صرّح بذلك ابن أبي الحديد للمن المحتمل قويّاً أن

عبيد الله فولدت له ابنا سماه طلحة و تزوج أم بشر بنت أبي مسعود الأنصاري و اسم أبي مسعود عقبة بن عمر فولدت له زيد بن الحسن و تزوج جعدة بنت الأشعث بن قيس و هي التي سقته السم و تزوج هند ابنة [سهيل بن عمرو و حفصة] ابنة عبد الرحمن بن أبي بكر و تزوج امرأة من كلب و تزوج امرأة من بنات عمرو بن أهتم المنقري و امرأة من ثقيف فولدت له عمرا و تزوج امرأة من بنات علقمة ابن زرارة و امرأة من بني شيبان من آل همام بن مرة فقيل له إنها ترى رأي الخوارج فطلقها و قال إني أكره أن أضم إلى نحري جمرة من جمر جهنم» (شرح نهج البلاغة: ج١٦ ص٢١).

١. انظر موسوعة الإمام على بن أبي طالب في الكتاب والسنة والناريخ: ج٦ ص٩.

٢. ذكر ابن أبي الحديد في شرح النهج ضمن عنوان «فصل في ذكر الأحاديث الموضوعة في ذم علي»: ذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي رحمه الله تعالى \_و كان من المتحققين بموالاة علي عليه و المبالغين في تفضيله و إن كان القول بالتفضيل عاما شائعا في البغداديين من أصحابنا كافة إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولا و

تكون هذه الأحاديث اختلقت في هذا الاطار، خصوصاً وأنّ أغلبها عن لسان أمير المؤمنين المُثَلِّة، مما تسبّب في اختلاف الحديث فيما بعد.

لكن ذكر بعض الأساتذة احتمالاً حاصله: إنّ بعض هذه الروايات مروي عن «عبد الله بن سنان»، وقد ذكر النجاشي في ترجمته ما يلي:

عبد الله بن سنان بن طريف مولى بني هاشم، ويقال مولى بني أبي طالب، ويقال مولى بني أبي طالب، ويقال مولى بني أبي طالب، ويقال مولى بني العباس، كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، كوفيّ، ثقة، من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء، روى عن أبي عبد الله الله الله الله وقيل: روى عن أبي الحسن موسى الله وليس بثبت. له كتاب الصلاة الذي يعرف بعمل يوم وليلة، وكتاب الصلاة الكبير، وكتاب في سائر الأبواب من الحلال والحرام. روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا؛ لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته... لا

فنظراً لمنزلة عبد الله بن سنان في الدولة العباسية، وكونه خازناً لعدد من أمرائهم، تكلّم الإمام الصادق الله بما يتكلّم به المخالفون؛ حفاظاً عليه؛ لئلّا يّتهم بالولاء لأهل البيت الله الله ويتعرّض لأذى العبّاسيين وتنكيلهم.

فإن كان هذا الاحتمال صحيحاً كانت الرواية المذكورة تقيّة، وخرجت عن محلّ البحث.

### دفع وهم

ينبغى التنبيه على أنّ التراث الحديثي الشيعي مرّ بمراحل عديدة من الغربلة، ابتداء

أخلصهم فيه اعتقاداً أنّ معاوية وضع قوماً من الصحابة و قوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي الله تقتضي الطعن فيه و البراءة منه، و جعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه؛ منهم أبو هريرة و عمرو بن العاص و المغيرة بن شعبة، و من التابعين: عروة بن الزبير (شرح نهج البلاغة: ج٤ ص٦٣).

١. انظر الكافي: ج٦ ص٥٦ ح٤.

٢. رجال النجاشي: ص٢١٤ الترجمة ٥٥٨.

بعرضه على الأنمة مبينية، ثم بعرضه على الموازين المقرّرة من قبل أهل البيت ببينة لمعرفة الصحيح من السقيم. مضافاً لذلك فقد اعتمدت المدرسة الحديثية الشيعية في رواية الحديث على التراث المكتوب، بخلاف المدرسة الحديثية لأهل السنة فإنها اعتمدت على النقل الشفوي حتى أوائل القرن الثاني، وهذا ما يهيئ الأرضية الخصبة للتلاعب بالنصوص، بخلاف التراث المكتوب؛ فإنه يحافظ على سلامة النصوص ما لم تتدخّل الأيدي المغرضة للتلاعب فيه. وبتبع ذلك تشدّد محدّثونا رضوان الله عليهم في نقل التراث، فلم ينقلوا كتب الحديث إلا بإجازة مؤلّفيها أو الرواة لها.

فبعد مرور الحديث بهذه المراحل من الغربلة والتدقيق قام محدّثونا بتدوين الجواصع الحديثية في القرنين الرابع والخامس، ولهذا فإنّ مصادرنا وجوامعنا الحديثية قد كتبت بعد غربلة الحديث، لا قبله، ومع التشدّد في نقل الحديث وقبوله. ولهذا لا نجد فيها الخزعبلات والأحاديث الموضوعة على لسان نبينا وآله عليهم السلام إلّا نادراً. وأما الجوامع الحديثية لأهل السنّة فالمسير الذي طوته مغاير للمسير الذي طوته الجوامع الحديثية الشيعية، حيث إنها كتبت قبل غربلة الحديث، فموطأ مالك من كتب القرن الثاني، وصحيحي البخاري ومسلم من كتب القرن الثالث، في حين أن غربلة الحديث بدأت عندهم في القرن الرابع، فالتراث الذي نقل منه كبار محدثيهم غير مغربل، ولهذا نجد سراية الأحاديث الموضوعة إلى مصادرهم الحديثية، وعدم سرايته إلى مصادرنا.

نعم هذا لا يعني خلق مصادرنا عن الأحاديث الموضوعة بالمرّة، وإنّما هي قليلة ونادرة فيها، فمن الصعب جدّاً العثور على أحاديث موضوعة في كتبنا الحديثية المعتبرة. وأما الكتب الضعيفة فقد تتوفّر فيها بعض النصوص المطعون فيها؛ لعدم تشدّد مؤلّفيها، أو لضعف مبانيهم الحديثية.

### خلاصة الدرس

١) أحد جذور الاختلاف هي الكذب على رسول الله على وأهل بيته على،

فالحديث المفترى على رسول الله وأهل بيته ليس حديثاً، وإنّما هو افتراء. نعم قد يشتبه علينا فنتصوّره حديثاً، وبما أنّه قد يخالف الأحاديث الثابتة، نحاول الجمع بينه وبين تلك الأحاديث. مع أنّ المنهج الصحيح في مثله هو طرح الحديث الموضوع والعمل بالحديث الثابت فحسب.

- ٢) مرّ تراثنا الحديثي بمراحل عديدة من الغربلة، ولهذا فإنّ العشور على أحاديث موضوعة في مصادرنا الحديثية المعتبرة من الصعوبة بمكان، بخلاف التراث الحديثي لأهل السنّة؛ فإنّه لم يمرّ بمراحل الغربلة المذكورة، وما كتب تحت عنوان «الموضوعات» أو «الأحاديث الموضوعة» فهو متأخّر عن تدوين الصحاح. ولهذا فإنّ العثور على الأحاديث الموضوعة في الصحاح أيسر بكثير من العثور عليها في مصادرنا المعتبرة.
- ٣) النقطة السابقة لا تعني عدم وجود أحاديث موضوعة في مصادرنا الحديثية بالمرّة، وإنّما تعني أن نسبتها ضئيلة جداً، بخلاف نسبتها في صحاح أهل السنّة فإنّها بمستوى أعلى بكثير.

### البحث والتحقيق

ارفع التنافي الموجود بين الأحاديث التالية:

في مستدرك الوسائل: السَّيِّدُ فَصْلُ الله الرّاوَنْدِيُّ فِي كِتابِ النَّوادِرِ، عَنْ أَبِي المَحاسِنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي العَبّاسِ، وَ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ إِبْراهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْيدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَفْيانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مِنْهالِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنْ مِنْهالِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرْ، عَنِ الْمُعْمَشِ، عَنْ مِنْهالِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : فِي سابِع وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ بَعَثَ الله مُحَمَّداً عَلَيْكَ، فَمَنْ صامَ ذَلِكَ السَوْمَ كانَ كَفّارَةَ سِتِينَ، وَيَعْمِهُ الله تَعالَى مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِه، فَإِنْ ماتَ فِي يَوْمِهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ ماتَ وَيَعْصِمُهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِه، فَإِنْ ماتَ فِي يَوْمِهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ ماتَ

شَهِيداً، وَ يَجْعَلُ اللهُ تَعَالَى رُوحَهُ فِي حَواصِلِ طَيْرٍ أَخْضَرَ يَسْرَحُ فِي الجَنَّةِ حَدْثُ شَاءَ... \

وفي شرح نهج البلاغة: ورد في الخبر الصحيح أنَّ أرواحَ الشُّهَداءِ مِن المُومنينَ في حَواصِلِ طُيورِ خُصْرٍ نَدورُ في أفضاءِ الجِنانِ، وتَأْكُلُ مِن يُمارِها، وتَأْوي إلى قَناديلِ مِن ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ في ظِلِّ العَرشِ. ٢

وروي عن الصادقين عليه أنه أنه ما لوا: إذا فارَفَت أرواح المؤمِنينَ أجسادَهُم أسكنَها الله تعالى في أجسادِهِمُ الني فارَقوها، فَيَنعَمُهم في جَنَّنِهِ. "

١. مستدرك الوسائل: ج٧ ص٥١٨ ح٥٩٦.

٢. شرح نهج البلاغة: ج٦ ص٣٧٩.

٣. المسائل السروية: ص٦١، بحار الأنوار: ج٥٨ ص٨٩.

### الدرس العاشر

# دراسة العوامل المؤثرة في نقل الحديث

### أهداف الدرس

- ١. بيان المراد من عوامل نقل الحديث.
- ٢. بيان دور التصحيف في إيجاد الاختلاف بين الأحاديث.

## الفصل الثاني: دراسة عوامل نقل الحديث

بعد دراسة الجانب الصدوري للحديثين والاطمئنان منه، تصل النوبة لدراسة متونهما؛ إذ قد يكون منشأ اختلافهما راجعاً لعدم دقة الرواة في نقلهما، وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه في جوابه لسؤال سليم بن قيس، قائلاً:

وَرَجُلٍ سَمِعَ مِن رَسُولِ الله شَبِئاً لَم يَحمِلهُ عَلَى وَجهِهِ، وَوَهِمَ فيهِ، وَلَم يَتَعَمَّد كَذِباً، فَهُوَ في يَدِهِ يَقُولُ بِهِ، وَيَعمَلُ بِهِ، وَيَرويهِ، فَيَقُولُ: أنا سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ. فَلَو عَلِمَ المُسلِمُونَ أنّه وَهِمَ لَم يَقبَلُوهُ، وَلَو عَلِمَ هُوَ أَنّه وَهِمَ لَم يَقبَلُوهُ، وَلَو عَلِمَ هُوَ أَنّه وَهِمَ لَرَفَضَهُ. الله الله عَلَيْ المُسلِمُونَ أنّه وَهِمَ لَم يَقبَلُوهُ، وَلَو عَلِمَ هُوَ أَنّه وَهِمَ لَم يَقبَلُوهُ، وَلَو عَلِمَ هُوَ أَنّه وَهِمَ لَرَفَضَهُ. الله الله عَلَيْ المُسلِمُونَ أنّه وَهِمَ لَرَفَضَهُ. الله الله عَلَيْ الله عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ ا

1-74 -1- 1511

فقد يكون الحديث صادراً عن المعصوم الله الله وقع الخلل أثناء نقل الرواة له، خاصة وأنّنا نعيش في القرن الخامس عشر ويفصلنا عن صدور الحديث أكثر من اثني عشر قرناً، وقد انتقل التراث الحديثي خلال هذا الفاصل الزمني من مصدر لآخر، ومن نسخة لأخرى، مما قد يعرضه التصحيف، والتقطيع، وغيرهما من عوارض النقل، وبالتالي تترك أثرها على الحديث؛ باختلاف بعضها مع البعض الآخر. ولهذا فلابد من أخذ هذه العوامل والمؤثّرات بنظر الاعتبار في مقام علاج الاختلاف. وسنتعرّض في هذا الفصل لثلاث عوامل مهمّة منها؛ هي: التصحيف، والتقطيع، وعدم الدقة في النقل. وسيتضح تأثيرها من خلال الأمثلة الآتية إن شاء الله تعالى.

#### ١. التصحيف

لنتعرّف أولاً على التصحيف، فنقول: كتب الخليل الفراهيدي في بيان هذه المفردة قائلاً: الصحفي: المصحّف، وهو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف. الحروف. الحروف. الحروف. الحروف الحروف الحروف الحروف العروف ال

وكتب الراغب الأصفهاني:

التصحيف: قراءة المصحف وروايته على غير ما هو؛ لاشتباه حروفه. ٢ وأمّا في الاصطلاح، فقد كتب الشهيد الثاني في بيانه قائلاً:

وعاشرها: المصحّف؛ وهذا فنّ جليل، إنّما ينهض بأعبائه الحدّاق من العلماء. والتصحيف يكون في الراوي كتصحيف "مراجم" بالراء المهملة والجيم أبو العوام، بـ"مزاحم" بالزاي المعجمة والحاء، وتصحيف: "حريز" بـ"جرير"، و "بريد"، بـ "يزيد"، ونحو ذلك... وفي

١. ترتيب كتاب العين: ص ٤٤٠ (صحف).

٢. مفردات ألفاظ القرآن: ص٤٧٦ (صحف).

المتن، كحديث: "من صام رمضان واتبعه سناً من شوال"، صحفه بعضهم بالشين المعجمة، ورواه كذلك...\.

وكتب على أكبر الغفاري في هذا المجال قائلاً:

المصحّف: هو ما غیّر بعض سنده أو متنه بما بشابهه أو يقرب منه... . ٢ وذكر له في القاموس الفقهي ثلاث معانى، هي كالتالى:

تصحّفت الكلمة، أو الصحيفة: تغيّرت إلى خطأ. التصحيف: تغيير اللفظ حتى يتغيّر المعنى المراد من الموضع. أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراده كاتبه، أو على غير ما اصطلحوا عليه."

والحاصل مما تقدّم هو أنّ التصحيف خطأ يعرض الصحيفة. وبطبيعة الحال فإنّ هذا الخطأ ينال كتب الحديث كما يعرض غيرها، وذلك بسبب نقل النصوص من نسخة إلى أخرى، ومن مصدر إلى آخر.

وبما أنّ للتصحيف مناشئ عديدة، فلابدّ من أخذها بنظر الاعتبار؛ كي يمكننا التعاطي مع الأحاديث بشكل صحيح، والحيلولة دون فهمه فهماً خاطناً. ومن أهم مناشئه: ضعف الخط الكوفي، تشابه الحروف أو الكلمات، وتشابه الأصوات، عدم الدقّة في الإملاء، عدم الفواصل المناسبة بين الكلمات. 3

وإليك فيما يلى بعض الأمثلة التي تركت أثرها في اختلاف الأحاديث:

١. البداية في علم الدراية: ص٨١، وانظر أيضاً: تدريب الراوي: ج٢ ص١٩٣، مقباس الهداية: ج١ ص٢٣٩، مستدركات مقباس الهداية: ج٥ ص٢٢٦.

٢. دراسات في علم الدراية: ص٤٢.

٣. القاموس الفقهى: ص٢٠٨.

إ. للاستزادة راجع كتاب: التصحيف في متن الحديث، جذوره، آثاره، ما يكشف عنه، علاجه، للمزلف.

## المثال الأول

الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال: حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكّل، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن ناجية، عن محمّد بن علي، عن مصعب بن سلام التيمي، عن سعد بن ظريف، عن أبي جعفر طلطية الله عن أبي جعفر طلطية الله أن أذ أن عشرين سَنة مُحتَسِباً يَغفرُ الله لَهُ مَدَّ بَصَرِه، ومَدَّ صَوتِهِ فِي السَّماء، ويُصَدِّفُهُ كُلُّ رَطبٍ وياسٍ سَمِعهُ، ولَهُ بِكُلِّ مَن يُصَلِّي مِعَهُ في مسجِدِم سَهم ، ولَهُ مِن كل مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنة . الشيخ الصدوق في الخصال: حدّثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدّثنا الشيخ الصدوق في الخصال: حدّثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدّثنا الكوفي، عن محمّد بن علي محمّد بن علي الكوفي، عن مصعب بن سلام التميمي، عن سعد بن طريف، عن أبي جعفر علي السَّماء، ويُصَدِّهُ كُلُّ رَطبٍ ويابِسٍ سَمِعَهُ، ولَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنةٌ . " صَوتِهِ فِي السَّماء، ويُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطبٍ ويابِسٍ سَمِعَهُ، ولَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنةٌ . " مَصَدِّد مِن كُلُّ مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنةٌ . " مُصَلِّي مِصَوتِهِ فِي السَّماء، ويُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطبٍ ويابِسٍ سَمِعَهُ، ولَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنةٌ . " مَصَلّى مِصَوتِهِ فِي السَّماء، ويُصَدِّهُ مِن كُلُّ مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنةٌ . " مُصَلِّي مِصَوتِهِ خِي السَّماء، ولَهُ مِن كُلُّ مَن يُصَلِّي بِصَوتِهِ حَسَنةٌ . "

فدلّ الحديث الأوّل على أنّ أجر المؤذّن إذا أذّن في المسجد عشرين سنة محتسباً هو أن «يَغفر الله لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ ومَدَّ صَوتِهِ فِي السَّماءِ، و...»، ودلّ الحديث الثاني على أنّ الثواب المذكور هو للّذي يؤذّن عشر سنين محتسباً، فما هو وجه الجمع بينهما ؟

المعروف في مثله من المستحبّات التي ورد فيها ثواب متعدّد هو القول بتعدّد مراتب الثواب، أو تنوّع الجزاء ". لكنّ الصحيح في المقام إثبات صحّة نسخة الحديثين أوّلاً، ثمّ البحث عن وجه الجمع بينهما؛ إذ قد يكون منشأ الاختلاف هو الاشتباه في أحد النصّين.

١. ثواب الأعمال: ص٣٢

۲. الخصال: ص٤٤٨ ح٠٥.

٣. لمزيد الاطلاع انظر: أسباب اختلاف الحديث: ص٢٣٣.

وبعبارة أخرى: تعدّد مراتب الثواب متفرّع عن تعدّد النصوص، وأما في المثال محلّ الكلام فإنّ تعدّد النصوص مفقود؛ إذ لو دقّقنا النظر في النصّين المذكورين لاحظنا ما يلي:

- اتّحاد راويهما وهو «سعد بن طريف»، بل اتحاد المقطع الأخير من سندهما وهو: «مصعب بن سلام التميمي عن سعد بن طريف». نعم وقع التصحيف في بعض هذه العناوين.
  - اتحاد الإمام المروي عنه وهو «أبو جعفر عائلية».
  - ٣. اتّحاد عبارة الحديثين إلّا في الفقرة: «عِشرينَ سَنَةً» و «عَشرَ سِنينَ».

ومن هنا يقوى احتمال اتحاد الروايتين وكونهما في الأصل حديثاً واحداً؛ إذ من البعيد أن يتكلّم الإمام الواحد، لشخص واحد، عن موضوع واحد، بلفظ واحد، مع تعدّد مراتب الأجر والثواب المذكور فيه. فإن كان مراد الإمام بيان اختلاف مراتب الأجر والثواب بحسب مراتب المؤذّنين فهو ممكن ولا حاجة لتكرار نفس العبارة. علماً أنّ المخاطب بالكلام شخص واحد. وإذا ما لاحظنا النقطة التالية قوي احتمال اتحاد النصّين وهي أنّ هذا المضمون لم ينقل إلّا عن «سعد بن طريف»، فلو كان الموضوع المذكور في الحديث ذا أهمية بالغة، وتحدّث الإمام عنه في أكثر من مقام لبيان فضل المؤذّنين، لتكلّم به أمام أشخاص آخرين أيضاً، ولنقل إلينا من طريق آخر، مع أنّنا لا نجد هذا المضمون في كتبنا الحديثية إلّا عن هذا الشخص.

ولهذا فإنّ المنهج الصحيح لعلاج الاختلاف في المقام هو مراجعة النصّين في المصادر المختلفة للاطمئنان من صحة متنهما، فإن ثبت أنهما نصّان، بحثنا في سبب اختلافهما ووجه الجمع بينهما، وإلّا أخذنا بالنصّ الدقيق وطرحنا الآخر؛ لكونه من اشتاه الرواة.

وأما سبيل التعرّف على النسخة الصحيحة فهو من خلال مراجعة النص في كتب الحديث،

مضافاً إلى مراجعة الفتاوى في كتب الفقه المأثور !؛ حيث إنّها تعكس ما في الروايات. وبمراجعتنا للحديث في المصادر الأخرى وجدناه كالتالي:

في تهذيب الأحكام: عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيَّة عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَلامِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْة عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَلامِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عِلَيْة قَالَ: مَنْ أَذَّنَ عَشَرَ سِنِينَ مُحْتَسِباً يَغْفِرُ الله لَهُ مَدَّ بَصَرِه وَ صَوْيَهِ فِي السَّماءِ، وَيُصَدِّفُهُ كُلُّ مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ فِي مَسْجِدِه وَيُصَدِّفُهُ كُلُّ مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ فِي مَسْجِدِه سَهْمٌ، وَلَهُ مِنْ كُلُّ مَنْ يُصَلِّي بِصَوْيَةِ حَسَنَةٌ .

قال الشيخ الصَّدُوقُ فِي كتاب المقنع ": وَ مَنْ أَذَّنَ عَشْرَ سِنِينَ مُحْتَسِباً غَفَرَ الله لَهُ مَذَّ بَصَرِه وَ مَدَّ صَوْتِهِ فِي السَّماءِ وَ يُصَدِّقُهُ كل رَطْبٍ وَ يَابِسٍ سَمِعَهُ وَ لَهُ مِنْ كلّ مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ سَهُمْ وَ لَهُ مِنْ كلّ مَنْ يُصَلِّي بِصَوْنِهِ حَسَنَةٌ '

وبه يتضح أنّ النص الصحيح لهذه الرواية هـ و «مَنْ أَذَّنَ عَشْرَ سِنِينَ...»، كما هـ و المروي في هذه الكتب، وأنّ النصّ الآخر من الاشتباه في النقل، فينبغي طرح الشاني والأخذ بالأول.

## الخط الكوفي وتأثيره على الحديث

الكوفة هي المدينة المعروفة شرق النجف الأشرف بحوالي ١٠ كيلومتراً، وغرب العاصمة العراقية بغداد بحدوالي ١٠ كيلومتراً، وكانت مركز الخلافة الإسلامية أيام

١. كتب الفقه المأثور هي الكتب الفقهية المدونة في القرون الأولى والتي تتقيد ببيان الفروع الفقهية المذكورة في الروايات، دون غيرها، وتحاول أن لا تتخطّى نصوص الأحاديث في بيان المسائل.

٢. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٢٨٤ ح٣٣، و نحوه في روضة الواعظين: ج٢ ص٣١٢.

٣. هو من كتب الفقه المأثور.

٤. مستدرك الوسائل: ج٤ ص٢٣ ح٢٠٨٤

أمير المؤمنين عليه سنة ٣٦ ـ • ٤ه، وصارت مركز الشيعة آنذاك. ينسب الخطّ الكوفي لهذه المدينة بعد أن كان سائداً آنذاك في بعض المناطق كالحيرة القريبة من الكوفة، ثمّ اتسع نطاقه بسبب تدوين التراث الإسلامي به، فكتب به القرآن الكريم، وكتبت به الأحاديث الشريفة. فالمصادر الأصلية للحديث كتبت بهذا الخطّ أوّلاً، ثمّ لنا أبدع خطّ النسخ في القرن الرابع كتبت بخطّ النسخ. إلّا أن الخطّ الكوفي ترك أثره على الحديث في بعض الجهات؛ لما كان فيه من نقاط ضعف؛ فالخطّ الكوفي فيه شاخصتان، هما:

خلق عن النقاط : أحد معالم هذا الخطّ هي أنّ حروف غير منقوطة، فكانت الحروف المتشابهة شكلاً ترسم بشكل واحد، فالدال والذال، والصاد والضاد، والطاء

١. يرى البعض أن أصل هذا الخط حيري، وأنشئ في الحيرة قبل منة عام من إنشاء الكوفة (١٨ هجرية)؛ أي قبل الهجرة بثمانين عام تقريباً، ولهذا كان يعرف بالخط الحيري، لكن اشتهر فيما بعد بالخط الكوفي؛ لإصلاحه فيها (على ما قيل)، وإما لصيرورة الكوفة مركز الخلافة وشهرتها، وقرب الحيرة منها.

٢. كتب حاجي خليفة قائلاً: وذكر ابن خلكان في ترجمة الحجاج أنّه حكى أبو أحمد العسكري في كتاب التصحيف أنّ الناس مكثوا يقرؤون في مصحف عثمان نيّفاً وأربعين سنة، إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثمّ كثر التصحيف، وانتشر بالعراق، ففزع الحجاج إلى كتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات، فيقال: إن نصر بن عاصم \_ وقيل: يحيى بن يعمر \_ قام بذلك؛ فوضع النقط، وكان مع ذلك أيضاً يقع التصحيف فأحدثوا الإعجام. (كشف الظنون: ج١ ص٧١٧ و ٧١٣).

وكتب في موضع آخر تحت عنوان «ذكر النقط والاعجام في الإسلام»: «اعلم أنّ الصدر الأول أخذ القرآن والحديث من أفواه الرجال بالتلقين، ثمّ لما كثر أهل الإسلام اضطروا إلى وضع النقط والإعجام، فقيل: إنّ أول من وضع النقط مرار [مرامر]، والاعجام عامر، وقيل: الحجاج، وقيل: أبو الأسود الدؤلي بتلقين علي رضى الله تعالى عنه. (كشف الظنون: ج١ ص٧١٢-٧١٣).

كما كتب السيّد محسن الأمين العاملي في هذا المضمار: قال السيوطي في الأوائل: «أوّل من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي بأمر عبد الملك، وقيل: أول من نقطه الحسن البصري ويحيى بن يعمر، وقيل: نصر بن عاصم الليثي» انتهى. والأصح أنّه أبو الأسود في إمارة زياد، على ما ذكره ابن النديم في المهرست، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري في نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء؛ أي النحاة وقد أشرنا إلى كلامهما عند ذكر المصاحف المنسوبة إلى خطوط الأئمة عليهم السلام. وتنقيطه له عبارة

والظاء، والراء والزاي، تكتب بشكل واحد. وهذا ما يوجب اشتباه بعض الكلمات بالبعض الآخر. نعم يمكن تحديد بعض الكلمات من خلال السياق، ولكن البعض الآخر يبقى مشتبهاً.

خلق عن الألف الوسطى: المَعلَم الثاني للخطّ الكوفي هو أنّه خالٍ عن الألف الوسطى، فتكتب «الرحمن» وتقرأ: «هاشم» أو «هشام»، وهكذا. وهذا ما عكس أثره في الحديث أيضاً.

وهاتان النقطتان تركتا أثرهما على ما كتب بهذا الخط، فبدت الحاجة لإبداع خط عارٍ عن هذين الضعفين، فأبدع الوزير والخطاط الشهير «أبو علي محمّد بن علي بن الحسين بن مقلة» خطّ النسخ السائد إلى عصرنا الحاضر، وذلك في أوائل القرن الرابع.

فلما نقلت الأحاديث من مصادرها الأولى ـ والمكتوبة بالخطّ الكوفي ـ إلى الكتب أو النسخ الأخرى والتي كتبت بخطّ النسخ، ظهرت بعض الاختلافات في نصّ الحديث الواحد، فكان شكل الكلمة في المصادر القديمة واحداً، وصار لها شكلان أو أكثر في

عن وضع نقط لعلامات الحركات، لا نقط الإعجام كما مرّ هناك. ويحيى بن يعمر تلميذ أبي الأسود أيضاً من الشيعة. وفي فهرست ابن النديم: الكتب المؤلّفة في النقط والشكل للقرآن؛ كتاب الخليل في النقط. ثمّ ذكر في ترجمته من مصنّفاته كتاب النقط والشكل. (أعيان الشيعة: ج١ ص١٣٠).

وكتب في موضع آخر من كتابه: كان الخطّ في صدر الاسلام خلواً من الشكل والإعجام، فوضع أبو الأسود الدولي المتوفى سنة ٦٩ ه علامات للحركات الثلاث، فجعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة تحته، والضمّة بين يديه، وجعل التنوين نقطتين، كل ذلك بمداد يخالف مداد الحرف، وهكذا وجدناه في المصحف المنسوب إلى خط مولانا أمير المؤمنين الشيخة في المكتبة الرضوية. فلما وضع نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر بأمر من الحجاج نقط الإعجام اضطرب الأمر واشتبه الإعجام بالشكل، فتصدى الخليل لإزالة هذا اللبس، فوضع الشكل على الطريقة المعروفة اليوم، وبقي ذلك على مقاييس مضبوطة وعلل دقيقة... وألف الخليل في هذا الموضوع كتاباً نفيساً، فلم يزد أحد على طريقته هذه شيئاً، ولا أصلح منها رأياً. (أعيان الشيعة: ج٦ ص٣٩٩).

الكتب والنسخ اللاحقة؛ بسبب تنقيط حروفها، أو إضافة الألف الوسطى إليها. ولهذا كتب الشيخ الصدوق بعد نقله للحديث التالي: «قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ: من جدَّد قبراً أو مثَّل مثالاً فقد خرج من الإسلام» قائلاً:

اخْتَلَفَ مَشْايِخْنا فِي مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ؛ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَارُ رَحِمَهُ الله: هُوَ جَدَّدَ بِالْجِيمِ، لا غَيْرَ. وَكَانَ شَيْخُنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ الله عَنْهُ يَحْكِي عَنْهُ أَنّه قَالَ: لا يَجُورُ تَجْدِيدُ الْقَبْرِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ الله عَنْهُ يَحْكِي عَنْهُ أَنّه قَالَ: لا يَجُورُ تَجْدِيدُ الْقَبْرِ وَلا تَطْيِينُ جَمِيعِهِ بَعْدَ مُرُورِ الأَيَّامِ عَلَيْهِ، وَبَعْدَ ما طُيِّنَ فِي الأَوَّلِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا تَطْيِينُ جَمِيعِهِ بَعْدَ مُرُورِ الأَيَّامِ عَلَيْهِ، وَبَعْدَ ما طُيِّنَ فِي الأَوْلِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا تَعْيِيهُ بَعْدَ مُرُورِ الأَيَّامِ عَلَيْهِ، وَبَعْدَ ما طُيِّنَ فِي الأَوْلِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا تَعْيِيهُ بَعْدَ مُرُورِ الأَيْامِ عَلَيْهِ، وَبَعْدَ ما طُيِّنَ فِي الأَوْلِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا تَعْيِيهُ بِعِهِ بَعْدَ اللهُ اللهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّما هُوَ مَنْ حَدَّدَ فَبْراً؛ عَنْ الله الْبَرْقِيِّ أَنْهُ عَلَى اللهُ الله الْبَرْقِيِّ أَنْهُ عَلَى اللهُ الْمَعْجَمَةِ؛ يَعْنِي بِهِ مَنْ سَنَّمَ قَبْراً، وَذَكْرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهُ الْبَرْقِيِّ أَنّه قَالَ: إِنَّما هُوَ مَنْ جَدَّنَ قَبْراً، وَتَفْسِيرُ الْجَدِيهِ اللهُ الْبَرْقِيِ أَنْهُ قَالَ: إِنَّما هُوَ مَنْ جَدَّنَ قَبْراً، وَتَفْسِيرُ الْجَدِيمِ، وَمَعْناه نَبْشَ قَبْراً الْقَبْرُ، فَلا لأَنْ مَنْ نَبُشَ قَبْراً فَقَدْ جَدَدَه، وَأَحْوَجَ إِلَى نَجْدِيدِهِ، وَمَعْناه نَبَشَ قَدْراً فَقَدْ جَدَدَه، وَأَحْوَجَ إِلَى نَجْدِيدِهِ، وَقَدْ جَعَلَهُ جَعَلَهُ جَدَانًا وَكُولَ الْمَا مُعْوراً ... المَعْفُوراً ... المِعْمَدَا اللهُ الْمَا عَلَى الْمَالِقُولُ الْمُعْمَدَةُ إِلْمَا عَلَى الْمَالِي الْمُعْمَدِهُ إِلْمَا عَلَى الْمُعْرَادُ اللهُ الْمُعْمَدِي الْمِي الْمُولِ الْمُعْرَاقُولُ الْمَا عَلَى الْمُعْمَدِهُ اللهُ الْمُولِ الْمُعْمَدِهُ وَاللّهُ الْمُعْمِلُولُ اللهُ الْمَالِقُولُ اللهُ الْمُولُولُ اللهُ الْمُولِ اللّهُ الْمُعْمَلِهُ اللّهُ الْمُولِ اللّهُ الْمَالِقُ الْمُعْمَلُهُ اللّهُ الْمُعْمَلِهُ اللّهُ الْمُولِ الْمُعْمِلِهُ اللّهُ الْمُعْمَلِهُ اللّهُ الْمُعْمِلُهُ اللّهُ الْمَالْمُ الْمُ الْمُولُ اللّهُ الْمُعْمُ اللّهُ اللّهُ الْمُ

فسبب الاختلاف في قراءة الحديث هو التنقيط كما هو واضح، وإلّا فلوكانت الحروف منقوطة لما حدث هذا الاختلاف في معناه. وهذا الاختلاف في قراءة الحديث متقدّم على الشيخ الصدوق كما هو واضح، مع علمهم جميعاً أنّ اللفظ الصادر من المعصوم هو أحد الألفاظ الثلاثة فحسب، وهذا يعني أنّ الباقي ليس حديثاً بل هو تصحيف، ولهذا فلا يصحّ لنا إبداء وجه نجمع فيه بين نسختي الحديث؛ لأنّ نصّ الحديث هو أحد النسختين والآخرى وهمّ، وقد اختلطا علينا، فلابدٌ من تمييز الحديث

١. من لا يحضره الفقيه: ج١، ص١٨٩، ح٥٧٩.

عن غيره بالقرائن والشواهد. وهذا ما ترك أثره على اختلاف الحديث أحياناً، إليك فيما يلي بعض النماذج:

## المثال الأول

روى الشيخ الكليني، عن مُحَمَّد بن يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنِ الْبِي مُحَمَّدِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ مِنْ أَبِي عُبَيْدَةً، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: إِنَّ فاطِمَةَ عَلَيْهِ مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ يَوْماً".

وروى أيضاً عن عَلِيّ بن إبراهِيمَ، عَن أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيرٍ، عَن هِشامِ بْنِ سالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: عاشَتْ فاطِمَهُ عليها السلام بَعْدَ أَبِيها خَمْسَةً وَسَبْعِينَ يَوْماً لَمْ تُرَكاشِرَةً وَلا ضاحِكَةً لا

وقال الطبرسي في إعلام الورى: رُويَ أنَّها تُوفِّيَت لِثالِث مِن جَمادى الآخِرَة سَنَةَ إحدى عَشرَةً مِنَ الهجرَةِ، وبَقِيَت بَعدَ النَّبِيِّ خَمسَةً ويسمعينَ يَوماً".

فاختلفت الروايات في تأريخ وفاة الزهراء البتول على بأنه بعد خمسة وسبعين يوماً من رحيل النبي الأعظم على أو بعد خمسة وتسعين يوماً منه. ولا شكّ أنّ هذه الروايات تشير إلى حادثة وقعت في الواقع الخارجي، والحادثة الخارجية لها تشخّص خارجي، وتتصف بزمان ومكان معيّنين، ولا يمكننا إبداء بعض الوجوه للجمع بين الروايتين من قبيل أن تكون الحادثة قد تكرّرت مرّتين؛ لأنّ الشخصية واحدة والوفاة لا تتعدّد.

والسبب في اختلافهما هو الخط الكوفي؛ حيث إنّ الكلمتين «سبعين» و «تسعين» تكتبان بشكل واحد، ويتّضح لك الحال إذا حذفت التنقيط منهما.

۱. الكافي: ج۱ ص۵۹۸ ح۱.

۲. الكافي: ج٣ ص٢٢٨ ح٣.

٣. إعلام الورى: ص١٥٢

من هنا لابد من البحث عن التأريخ الصحيح من التأريخين، أو النسخة الصحيحة من النسختين، وذلك بتبع القرائن الدالة على ذلك، ومن جملتها الروايات الأخرى الواردة في الأبواب الأخرى، والمصادر التي نقلت التأريخين، وقيمتها العلمية، واعتماد العلماء عليها، وأمثال ذلك. فمن الروايات المؤيدة للتأريخ الأول ما ورد في كتاب الكافي في بيان الجفر والجامعة والصحيفة ومصحف فاطمة:

مُحمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِبَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةً، قالَ: سَأَلَ أَبا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحابِنا عَنِ الجَغْرِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةً، قالَ: سَأَلَ أَبا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحابِنا عَنِ الجَغْرِ، فَقَالَ: هُوَ حِلْدُ نَوْدٍ مَمْلُوءً عِلْماً. قالَ لَهُ: فالجامِعة ؟ قالَ: يَلْكَ مَسِجِعة فَقَالَ: هُوَ خِلْدُ الفالِج، فيها كلّ ما طُولُها سَبْعُونَ فِراعاً، فِي عَرْضِ الأَدِيم، مِثْلُ فَخِذِ الفالِج، فيها كلّ ما يَحْتاجُ النّاسُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلّا وَهِيَ فِيها، حَتَّى أَرْشُ المَحْدُشِ. وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إلّا وَهِيَ فِيها، حَتَّى أَرْشُ المَحْدُشِ. قالَ: فَمَصْحَفُ فاطِمَةَ عليها السلام؟ قالَ: فَسَكَتَ طَوِيلاً، ثمّ قالَ: إِنَّكُمْ لَنَبْحَثُونَ عَمّا تُرِيدُونَ وَ عَمّا لا تُرِيدُونَ، إِنَّ فاطِمَةَ مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ لَتَبْحَثُونَ عَمّا تُرِيدُونَ وَ عَمّا لا تُريدُونَ، إِنَّ فاطِمَةَ مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ عَلْيَى الْمَعْيَى يَوْماً، وَكَانَ دَخَلَها حُزْنُ شَدِيدٌ عَلَى أَبِيها، وَكَانَ دَخَلَها حُزْنُ شَدِيدٌ عَلَى أَبِيها، وَكَانَ وَكَانَ جَبْرَيْلُ عَلَيْهُ يَا أَيْها وَمَكانِهِ، وَ يُخْبِرُها بِما يَكُونُ بَعْدَها فِي ذُرِيَتِها، وَكَانَ عَلَى أَبِيها السلام. ' عَلَى أَبِها السلام. ' عَلَى تَعْلَى أَبِها السلام. ' عَلَى تَعْدَا مُصْحَفُ فاطِمَةَ عليها السلام. ' عَلَى تَعْلَى فَهَذَا مُصْحَفُ فاطِمَةَ عليها السلام. ' عَلَى تَعْدَا مُصْحَفُ فاطِمَةَ عليها السلام. '

وبمراجعة الروايات نجد أمثال هذا الاختلاف في موارد عديدة، منشأها الخطّ الكوفي.

المثال الثاني

في الكافي: قالَ رَسُولُ اللَّهِ رَاكِيُّ : حَمَلَةُ القُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهُلِ الجَنَّةِ،

١. الكافي: ج١ ص٢٤١ ح٥.

والمُجْتَهِدُونَ قُوَادُ أَهْلِ الجَنَّةِ، والرُّسُلُ سادَةُ أَهْلِ الجَنَّةَ. ' في بحار الأنوار: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: حَمَلَةُ القُرْآنِ عُرَفاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ، والمُجاهِدُونَ في سَبيلِ الله تعالى قُوّادُ أهلِ الجَنِّةِ، والرُّسُلُ ساداتُ أَهْلِ الجَنَّةِ، والرُّسُلُ ساداتُ أَهْلِ الجَنَّةِ، '

فعرفاء أهل الجنّة هم حملة القرآن، وسادة أهل الجنّة هم الرسل، وأمّا قوّاد أهل الجنّة ففي الحديث الأوّل هم المجتهدون، وفي الحديث الثاني هم المجاهدون، فكيف يمكن الجمع بين الحديثين؟

الجواب: الحديثان يرجعان في الأصل إلى حديث واحد، وقد وقع الاختلاف بينهما بسبب تشابه كتابة الكلمتين «المجاهدون» و «المجتهدون» في الخط الكوفي؛ حيث لم تكن فيه الألف الوسطى. ولما لم يكن النصّان حديثين لم يكن لنا إبداء وجه للجمع بينهما، وإنما ينبغي لنا التعرّف على النسخة الصحيحة من النسختين، وذلك من خلال ملاحظة القرائن الدالّة على ذلك. نعم الشواهد والقرائن الدالّة على صحّة النسخة مختلفة، فقد يوجد بعضها في مثال ولا يوجد في آخر، ومن هذه الشواهد والمؤيدات نقل النصّ بأحد الشكلين في كتب حديثية متعدّدة، إذ من البعيد وقوع تصحيف واحد في مصادر عديدة، خصوصاً وأنّ كتب الحديث يتم قراءتها على الأستاذ بعد الفراغ من كتابتها، فإذا وقع الاشتباه في نسخة فلا يقع في جميعها. وفي مثالنا نجد لفظ الحديث كالتالى في مصادر عديدة:

✓ أخبرنا عبد الله، أخبرنا محمد، حدّثنا موسى، قال: حدّثنا أبي، عن أبيه، عن
 جدّه جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن

١. الكافي: ج٢ ص٦٠٦ باب فضل حامل القرآن ح١١.

٢. بحار الأنوار: ج٨ ص١٩٩ ح٢٠٢.

- علي عليه الله قال رسولُ الله على الله عَمَلَهُ القُرآنِ عُرَفاءُ أهلِ الجَنَّةِ، والمُجاهِدونَ في سَبيل الله قُوّادُها، والرُسُلُ سادَةُ أهل الجَنَّةِ. (
- وعند عليه الله أنَّ رَسولَ الله مِتَالِينَا في فالَ: حَمَلَهُ القُرآنِ عُرَفاءُ أهلِ الجَنَةِ،
   والمُجاهِدونَ في سَبيل الله قُوّادُهُم، والرُسُلُ سادَةُ أهل الجَنَّةِ. ٢
- قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: حَمَلَةُ القُرآنِ عُرَفاءُ أهلِ الجَنَّةِ، والمُجاهِدونَ فِي الله قُوادُ أهلِ الجَنَّة، والرُّسُلُ سادَةُ أهلِ الجَنَّةِ. "

وبهذا يقوى وقوع التصحيف في النسخة التي ورد فيها «والمجتهدون».

نعم إذا كانت القرينة ضعيفة بحيث لا تورثنا الاطمئنان بصحة إحدى النسختين، فلابد من متابعة القرائن الأخرى حتى الوثوق بالنتيجة.

#### تنسه

بما أنّ بعض الاختلافات راجعة إلى التصحيف في الحديث الشريف، فالبحث عن سلامة المتن وعدمه قد يتطلّب وقتاً من الباحث، فالأفضل أن يلحظ المعصوم الذي روي عنه الخبر أوّلاً، فإن كان متّحداً وكانت عبارات الحديثين متشابهة، فالغالب في مثلها أن يكونا في الأصل حديثاً واحداً، والاختلاف الموجود بينهما ناشئ من النقل. وما كان اختلاف من هذا القبيل فلا يبحث عن وجه الجمع بينه وبين غيره، بل يبحث عن النسخة الصحيحة منهما؛ لأنّ الصادر عن المعصوم هو أحدهما لا كلاهما. وإن روي الخبران عن أكثر من معصوم، بحثنا عن سلامة النصّ وعدمه. أو فقل: المرحلة الأولى لمعرفة سلامة النصّ هي ملاحظة وحدة الرواية وتعدّدها؛ فإن كانت متعدّدة بحثنا عن سلامة النصّ، وإن كانت متعدّدة بحثنا عن الصحيح من النسختين.

١. الجعفريات: ص٧٦

٢. دعائم الإسلام: ج١ ص٣٤٣

٣. النوادر للراوندي: ص١٩.

#### خلاصة الدرس

- الشريف في القرن الأول والثاني والنصف الأول من القرن الدرن الثالث، و نحن نعيش اليوم في القرن الخامس عشر، فيفصلنا عن صدوره اثنا عشر قرناً أو أكثر، ولا ريب أنّ العوامل الدخيلة في نقله إلينا عديدة، ولكلّ منها نحو من التأثير على سلامة النصّ وسقمه، فلابد من أخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار عند علاج الاختلاف بين الأحاديث.
- القدم الثاني لعلاج الاختلاف هو الاطمئنان من سلامة متن الحديثين، فإنّ
   البحث عن وجه الجمع بين الحديثين المختلفين بسبب النقل عقيم.
- ٣) أحد الأمور التي تعرض النصوص بسبب النقل من موضع إلى آخر هي التصحيف، وهو كما عرّفه أهل اللغة «الخَطَأُ في الصَّحيفة». وقد يترك أثره على اختلاف الحديث أحياناً.
- التصحيف له مناشئ عديدة، منها: تشابه الحروف أو الكلمات، وتشابه الأصوات، عدم الدقة في الإملاء، فلابد من أخذ هذه العوامل وغيرها بنظر الاعتبار عند التعاطى مع الحديث.
- ه) أحد مناشئ التصحيف المهمة هي الخط الكوفي الذي كان سائداً حتى أواسط القرن الرابع، فإنّ حروفه عارية عن التنقيط، ولا تكتب فيه الألف اذا توسّطت الكلمة، مما يسبّب اشتباه الكلمة بغيرها. وبما أنّ المصادر القديمة للحديث مكتوبة بهذا الخطّ، فعند نقلها إلى خطّ النسخ حصلت جملة من التصحيفات في نصوص الأحاديث، انتهى بعضها الى اختلاف الحديث.

#### البحث والتحقيق

١) ارفع اختلاف الحديثين التاليين، مع بيان سبب الاختلاف:

١. عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَخِي

فُضَيْلٍ، عَنْ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْهُ مِثْلُ حَبِّ الْقَرْعِ؟ قالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ وُضُوءٌ. \

لَّحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَخِي فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الشَّيْدِ، قالَ: قالَ فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْهُ مِثْلُ حَبِّ الْقَرْعِ قَالَ: عَلَيْهِ وَضُوءٌ. \
 وُضُوءٌ. \

٢) ارفع اختلاف الحديثين التاليين، مع بيان سبب الاختلاف:

١. في الكافي: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْمَى رَفَعَهُ، عَنْ أَبانٍ، قالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ الله

۱. الکافي: ج۳ ص۳٦ ح٥.

٢. تهذيب الأحكام: ج١ ص١١ ح١٩.

٣. الكافي: ج٣ ص٩٤ ح٣.

٤. تهذيب الأحكام: ج١ ص٣٨٥ ح٨.

# الدرس الحادي عشر

# دور التقطيع وعدم دقة النقل في اختلاف الحديث

### أهداف الدرس

- ١. بيان دور التقطيع في إيجاد الاختلاف بين الأحاديث.
- ٢. إيضاح دور عدم دقة النقل في إيجاد الاختلاف بين الأحاديث.

تعرّضنا لأهمّية دراسة دقّة المتون، بعد دراسة صدورها. وذكرنا التصحيف باعتباره أحد أبرز عوارض نقل الحديث من مصدر لآخر، ومن نسخة لأخرى. العامل الثاني الذي له دور فاعل في سوء فهم الحديث، واختلافه مع الأحاديث الأخرى هو تقطيع الحديث، وهو عامل عمديّ بخلاف سابقه الذي كان سهوياً. وقد وقع الكلام في شروط التقطيع تارة، وفي مقداره أخرى، وفي مدى تأثيره على فهم الحديث ثالثة، ولا نريد التعرّض لشيء منها هنا، وإنّما الذي يهمّنا هو وجود هذه الظاهرة في كتب الحديث ودورها في اختلاف بعض الأحاديث.

#### ٢. تقطيع الحديث

المراد من تقطيع الحديث هو جعله قطعة قطعة، ونقل قطعة منه دون الباقي، وهـو أمر

ساند بين المحدّثين في نقل الحديث، وله أسبابه الخاصّة، إنّما الكلام في أن هذا التقطيع قد يكون سبباً لفهم الحديث بنحو خاطئ، مما يتسبّب في اختلافه مع الأحاديث الأخرى، وسبب سوء الفهم هو أنّ الحديث قد يشتمل على ضمير أو اسم اشارة مرجعه إلى بعض مفردات الحديث، فعندما يتمّ تقطيعه يحذف المقطع المشتمل على مرجع الضمير أو اسم الإشارة، ويبقى الباقي، فيكون مرجع الضمير شيئاً آخر. ومن أمثلة ذلك:

#### المثال الأول

روى الشيخ الطوسي رَبِطُكُ في باب «التدليس في النكاح و ما يردّ منه و ما لا يردّ» الروايات التالية:

رَوَى الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمّادٍ، عَنِ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْةِ، قَالَ: إِنَّما يُرَدُّ النِّكاحُ مِنَ البَرْصِ، وَالجُدْامِ، وَالجُنُونِ، وَالعَفَلِ. \

محمد بن يعقوب، عن مُحَمَّد بن يَحْيَى، عَنْ أَحْمَد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيًّ بُنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيًّ بُنِ الحَكَمِ، عَنِ العَلاءِ بنِ رَزِينٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، قالَ: سَأَلَتُ أَبا جَعفَرٍ الشَّبِةِ عَنِ امرَأَةٍ حُرَّةٍ تَزَوَّجَتْ مَملُوكاً عَلَى أَنّه حُرَّ، فَعَلِمَتْ بَعْدُ أَنّه مَمْلُوكٌ. قالَ: هِيَ أَملَكُ بِنَفْسِها؛ إِن شَاءَتْ أَقَرَّتْ مَعَهُ، وَإِن شَاءَت فَلا. فَإِن كَانَ دَخَلَ بِها فَلَها الصَّداقُ، وَإِن لم يَكُن دَخَلَ بِها فَلَيسَ لَها شَيءٌ. فَإِنْ هُو دَخَلَ بِها بَعدَ ما عَلِمَتْ أَنّه مملُوكٌ، وَ أَفَرَّت بِذَلِكَ، فَهُو أَملَكُ بها. \*

أَبُو عَلِيِّ الْأَشْعَرِيُّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ، عَن صَفوانَ بنِ يَحيَى، عَن

١. تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٢٤ ح٤.

٢. تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٢٨ ح١٨، الكافي: ج٥ ص٤١٠ ح٢.

أَبَانٍ مَن مَبَادٍ الصَبِّيِّ، مَن أَبِي مَبدِ اللهِ عَلَيْهِ، قَالَ فِي العِنْبِنِ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ عِنْبُن لا يَأْنِي النِّسَاءَ: قُرِّقَ بَيْنَهُما، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْها وَقْعَهُ وَاحِدَةً لَـمْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُما. وَ الرَّجُلُ لا يُرَدُّ مِنْ عَيْب \.

فقد حصرت الرواية الأولى العيوب المسوّغة لفسخ النكاح بأحد أربع عيوب هي: «البَرّص وَالجُذام وَالجُنُون وَالعَفَل»، وهذا يعني أنّ غيرها من العيوب لا يسوّغ الفسخ. علماً إلى أنّ الرواية مطلقة، وغير مقيّدة بأحد الزوجين، وهذا يعني أنّ العيوب المذكورة تسوّغ الفسخ لكلا الزوجين، ولا عيب غيرها يسوّغ الفسخ لهما.

وفي قبالها دلّت بعض الروايات الأخرى على جواز الفسخ بأمور أخرى، نظير ما ورد في الروايتين الثانية والثالثة من جواز الفسخ بتدليس العبد نفسه على أنّه حرّ، أو كان الزوج عنّيناً. فما هو وجه الجمع بينهما؟

قد يقال بلزوم رفع اليد عن الحصر الوارد في الرواية الأولى؛ ليرتفع التنافي بين الروايات المذكورة، حيث سيكون كلّ منها دالاً على بعض العيوب المسوّغة للفسخ على نحو الموجبة الجزئية، و إثبات شيء لا ينفى ما عداه.

لكنّ هذا فرع سلامة النصوص. مع أنّنا إذا راجعنا العناوين الواردة في الحديث الأول؛ أعني: «البّرَص، الجُذام، الجُنُون، العَقَل» في مصادر الحديث وجدناها في الروايات التالية:

رَوَى حَمّادٌ، عَنِ الحَلَيِيِّ، عَن أَبِي عَبْدِ اللهِ طَلَيْهِ أَنّه قَالَ فِي الرَّجُلِ يَشَزَقَّ جُ إِلَى قَوْمٍ، فَإِذَا امْرَأَتُهُ عَوْراءُ وَلَمْ يُبَيِّنُوا لَهُ، قَالَ: لا تُرَدُّ، إِنَّما يُرَدُّ النِّكاحُ مِنَ البَرَصِ وَالجُذَامِ وَالجُنُونِ وَالعَفَلِ. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا كَيْفَ يَصْنَعُ بِمَهْرِها؟ قَالَ: المَهْرُ لَهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَيَغْرَمُ وَلِيُها اللَّذِي

١. تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٣٠ ح٢٥، الكافي: ج٥ ص٤١٠ ح٤.

## أَنْكَحَها مِثْلَ ما ساقَ إِلَيْها. ا

حُمَيْدُ بْنُ زِيادٍ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَماعَةَ، عَنْ غَيْرِ واحِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبْدِ اللهِ عَنْ أَوْ بَياضاً قَالَ: قَالَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَزَوَّجَ المَرْأَةَ فَوَجَدَ بِهَا قَرْناً - وَهُوَ العَفَلُ - أَوْ بَياضاً أَوْ بُخِذَاماً أَنْهُ يَرُدُها، ما لَمْ يَدْخُلْ بِها. '

أَبُو عَلِيٍّ الأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الجَبّارِ، عَنْ صَفْوانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّعْقِ النَّهِ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ اللَّهِ اللهِ اللَّهِ أَنْ المَوْأَةُ ثُرَدُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ اللهِ عَنْ البَرَصِ وَالجُذَامِ وَالجُنُونِ وَالقَرَنِ وَهُو العَفَلُ، ما لَمْ يَقَعْ عَلَيْها، فَإِذا وَقَعَ عَلَيْها فَلا. "

المُحسَينُ بنُ سَعِيدٍ، عَنِ القاسِمِ، عَنْ أَبانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَعَلِمَ بَعْدَ ما نَزَوَّجَها أَنَها قَدْ كَانَتْ زَنَتْ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ زَوْجُها أَخَذَ الصَّداقَ مِمَّنْ زَوَّجَها، وَلَها الصَّداقُ بِما اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِها، وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَها. قَالَ: وَتُرَدُّ المَرْأَةُ مِنَ العَقَلِ وَالبَرْصِ وَالجُذَامِ وَالجُنُونِ، فَأَمّا ما سِوَى ذَلِكَ فَلا. أَ

### وهنا بعض الملاحظات:

إنّ جميع الروايات السالفة تنتهي سنداً إلى راويين، فثلاث منها تنتهي إلى «عَبدِ الرّحمنِ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ»، وواحدة منها تنتهي إلى «الحلبي». والرواية الأولى من الروايات محلّ البحث مروية عن الحلبيّ أيضاً.

١. من لا يعضره الفقيه: ج٣ ص٣٣٦ ح ٤٤٩٨، تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٢٦ ح١٢، الإستبصار: ج٣ ص٤٤٧ ح٧.
 ٢. الكافى: ج٥ ص٧٠٤ ح١٢، تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٢٧ ح١٣.

٣. الكافي: ج٥ ص٤٠٩ ح١٦، من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣١ ح٤٤٩٥، تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٢٧ ح١٤.

٤. تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٢٥ ح٩.

- ان الكلام في جميع الروايات السالفة عن عيوب المرأة المسوّغة لفسخ النكاح،
   لا عن العيوب مطلقاً؛ كي تشمل الزوج أيضاً.
- ٢. إذا لاحظنا الروايات السالفة من زاوية فهرستية فإنّ الشيخ الطوسي أورد الرواية محل البحث من طريق «الحسين بن سعيد، عن عَلِيّ بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمْدٍ ، عَنْ حَمّادٍ، عَنِ الحَلَبِيّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْةِ»، مع أنّ العلامة المجلسي وَعَلَيْ روى هذه الرواية عن كتاب الحسين بن سعيد بالشكل التالى:

وبه يتضح أنّ الرواية محلّ البحث مقطّعة، وأنّ أصلها هو ما رواه العلّامة المجلسي، ويشهد لذلك اتّحاد السند واللفظ؛ أمّا السند فكلاهما «عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي»، وأمّا اللفظ فإنّ قوله: «إنّما يُرَدُّ النّكاحُ مِنَ البَرَصِ وَالجُدْامِ وَالجُدُونِ وَالعَفْلِ»، مطابق للموجود في النسخة التي رواها العلامة المجلسي على بحار الأنوار. ويؤيّد ذلك جملة أمور منها:

١. من البعيد أن تصدر الرواية محل البحث ابتداءً من الإمام ومن دون سوال؛ لأنّ موضوعها ليس أمراً عام البلوى، أو كثيرها، بحيث يبيّنه الإمام ابتداءً للحاجة إليه.

١. بحار الأنوار: ج١٠٠ ص٣٦٤ -١٨.

- ٢. من البعيد أن يحدّث الإمام المعصوم راوياً واحداً، بعبارة واحدة، ومع ذلك يريد بها موضوعان مختلفان. وأبعد من ذلك أن يريد موضوعاً واحداً؛ إذ المخاطب من الأجلّاء، فلا يبيّن له الموضوع الواحد مرّتين و بعبارة واحدة.
- ٣. أحد العيوب المذكورة في الرواية هو «العفل»، وهو عيب خاصّ بالنساء، مع أنّ لفظ الرواية خالٍ عن ذكر النساء. فلو كانت رواية مستقلّة، لكان من المناسب بيان العيوب المشتركة، أو بيان كلّ من عيوب الزوج والزوجة معاً، لا بيان عيوب المرأة خاصة. و إن أراد ذكر خصوص عيوب الزوجة فالمناسب أن يبيّن ذلك بوضوح.
- أن كتب الحسين بن سعيد مشهورة جدّاً، وكانت في متناول المشايخ الثلاثة (الكليني والصدوق والطوسي)، ومع ذلك انفرد الشيخ الطوسي بنقل الرواية محلّ البحث، ولم يروها الكليني والصدوق بهذا اللفظ، وإنّما أوردوها بنص أكمل من هذا النص.

وبهذا يتضح أنّ سبب اختلاف الروايات المذكورة هو تقطيع رواية الحلبي في كتاب التهذيب، مما سبّب توهّم إطلاق الرواية، وبالتالي فهي تعمّ الرجال والنساء، مع أنّها في خصوص النساء، و الحصر الموجود فيها بلحاظ النساء فقط. ٢

١. ممن وقع في هذا الاشتباه الشيخ الحر العاملي في وسائل الشيعة حيث أورد الرواية المذكورة في بابين؛ فأوردها في باب «عُيُوبِ الْمَرْأَةِ الْمُجَوِّزَةِ لِلْفَسْخِ» (وسائل الشيعة: ج٢١ ص٢١٠ ح٢٦٩١٤)، وأوردها في باب «أَنَهُ إِذَا تَجَدَّدَ جُنُونُ الزَّوْجِ بَعْدَ التَّرْوِيجِ كَانَ لِلزَّوْجَةِ الْفَسْخُ إِنْ كَانَ لا يَعْرِفُ أَوْقاتَ الصَّلاةِ دُونَ ما لَوْ ظَهَرَ إِعْسارُهُ أَوْ بَرَصُهُ أَوْ جُذَامُهُ» (وسائل الشيعة: ج٢١ ص٢٢٦ ح٢٩٥٣)، فجعل هذه العيوب شاملة للزوج أيضاً.

٢. ممن تبه على وقوع التقطيع في الرواية المذكورة الشيخ محمد حسن النجفي في كتابه «جواهر الكلام»
 (جواهر الكلام: ج ٣٠ ص ٢١٩).

### المثال الثاني

لا ريب في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد دلّ على وجوبهما أحاديث كثيرة، نظير الحديثين التاليين:

في الكافي: عِدَّةً مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَرَفَةَ، قالَ: سَمِعْتُ أَبِا الْحَسَنِ عِلَيْهِ بَنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَرَفَةَ، قالَ: سَمِعْتُ أَبِا الْحَسَنِ عِلَيْهِ يَقُولُ: لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهُنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُسْتَعْمَلَنَّ عَلَى كُمْ شِرارُكُمْ، فَيَدْعُو خِيارُكُمْ فَلا يُسْتَجابُ لَهُمْ. الْ

وفي الكافي أيضاً: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْةِ، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَيْةِ: أَمَرَنا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مَنْ اللهِ عَلَيْهِ أَنْ نَلْقَى أَهْلَ الْمَعاصِى بِوُجُوم مُكْفَهِرَّةً. \
أَنْ نَلْقَى أَهْلَ الْمَعاصِى بِوُجُوم مُكْفَهِرَّةً. \

وهما دالان على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جميع المكلفين، سواء كان المكلف عاملاً بالمعروف، منتهياً عن المنكر، أم لم يكن. وفي قبال ذلك نجد الحديث التالي:
قالَ رَسُولُ اللهِ مِثْلُ اللَّذِي يَدْعُو بِغَيْرِ عَمَلٍ كَمَثْلِ الَّذِي يَرْمِي بِغَيْرِ عَمَلٍ كَمَثْلِ اللَّذِي يَرْمِي بِغَيْرِ عَمَلٍ كَمَثْلِ اللَّذِي يَرْمِي بِغَيْرِ عَمَلٍ كَمَثْلِ اللَّذِي يَرْمِي بِغَيْرِ عَمَلٍ كَمَثْلِ اللَّهِ يَرْمِي بِغَيْرِ

وقد أورده مؤلّف كتاب الحياة ضمن ثلاثة عناوين هي: «العمل الشخصي ودوره في نجاح الدعوة» ، و «الدعوة بالعمل» ، و «الدعوة بلا عمل فاشلة» ، مما يكشف عن أنّ

١. الكافي: ج٥ ص٥٦ ح٣ باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

۲. الکافی: ج۵ ص۵۸ ح۱۰.

٣. عدة الداعي و نجاح الساعي: ص١٣٨

٤. الحياة: ج١ ص١٢٥ ح١.

٥. الحياة: ج١ ص٣٢٥ ح١.

٦. الحياة: ج٢ ص٢٨٧ ح١.

الحديث في مقام النهي عن الأمر بشيء دون الانتمار به. وبالتالي فإنّ مضمون هذا الحديث سيتنافى مع مضمون الحديثين السابقين؛ إذ أنّ الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر إذا لم يكن عاملاً بالمعروف ومنتهياً عن المنكر فإن أمره ونهيه سيكون لاغياً وفاقداً للقيمة بالمرّة، ولا يكون له أي دور، ولهذا شبّهه النبي علي برمي السهم بقوس لا وتر فيه، وإيجاب فعل لاغ وفاقد للتأثير بعيد عن حكمة الحكيم تعالى.

إلّا أنّنا إذا راجعنا الأحاديث المذكورة في المصادر الأخرى اتّضح وجهها؛ حيث سيتضح أنّ النصّ الأخير منها مقطّع، وبالدقة فيه يتضح أنّ الفقرة المحذوفة لها دور في فهم الفقرة المنقولة بشكل صحيح، فقد ورد في مصادر عديدة كالتالي:

في الأمالي للطوسي: يا أَبا ذَرِّ، يَكْفِي مِنَ الدُّعاءِ مَعَ الْبِرِّ ما يَكْفِي الطَّعامَ مِنَ الدُّعاءِ مَعَ الْبِرِّ ما يَكْفِي الطَّعامَ مِنَ الْمِلْحِ. يا أَبا ذَرِّ، مَثَلُ الَّذِي يَدْعُو بِغَيْرِ عَمَلٍ، كَمَثَلِ الَّذِي يَرْمِي بِغَيْرِ وَمَلٍ، كَمَثَلِ الَّذِي يَرْمِي بِغَيْرِ وَوَيَدٍ الْمِلْحِ. الْمَالِ اللهِ اللهِ

فإنّ كلمة «يدعو» تحتمل معنيين؛ أحدهما: دعوة الآخرين، والآخر: الدعاء والطلب من الله سبحانه وتعالى. والمعنى المتقدّم للحديث مبنيّ على إرادة المعنى الأول، مع أنّ المراد به هو المعنى الثاني، وذلك بقرينة الفقرة السابقة «يا أبا ذَرِّ يَكُفِي مِنَ الدُّعاءِ مَعَ الْبِرِّ ما يَكُفِي الطَّعامَ مِنَ الْمِلْحِ»، فالنبي وَلَك في هذه الوصيّة على دور العمل في استجابة الدعاء، وأنّه لو كان الدعاء موافقاً لعمل الداعي أجزأه القليل منه، وأمّا إذا كان الدعاء مخالفاً للعمل لم يكن مؤثراً بالمرّة، وهو نظير رمى السهم بقوس لا وتر فيه.

وعليه فهذا الحديث لا ينافي الحديثين السابقين وأمثالهما. وسبب توهم الاختلاف هو تقطيع الحديث، والذي أدّى لفهم الحديث بشكل خاطئ.

١٠ الأمالي: ص٥٣٤، وانظر: أعلام الدين في صفات المؤمنين: ص١٩٧، وسائل الشيعة: ج٧ ص٨٤ مـ ٨٤
 ح٤٩٧٨.

نعم نحن لا ننكر تأثير العمل في المخاطب، فإذا كان الآمر عاملاً بما يقول به، منتهياً عمّا ينهي عنه، كان لكلامه تأثيراً أبلغ مما لو لم يكن عاملاً.

# ٣. عدم الدقّة في النقل

صدر الحديث الشريف في القرون الثلاثة الأولى، ونحن اليوم في القرن الخامس عشر، وقد تعرّض الحديث خلال هذه الفترة لمؤثّرات عديدة تركت عليه آثارها، ومن تلك المؤثّرات عدم الدقّة في نقل النصوص، وهو ما قد يتسبّب في اختلاف الحديث مع غيره من الأحاديث، وإليك فيما يلي بعض النماذج.

## المثال الأول

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَينِ، عَنِ ابِنِ فَضَالٍ، عَمَّنَ أَخبَرَه، عَن جَميلٍ، عَن أبي عَبدِ اللهِ اللهِ اللهِ فَي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَالمَرأَةُ بِحِذَاه، أَو إلى جَنبِهِ، فَقَالَ: إذا كانَ سُجُودُها مَعَ رُكُوعِهِ فَلا بَأْسَ. اسَعُدٌ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الحَسَنِ بِنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَه، مَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرّاجٍ، عَن أبي عَبدِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيٍّ بْنِ فَصَّلُ يُصَلِّي وَالمَرْأَةُ لَمُ اللهِ عِبداه قالَ: لا بَأْسَ. أ

فدلّ الحديث الأوّل على أنّ الرجل لا يصلّي وإلى جنبه إمرأة، ما لم تكن خلفه بحيث يكون موضع سجودها بحذاء ركوعه. وأمّا الحديث الثاني فقد دلّ على عدم البأس بصلاة الرجل وإلى جانبه إمرأة. ولهذا قال المحقق البحراني في الحدانق الناضرة:

المسألة الثانية: اختلف الأصحاب \_ رضوان الله عليهم \_ في جواز تساوي الرجل والمرأة في موقف الصلاة، وكذا تقدّم المرأة مع عدم البعد

١. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٣٧٩ ح١١٣، الاستبصار: ج١ ص٣٩٩ ح٥.

٢. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٢٣٢ ح١٢٠.

والحائل؛ فقال الشبخان وأبو الصلاح وابن حمزة بالمنع، والظاهر أنَّه المشهور بين المتقدّمين، وهو المختار. وقال المرتضى في المصباح: إنّه مكروه غير مبطل لصلاة أحدهما. وبه قال ابن إدريس، وهو المشهور بين المتأخّرين. والأصل في ذلك اختلاف الأخبار وبه اختلفت الأنظار والأفكار، وها أنا أذكر لك ما وقفت عليه من الأخبار مذيّلاً لكلّ منها بما يكشف عن معناه نقاب الإبهام، ومنبّهاً على ما هو المستفاد منها في المقام، على وجه تذعن إليه ثواقب الأفهام؛ فمن أخبار المسألة ما رواه الصدوق... ومنها ما رواه الشيخ في التهذيب بسند فيه ابن فضّال، عمّن أخبره، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله الله الله الم الرجل يصلّي والمرأة تصلّى بحذائه، قال: لا بأس". وهذه الرواية بحسب ظاهرها دالة على الجواز إلّا أنه سيأتي في معارضتها ما هو أرجح سنداً، وأكثر عدداً، وأصرح دلالة، فيجب حملها على وجود الحائل، أو بعد عشرة أذرع كما ذكره الشيخ قدس سره. وهو وإن كان بعيداً في حدّ ذاته إلّا أنه في مقام الجمع بينها وبين أخبار المسألة الآتية غير بعيد، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى من انطباق أخبار المسألة كمالاً على المنع، فإنه إذا اتفقت الأخبار كلُّها على ذلك، ولم تخرج إلَّا هذه الرواية فالواجب ردِّها إليها وإلّا فطرحها البّــة. ١

فجمع بينها وبين غيرها من الروايات بقوله: «يجب حملها على وجود الحائل، أو بعد عشرة أذرع كما ذكره الشيخ فَاتَحَقّ». ثمّ علّى على هذا الوجه بقوله: «وهو وإن كان بعيداً في حدّ ذاته إلّا أنّه في مقام الجمع بينها وبين أخبار المسألة الآتية غير بعيد»، فصرّح بأنّه وجه بعيد في حدّ ذاته، لكن إذا لوحظت الأخبار الأخرى لم يكن بعيداً. أو فقل: بلحاظ

١. الحداثق الناضرة: ج٧ ص١٧٧.

الأخبار الأخرى يلزم قبول هذا الوجه للجمع بينها؛ تفادياً لطرح الرواية، وإن كان الوجه بعيداً في حدّ ذاته.

وقد تبع في هذا الوجه الشيخ الطوسي الله حيث أورد في الاستبصار الخبرين المذكورين بنفس الترتيب السابق، وعلّق على الثاني منهما بقوله:

فالوَجهُ فِي هذا الخَبَرِ أَن نَحمِلَهُ عَلى أَنّه إِذا كَانَ الرَّجُلُ مُتَقَدِّماً عَلَى المَرأَةِ بِشَيءٍ يَسيرٍ. فَيَكُونُ قَولُهُ: «تُصَلِّي بِحِذاه» عَلَى ضَربٍ مِنَ المَجازِ لِقُرْبِها مِنْهُ. ٢

كما استظهر المحقّق النراقي في مستند الشيعة الجواز من الرواية الثانية .

السؤال المطروح: ما هو سرّ الاختلاف بين هاتين الروايتين؟ وأيّاً كان سبب الاختلاف فالوجه المذكور للجمع بينهما إذا كان على خلاف الظاهر فهل يمكن قبوله أم لا؟

الجواب: بمقارنة النصوص المروية عن جميل عن أبي عبد الله علية في هذه المسألة يتضح لنا سرّ الاختلاف بين الروايتين، وهو عدم سلامة نصّ إحدى الروايتين؛ فهما في الأصل رواية واحدة، كما تشهد بذلك القرائن التالية:

- . سند الروايتين ينتهي الى «ابن فَضّالٍ عَمَّن أَخبَرَهُ عن جَميلٍ»، فالروايتين من مصدر واحد، وهو كتاب ابن فضال، ثمّ من كتاب جميل.
  - ب. اتّحاد المعصوم في كلتا الروايتين وهو الإمام الصادق الله
- ج. اتّحاد السؤال والجواب في الروايتين، بل اتّحاد عبارتيهما. ومن البعيد جدّاً أن يسأل الراوي الواحد، الإمام الواحد، عن سؤال واحد، وبلفظ واحد، مرّتين. وعلى تقديره فإنّ تعدّد الجواب عن سؤال واحد مثار لسؤال وتعجّب السائل عن

١. الإستبصار: ج١ ص٤٠٠ ح٥ و ٨.

٢. الإستبصار: ج١ ص٠٠٠ ذيل الحديث ٨.

٣. مستند الشيعة: ج٤ ص٤١١.

سبب ذلك، وبطبيعة الحال ينبغي أن ينعكس هذا التعجب في نصّ الرواية، مع أنّنا لا نجد للتعجّب أثراً فيها. ثمّ على تقدير ذلك كلّه فإنّ فمن البعيد أن ينقل جميل هاتين الروايتين المتّحدتين سؤالاً لراو واحد فقط، وعلى تقديره فإنّه مشار لسؤاله عن سبب اختلافهما جواباً. ومع ذلك لا نجد أثراً لهذا التعجّب والسؤال. ولهذا يقوى في النظر أنّ أصل هاتين الروايتين رواية واحدة، لكن بسبب الخلل في نقل الرواية الثانية، أو تقطيعها في المصادر القديمة، وقع هذا الاختلاف لتوهمها رواية أخرى.

وعليه فلا حاجة للوجه المذكور للجمع بين الروايتين بعد اتّحادهما، حتى وإن كان مقبولاً، فضلاً عمّا إذا لم يكن مقبولاً؛ كما في المقام. وإنّما ينبغي التعرّف على النسخة الصحيحة للروايتة من بين النسختين، لا تأويلهما أو إحداهما.

وهنا يظهر دور دقة النسخ التي كان يعتمدها المحدّثون في تأليف كتبهم، فالكتاب الواحد كان له نسخ عديدة، يختلف بعضها عن البعض الآخر في بعض الفقرات وبعض العبارات، وهذا الاختلاف قد يتسبّب في اختلاف الحديث، فالحديث الأول من نسخة يرويها أحد أجلاء مشايخ قم وهو «محمّد بن علي بن محبوب»، ورواها بدوره عن «محمّد بن الحسين». والحديث الثاني من نسخة يرويها أحد كبار مشايخ قم أيضاً وهو «سعد بن عبد الله الأشعري القمي»، وقد رواها بدوره عن «يعقوب بن يزيد»، وكلا الطريقين ينتهي إلى «الحسن بن علي بن فضال»، فمنشأ الاختلاف هو أحد الأربعة المذكورين.

وبهذا يتضح أنّ اختلاف النسخ المروية عن جميل بن درّاج هو الذي أدّى إلى بروز الاختلاف بين الروايات المذكورة، وأنّ مثل هذا الاختلاف لا يرجع إلى أهل البيت بالله بل السبب فيه هو النقل غير الدقيق.

المثال الثاني

في المواعظ العددية عن رسول الله و الله عنه الله عنه الصدقة تَمنَعُ ميتَـةَ السُّوءِ. \

في الكافي: عَلَيّ بن إبراهِيمَ بنِ هاشِم، عَن أَبِيهِ، عَنِ المُحسَينِ بنِ يَزيدَ النَّوفَلِيِّ، عَن السَّكُونِيِّ، عَن أَبِي عَبدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ : اللهِ عَلَيْهِ : اللهِ عَلَيْهِ : اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَل

فإذا كان المراد من كلمة «وُصلَة» هو الاتصال؛ يعني المداومة والكثرة، كان الحديث الأول دالاً على أنّ دوام الصدقة والاستمرار عليها يدفع ميتة السوء. وهو مخالف للحديث الثاني الدالّ على أنّ الصدقة مطلقاً \_ دون تقييدها بالاتصال والمداومة \_ تدفع ميتة السوء. أو فقل: الحديث الأوّل يشترط المداومة في الصدقة لكي يتحقق الأثر المذكور، والشاني لا يشترطها، فما هو الوجه في ذلك ؟

وفي مقام الجمع بينهما قد يقال بأنّ المراد من الحديث الثاني هو المداومة أيضاً؛ بقرينة الحديث الأول. أو يقال باختلاف مراتب الصدقة حكما هو الحال في اختلاف الروايات غير الإلزامية بأن يقال: إنّ الصدقة الخالصة لوجه الله سبحانه والمدفوعة سرّاً تدفع ميتة السوء ولو كانت مرة واحدة، وأما التصدّق في العلانية والذي لا يكون مخلصاً لوجه الله فلا يؤثّر ذلك إلّا بالمداومة والاستمرار. أو يقال باختلاف مراتب الصدقة باختلاف مراتب الناس ومقاماتهم؛ فصدقة أصحاب المقامات العالية من الإيمان تؤثّر المذكور بالإتيان بها ولو مرّة واحدة، بخلاف أصحاب المقامات الدانية فإنّ صدقتهم لا تؤثّر هذا الأثر إلّا بالاستمرار. أو غير ذلك من الوجوه.

١. المواعظ العددية: ص١٧.

٢. الكافي: ج ٤ ص٢ ح١.

ولكن قبل إبداء وجه للجمع بين الخبرين ينبغي إحراز نصّ الحديثين أوّلاً، ثمّ البحث في معناهما ووجه الجمع بينهما، وعند مراجعة الحديث الأوّل في المصدر المذكور نجده قد ورد ضمن أحاديث عديدة تدور حول موضوع الصدقة هي:

كُلُّ مَعروفٍ صَدَقَةً. مُداراةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ. الْكَلِمَةُ الطَّلِيّةُ صَدَقَةٌ. ما وَقَى المَرءُ بِهِ عِرضَهُ كُتِبَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ. الصَّدَقَةُ عَلَى القَرابَةِ صَدَقَةٌ. وُصلَةُ الصَّدَقَةِ تَمنَعُ مِيتَةَ السُّوءِ. صَدَقَةُ السِّرَ تُطفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ. الْ

وعند مراجعة هذه الأحاديث في المصادر الأخرى نجد الحديث الأوّل منها مرويّاً في الكافي وغيره. والثالث منها مرويّاً في روضة الواعظين وغيره. والثالث منها مرويّاً في صحبحي البخاري ومسلم ومكارم الأخلاق وغيرها. والرابع منها مرويّاً في المستدرك على الصحيحين وغيره. بينما لا نجد الحديثين الخامس والسادس منها بالألفاظ المتقدّمة في شيء من المصادر، وإنما الموجود فيها هو باللفظ التالي:

الصَّدَفَةُ حَلَى القَرابَةِ صَدَفَةٌ وصِلَةٌ. `` الصَّدَفَةُ تَمنَعُ ميتَةَ السُّوءِ. '

ومن هنا يرد احتمال الخلل في نقلهما، وبعد الدقّة في كتاب المواعظ العددية وجدنا أنّ رواياته منقولة عن كتاب «مسند الشهاب» وبنفس الترتيب، فأوردها ابن سلامة في

١. المواعظ العددية: ص١٧.

٢. الكافي: ج٤ ص٢٦ ح٢.

٣. روضة الواعظين: ص ٣٨٩.

٤. صحيح البخاري: ج٤ ص١٥، صحيح مسلم: ج٣ ص٨٣، مكارم الأخلاق: ص٢٧ ٤.

٥. المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٥٠.

٦. المعجم الكبير: ج٦ ص٧٧٥، مسند الشهاب: ج١ ص٩٩ ح٩٩.

٧. ثواب الأعمال: ص ١٤، وورد بآلفاظ مقاربة له أيضاً، انظر: الكافي ج٤ ص٢ باب فضل الصدقة ح١ و

مسند الشهاب بالترتيب التالي:

الكَلِمَهُ الطَّيْبِهُ صَدَقَةً. ٢

ما وَفَى المَرهُ بِهِ عِرضَهُ كُتِبَ لَهُ بِهِ صَدَقَةً. "

الصَّدَقَةُ عَلَى القَرابَةِ صَدَقَةٌ وصِلَةٌ. أَ

الصَّدَقَةُ تَمنَعُ ميتَةَ السُّوءِ. °

صَدَقَةُ السِّرِ تُطفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ. ٦

وبه يتضح أنّ المصدر الذي اعتمده الشيخ علي المشكيني وتاليف هذا القسم من كتاب «المواعظ العددية» هو كتاب «شهاب الأخبار»، وأنّ سبب الاختلاف بين الحديث المذكور مع الأحاديث الأخرى هو عدم الدقة في علائم الترقيم؛ وذلك أنّه تم حذف الأسانيد من الروايات وتمييز بعضها عن البعض الآخر بعلامة النقطة. وقد اشتبه مقوّم النصّ؛ فجعل النقطة قبل كلمة «وصلة»، مع أن الصحيح جعلها بعدها. وبذلك خرجت هذه الكلمة من الحديث السابق، ودخلت في الحديث اللاحق، فتغير لفظ الحديث، وهذا ما سبّب اختلافه مع الأحاديث الأخرى.

### خلاصة الدرس

١. أحد الأمور العارضة على الحديث أثناء نقله هي التقطيع، وذلك بأن تنقل قطعة

١. أسلوب هذا الكتاب هو أن يذكر مضمون الخبر في العنوان ثم يردف بالحديث بأسانيده وأالفاظه
 المختلفة.

٢. مسند الشهاب: ج١ ص٨٩ ح٩٣.

٣. مسند الشهاب: ج١ ص٨٩ ح٩٤ و ٩٥.

٤. مسند الشهاب: ج١ ص ٩٠ ح ٩٦.

ه. مسئد الشهاب: ج١ ص٩١ ح٩٧ و ٩٨.

٦. مسند الشهاب: ج١ ص٩٢ ح٩٩.

منه دون الباقي، وهو أمر سائد بين المحدّثين، وقد يؤدّي لفهم الحديث بنحو خاطئ أحياناً، مما يتسبّب في اختلافه مع الأحاديث الأخرى.

- ٢. أحد أسباب اختلاف الحديث هي عدم الدقة في نقله، ولهذا ينبغي مدّ النظر إلى دقة الناقل، والمصدر، ومراجعة المصادر الأقدم تأريخاً والأكثر اعتماداً؛ لتفادي هذه المشكلة، وعلاج الاختلاف الطارئ على الحديث بسببه بشكل صحيح.
- ٣. تأويل أحد الحديثين المختلفين أو كليهما مع عدم لحاظ ما ذكر ينتهي بنا لنتائج
   غير مطلوبة.

### البحث والتحقيق

١) ارفع اختلاف الحديثين التاليين، مع بيان سبب الاختلاف:

١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ صَفْوانَ، عَنْ مُوسَى، عَنْ زُرارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ ، قَالَ: لا تَحِلُ الْهِبَةُ لِأَحَدِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ . \

٢. يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الْمِعْزَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قالَ: قالَ أَبُو عَبْدِ الله عَشَيْةِ: الْهِبَةُ جائِزَةٌ؛ قُبِضَتْ أَوْ لَمْ تُقْبَضْ، قُسِمَتْ أَوْ لَمْ تُقْسَمْ.
 وَالنُّحُلُ لا يَجُوزُ حَتَّى يُقْبَضَ. وَ إِنَّمَا أَرَادَ النّاسُ ذَلِكَ فَأَخْطَؤُوا. \( \)

٢) عالج اختلاف الحديثين التاليين، مع بيان سبب الاختلاف:

بحار الأنّوار: وفي خبر يونس بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه ، قال: يَستَيقِنُ أنَّ الباطِلَ حَقَّ أبَداً. " يَستَيقِنُ القَلبُ أنَّ الحَقَّ باطِلٌ أبَداً، ولا يَستَيقِنُ أنَّ الباطِلَ حَقَّ أبَداً. " المحاسن: عنه، عن ابن محبوب، عن سيف بن عميرة، وعبد العزيز

١. تهذيب الأحكام: ج٧ ص٤٨١ - ١٣٩ باب من الزيادات في فقه النكاح.

٢. تهذيب الأحكام: ج٩ ص١٥٦ ح١٨.

٣. بحار الأنوار: ج٦٧ ص٥٨.

العبدي، وعبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه قال: أبّى الله أن يُعرَفَ باطِلاً حقّاً، أبّى الله أن يُجعَلَ الحَقَّ في قَلبِ المؤمِنِ باطِلاً لا شَكَّ فيهِ، وأبّى الله أن يَجعَلَ الباطِلَ في قَلبِ الكافِرِ المُخالِفِ حَقّاً لا شَكَّ فيهِ، ولُو لَم يَجعَل هذا هكذا ما عُرِفَ حَقّ مِن باطِلٍ. \

١. المحاسن: ج١ص ٧٧٧ح ٣٩٤، بحار الأنوار: ج٥ ص٣٠٣ - ١٢.

## الدرس الثاني عشر

## دراسة معانى المفردات في عصر الصدور

### أهداف الدرس

- ١. بيان أهمّية لحاظ المعانى المختلفة للفظ المشترك ودوره في رفع الاختلاف.
- ٢. بيان أهمّية لحاظ المعنى الشرعى والعرفى للّفظ ودوره في علاج الاختلاف.

# الفصل الثالث: لحاظ تعدد المعانى أو تغيّر الاستعمال

بعد الفراغ من دراسة جانبي الصدور والمتن، قد يحصل للباحث وثوق نسبي بما يفهمه من معنى الحديثين، وبالتالي استحكام الاختلاف بينهما في منظاره، وذلك بسبب غفلته عن أمور نظير:

- ١. تعدّد معانى بعض الألفاظ المستخدمة في الحديث.
  - ٢. التطور الدلالي الحاصل في بعض ألفاظ الحديث.
- ٣. استخدام بعض ألفاظ الحديث بمعانى اصطلاحية، وآخر بمعانى لغوية.
  - ٤. اختلاف معانى بعض الألفاظ من مدينة إلى أخرى.
    - وهذا ما نريد التعرّض له في هذا الفصل، فنقول:

اللغة ظاهرة اجتماعية تؤمن للفرد حاجته لبيان ما يدور في ذهنه وخِلده للآخرين من منطلبات الحياة المختلفة، سواء كانت مادية؛ كالحاجة للطعام والشراب واللباس، أو روحية ونفسية كبث الأفراح والأتراح، والتظلم للآخرين.

وبما أنّ متطلبات الحياة متنوّعة وكثيرة، وهي مع ذلك متغيّرة من زمان لآخر؛ بسبب تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و...، فلا محالة في انعكاس هذا التغيّر على اللغة أيضاً، فتوجد بعض الألفاظ بإزاء المعاني والمتطلبات الجديدة، وإلى جانبه يندرس بعضها؛ نتيجة اندراس استعمالها، وهو المسمّى بالتطوّر الدلالي للألفاظ. فلابد من لحاظ هذا الجانب عند علاج الاختلاف بين الأحاديث؛ لتأثيره على فهمها بشكل صحيح، وبالتالى علاجها.

## ١. حمل اللفظ المشترك على أحد معانيه

اللغة العربية لغة واسعة جدّاً، ومن مظاهر سعتها استعمال اللفظ الواحد بمعاني متعدّدة، وهو المسمى اصطلاحاً بالاشتراك اللفظي، فنجد مفردات كثيرة تستعمل في أكثر من معنى. نعم قد يكون بعض المعاني حقيقيّ، وبعضها مجازيّ، وهو غير مضرّ بالاشتراك؛ فمثلاً إذا قال: «رأيت أسداً»، فإنّ لفظ «الأسد» يحتمل معنيين؛ الحيوان المفترس، والرجل الشجاع، والثانى منهما مجازي كما هو واضح.

نعم هناك نقطة أخرى وهي كيفيّة تحديد المعنى المقصود من اللفظ، وهذا ما يتمّ من خلال استخدام المتكلّم للقرائن الصارفة للمعاني غير المقصودة، والإتيان بالقرائن المعيّنة للمعنى المقصود. ففي المثال السابق، إذا تكلّم بالعبارة السالفة في سياق كلامه عن الشجاعة والشجعان في ميادين القتال وأمثال ذلك مما يختص بالإنسان، فإنّ إيراد العبارة المذكورة في هذا السياق قرينة على إرادة الرجل الشجاع، لا الحيوان المفترس. وهكذا.

وهذا واضح لا يحتاج لمزيد بيان.

إنّما الذي نحتاج إلى إيضاحه في محلّ البحث هو أنّ المعاني المشتركة ليست على حدّ سواء؛ فبعضها واضح جدّاً، وبعضها دون ذلك، وبعضها خفيّ. وسبب هذا الاختلاف هو الاختلاف في مقدار استعمالها، فإذا كان أحد المعاني أكثر استعمالاً من غيره كان هو المنسبق للذهن لأول وهلة. وأمّا إذا كان قليل الاستعمال، لم يلتفت إليه الذهن إلّا بالتأمّل. وإن كان نادر الاستعمال، فقد لا يلتفت إليه الذهن إلّا بمراجعة اللغة أو بعد طول التأمّل.

وبما أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية فقد يختلف مقدار استعمال اللفظ في المعاني المختلفة على طول الزمان، فيكون استعماله في أحد المعاني هو الأكثر في زمان معيّن، وفي غيره في زمان آخر؛ نظراً لاختلاف مقدار الحاجة إليه. فإذا استعمل اللفظ المشترك في الأحاديث الشريفة، فإنّ المعنى الذي تنصرف إليه أذهاننا هو المعنى الأكثر استعمالاً في عصرنا الحاضر، مع أنّ المنصرف منه في زمان صدور الحديث قد لا يكون ذلك وإنّما هو معنى آخر، وبالتالي فإنّ المقصود به هو ذاك المعنى، وهذا ما يكون داعية لاختلاف الأحاديث أحياناً، ومن أمثلة ذلك:

#### المثال

في وسائل الشبعة: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ، بِإِسْنادِم عَنْ شُعَيْبِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنِ الحُسَيْنِ، بِإِسْنادِم عَنْ المناهِي؛ واقِدٍ، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الصّادِقِ، عَنْ آباثِدِ، فِي حَدِيثِ المناهِي؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكَ قَالَ: ألا وَمَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ ثُمّ نَسِيهُ لَقِيَ الله يَوْمَ القِيامَةِ مَعْلُولاً، يُسَلِّطُ الله عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْها حَيَّةً تَكُونُ قَرِينَهُ إلى النّارِ، إلّا أَنْ يَغْفِرَ

١. وسائل الشيعة: ج٦ ص١٩٦ ح٧٧١٥، من لا يحضره الفقيه: ج٤ ص١١ ح ٩٦٨.

في الكافي: أَبُو عَلِيِّ الأَشْعَرِيُّ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ المَبّاسِ بْنِ عامِر، عَنِ الحَجّاجِ الخَشّابِ، عَنْ أَبِي كَهْمَسِ الهَيْشَمِ بْنِ عُبَيْدٍ، قالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ رَجُلٍ قَرَأَ القُرْآنَ ثُمّ نَسِيَهُ، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ ثَلاثًا: أَعَلَيْهِ فِيهِ حَرَجٌ؟ قالَ: لا. \

وفيه أيضاً: الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ أَبِي داوُدَ المُسْتَرِقِّ، قالَ: صدِّتنا عَمُرُو بْنُ مَرُوانَ، قالَ: سَمِعْتُ أَبِا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ وَمَا لَمْ يُطِيقُوا؛ وَذَلِكَ قَوْلُ اللهُ عَزَّوجَلَّ: ﴿ رَبّنا لا تُواخِذُنا إِنْ نَسِينا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبّنا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنا إِصْراً كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى اللّه عَنْ أَكْرِمُ وَقَوْلُهُ: ﴿ إِلّا مَنْ أَكْرِم لَ اللّه الله الله الله عَنْ أَكْرِم اللّه عَنْ أَكْرِم أَلُهُ مُظْمَئِنٌ بالإيمان ﴾ ". أ

فدل الحديث الأول على أنّ نسيان القرآن من أسباب غلّ اليدين يوم القيامة، وأنّ كلّ آية نسيها المتعلّم تصير حيّة يوم القيامة، وترافق الناسي إلى نار جهنّم. وهذا يعني أنّ النسيان للآية مذموم جدّاً، ومنهيّ عنه بشدّة. وفي قبال ذلك دلّ الحديث الثاني على عدم الحرج في نسيان الآية، كما دلّ الحديث الثالث على أنّ جملة من الخصال مرفوعة عن أمّة النبيّ على أنّ جملة من الجزائية عنها، وبما أنّ النسيان في الحديث مطلق فهو شامل لنسيان الآية أيضاً.

مضافاً إلى ذلك فإنّ الذي يرجع لوجدانه ونفسه يجد أنّ النسيان حالة خارجة عن

۱. الکافی: ج۲ ص۲۰۸ ح٥.

٢. البقرة: ٢٨٦.

٣. النحل: ١٠٦.

٤. الكافي: ج٢ ص٢٦٤ ح١.

اختيار الإنسان، فكيف يترتب على نسيان القرآن هذا الجزاء والعقاب الشديد؟ وما هو وجه الجمع بين هاتين الروايتين؟

الجواب: لا شك أنّ معنى النسيان واضح عندنا، وهو غياب المعلومة عن الذهن. ولهذا لا نجد الحاجة والضرورة لمراجعة هذه المفردة في كتب اللغة، مع أنّنا لو راجعناه في مصادر اللغة وجدنا له أكثر من معنى، ففي لسان العرب:

رجل نَسْيانُ، بفتح النون: كثير النِّسْيانِ للشيء. وقول عزوج ل: ﴿ و لقد عَهِدْنا إلى آدمَ من قَبْلُ فَنَسِيَ ﴾ ؛ معناه أيضاً تَرَكَ ؛ لأَن النّاسِي لا يُؤاخَذُ يِسْيانِه، والأَول أَقيس. والنِّسيانُ: الترك. وقوله عزوجل: ﴿ ما نَسْع مِن آية أَو نُسْها ﴾ ؛ أَي نأمُركم بتركها ؛ يقال: أَنْسَيْته: أَي أَمَرْت بتركه. ونَسِيتُه: تَرَكتُه. وقال الفراء: عامّة القرّاء بجعلون قوله: «أَو ننساها» من النِّسيان، والنَّسْيانُ ههنا على وجهين: أحدهما: على الترك ؛ نَتُرُكها فلا نَسَخها، كما قال عز و جل: ﴿ نَسُوا الله فنَسِيَهم ﴾ ؛ يريد تركوه فتركهم، وقال تعالى: ﴿ ولا تَسْتُوا الفَصْلَ بينكم ﴾ . والوجه الآخر: من النِّسيان الذي يُنْسَى ؛ كما قال تعالى: ﴿ واذْكُرْ رَبُّك إذا نَسِيتَ ﴾ . . . \

فسبب الاختلاف بين الحديثين هو إنّنا حملنا النسيان في الحديث الأوّل على معناه المعاصر؛ أعني نسيان الشيء بعد ذكره، مع أنّ المراد به هو المعنى الثاني؛ وهو ترك العمل. فالذي يتعلّم القرآن ولا يعمل به تصير كلّ آية منه حيّة، وتقارنه إلى نار جهنم. وهذا المعنى لا ينافي الحديثين الآخرين أصلاً. ويؤيّد ما ذكرناه جملة من الروايات، منها:

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنا، عَنْ أَحْمَدَ بُنِ مُحَمَّدٍ، وَ أَبُو عَلِيِّ الأَشْعَرِيُّ، عَنْ

۱. لسان العرب: ج۱۵ ص ۳۲۱ «نسا».

مُحَمَّدِ بَنِ عَبْدِ الجَبّارِ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ فَضّالِ، عَنْ أَبِي إِسْحاقَ ثَعْلَبَة بْنِ مَيْمُونِ، عَنْ يَعْقُوبَ الأَحْمَرِ، قالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ عَلْيَة: جُعِلْتُ فِداكَ، إِنِّي كُنْتُ قَرَأْتُ القُرْآنَ فَفَلَتَ مِنِّي، فادْعُ الله عَزَّوجَلَّ أَنْ يُعَلِّمَنِيهِ. قالَ: وَنَحْنُ نَحْوٌ مِنْ فَكَأَنَّهُ فَزِعَ لِذَلِكَ، فَقَالَ: عَلَّمَكَ الله هُو وَإِيّانا جَمِيعاً. قالَ: وَنَحْنُ نَحْوٌ مِنْ عَشَرَةٍ، ثم قالَ: السُّورَةُ تَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ قَدْ قَرَأَها ثم تَرَكَها، فَتَأْنِيهِ يَـوْمَ عَشَرَةٍ، ثم قالَ: السُّورَةُ تَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ قَدْ قَرَأَها ثم تَرَكَها، فَتَأْنِيهِ يَـوْمَ القِيامَةِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، وَتُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتِ؟ فَتَقُولُ: أَنَا سُورَة كَذَا وَ كَذَا، فَلَوْ أَنَّكَ تَمَسَّكُتَ بِي وَأَخَذْتَ بِي لأَنْزَلْتُكَ هَـذِمالدَّرَجَة. كَذَا وَ كَذَا، فَلَوْ أَنَّكَ تَمَسَّكُتَ بِي وَأَخَذْتَ بِي لأَنْزَلْتُكَ هَـذِمالدَّرَجَة. فَعَلَيْكُمْ بِالقُرْآنِ. ثِبَعَ قالَ: إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُرَأُ القُرْآنَ لِيُقالَ فُلانٌ قارِئْ، وَيْعَمُ مِنْ يَقْرَأُ القُرْآنَ لِيَقَالَ فُلانٌ قارِئْ، وَمَا لَهُ مَنْ يَقْرَأُ القُرْآنَ لِيَعْالَ فُلانٌ قارِقْ، وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ لا فَيْرَانَ لِيَتْقَعْ بِهِ فِي صَلاتِهِ وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ لا فَيْرَانَ لِيَتْقَعْ بِهِ فِي صَلاتِهِ وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ لاَ فَيْرَانَ لِيَتَعْعَ بِهِ فِي صَلاتِهِ وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ لاَ فَيْرَانَ لِيَتَعْعَ بِهِ فِي صَلاتِهِ وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ وَلَهُ الْكُورُ الْكُورُةُ لِيَتَعْتَ فِي فِي صَلاتِهِ وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ لاَ فَيْرَانَ لِيَتْتَعْعَ بِهِ فِي صَلاتِهِ وَلَيْلِهِ وَ نَهارِهِ الْمُعْمَالُ وَلِي لَا فُولَالْ لِيَعْلِولَهُ وَلَيْلُوهُ وَنَها وَمُ الْمُ وَلَيْهِ وَلَيْلُوهُ وَلَا عَلَى الْقَوْلَ لَيْ الْمُسْورَة وَلَيْلُوهُ وَلَيْلُوالْكُولُ وَلَاعَلَى الْعَلَالَ لَتَهُ وَلَوْلُونُ لَلْ الْمُؤْلِقُ وَلَا عَلَى اللْمُ وَلَوْلُ وَلَا عَلَيْ وَلَا عَلَى اللْهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَوْلَا الْعُولَالَ لَيْ الْمُؤْلِقُ اللْهِ وَالْعُولُ اللْهُ وَلَا عَلَى الللّهُ وَالْمُ وَلَا عَلَالَهُ وَلَا عَلَيْ اللّهُ وَلَا عَلَيْ

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خالِدٍ، وَ المُحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، جَعِيعاً عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُويْدٍ، عَنْ يَحْيَى الحَلَبِيّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلْبَةِ: بُعِلْتُ فِداكَ، إنّه أَصابَتْنِي هُمُومٌ، وَأَشْياءُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الحَبْرِ إلّا وَقَدْ جُعِلْتُ فِداكَ، إنّه أَصابَتْنِي هُمُومٌ، وَأَشْياءُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الحَبْرِ إلّا وَقَدْ عَبْدَ فِداكَ، إنّه أَصابَتْنِي هُمُومٌ، وَأَشْياءُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الحَبْرِ إلّا وَقَدْ عَنَى مِنْهُ طَائِقَةٌ مُ حَتَّى القُوْآنِ لَقَدْ تَقَلَّتَ مِنِّي طائِقَةٌ مِنْهُ؟ قَالَ: إنّ الرَّجُلَ لَيَنْسَى السُّورَةَ مِنَ القُوْآنِ، فَمَ قالَ: إنّ الرَّجُلَ لَيَنْسَى السُّورَةَ مِنَ القُوْآنِ، فَقَولُ: فَنَا الْعُرْآنِ، فَمَ قالَ: إنّ الرَّجُلَ لَيَنْسَى السُّورَةَ مِنَ القُوْآنِ، فَتَعُولُ: فَنَا سُورَةً كَذَا السَّلامُ عَلَيْكَ، وَيَوْكُنْ القُوْآنِ، فَمَ قالَ: إنّ الرَّجُلَ بَنْ مَنْ الشَّورَةَ مِنَ القُوْآنِ، فَتَعُلُ مُنْ يَعْمَلُ مَنْ أَنْتِ؟ فَتَقُولُ: أَنا سُورَةُ كَذَا السَّلامُ عَلَيْكَ، فَيَعْلِ السَّلامُ، مَنْ أَنْتِ؟ فَتَقُولُ: أَنا سُورَةُ كَذَا الشَّورَةِ وَمَلَى السَّلامُ مَنْ يَتَعَلَّمُهُ مِنْ يَتَعَلَّمُوم، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَعَلَّمُ اللهُ وَلَى لَيْعَالُهُ فَيُعْلُمُ مُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُهُ فَيَطُلُبُ بِهِ الصَّوْتَ؟ فَيُعالُ الْفُوآنَ لِيُقَالَ فُلانٌ قارِئَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُهُ فَيَطُلُبُ بِهِ الصَّوْقَ؟ فَيُقَالُ

١. الكافي: ج٢ ص٦٠٧ ح١.

# فُلانٌ حَسَنُ الصَّوْتِ، وَ لَبْسَ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُهُ فَيَقُومُ بِهِ فِي لَيْلِهِ وَنَهَارِه، لا يُبالِي مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْهُ. \

فإنّ السورة تخاطب الناسي بقولها: «أَنَا سُورَةُ كَذَا وَكَذَا، ضَيَّعْتَنِي وَتَرَكْتَنِي»، وهو دالّ على أنّ النسيان في هذا الحديث بمعنى الترك، لا بمعنى الغياب عن الذهن كما نفهمه اليوم منه. وبذلك يتضح أنه لا تنافي بين الخبرين، فأحدهما استعمل النسيان بمعنى الترك، والآخر استعمل النسيان بمعنى الغياب عن الذهن، فالذي ذمّته الرواية وتوعّدت عليه بالغلّ يوم القيامة هو ترك العمل بالقرآن، والذي وصفته بعدم البأس هو الغياب عن الذهن. وستأتي لهذا البحث تتمّة في آخر هذا الفصل عند البحث عن «اختلاف المدن في استعمال بعض الألفاظ» إن شاء الله تعالى.

# ٢. حمل اللفظ الشرعي على معناه العرفي

تقدّم أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية في حال تغيّر وتطوّر مستمرّ، وأنّ الألفاظ المستعملة في زمانٍ قد لا تستعمل في زمان آخر، أو قد تستعمل بمعنى يختلف عن المعنى السابق؛ فنجد استعمال الطعام بمعنى الحبوب، بينما نجده اليوم بمعنى جميع المطعومات، ونجد الوضوء في اللغة بمعنى غسل اليد، واستعمل في الشرع الإسلامي المقدّس بمعنى شرعيّ خاصّ وهو غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين بكيفيّة خاصّة. ولا نجد استعمال الوضوء بمعناه اللغوي في العصر الحاضر بتاتاً، ولهذا فإنّ الذي نفهمه اليوم من هذا اللفظ هو معناه الشرعى فحسب، مع استعماله في الحديث بكلا معنيه.

وقد ينعكس الحال فيكون اللفظ بمعنى شرعي، ثمّ يندرس استعماله؛ لنسخ أو غيره فيستعمل بمعنى جديد. فإذا استعمل في الحديث بمعناه الشرعي تارة، وبمعناه العرفي أخرى، وحملناهما جميعاً على المعنى العرفي، وقع اختلاف بين الأحاديث، وإليك نموذج من ذلك:

۱. الکافی: ج۲ ص۹۰۹ ح٦.

المثال

في التهذيب: عنه (عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ)، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ عُنْ الكَهِ مَا اللَّهِ مَا الْكَسَنِ عَنْ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِن الْمُعْمِنِ مِنْ الْمُعْمِلِي مِنْ الْمُعْمِي مِنْ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي مِنْ الْمُعْمِلُولُولِي الْمُعْمِلْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الْمُعْمِلُولُ م مُعْمِلُهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الْمُعْمِلْمُ مِنْ الْمُعْمِلْمُ اللَّهُ مِنْ الْمُعْمِلُولُ مِنْ الْ

وَ عَنْهُ (الحَسَن بنِ عَلِيِّ الهاشِمِيِّ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، قالَ: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّرْسِيِّ، قالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ زُرارَةَ يَسْأَلُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّرْسِيِّ، قالَ: مَنْ صامَهُ كانَ حَظُّهُ مِنْ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَشَيْةَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عاشُوراءَ، فَقالَ: مَنْ صامَهُ كانَ حَظُّهُ مِنْ صَيامٍ ذَلِكَ اليَوْمِ حَظَّ ابْنِ مَرْجانَةَ وَآلِ زِيادٍ. قالَ قُلْتُ: وَما كانَ حَظُّهُمْ مِنْ ضِيامٍ ذَلِكَ اليَوْمِ ؟ قالَ: النّارُ، أَعاذَنا الله مِنَ النّادِ، وَمِنْ عَمَل يُقَرِّبُ مِنَ النّادِ. '

فدلّ الحديث الأوّل على مدح الصوم، أو على عدم ذمّه في يـوم عاشـوراء؛ حيث إنّ فعل النبيّ على الأقل. وفي قبـال ذلك فعل النبيّ على الأقل. وفي قبـال ذلك دلّ الحديث الثاني على ذمّ صـوم عاشـوراء ذمّاً شـديداً، وأنّ صـانمه يلقـى الله ممسوخ القلب، فما هو وجه ذلك؟ وهل يعقل أن يأتي النبي على شعل مذموم بهذا الذمّ الشـديد بحون حظّ فاعله نار جهنم؟

الجواب: قد يقال في الجمع بينهما: إنّ الصوم المذموم يوم عاشوراء هو ما كان للتبرّك، بخلاف ما لم يكن كذلك، وصوم النبي الشيئة لم يكن للتبرّك به.

إلَّا أنّه لا يمكن الموافقة على هذا الوجه لما سيأتي إن شاء الله تعالى. ولعلاج الاختلاف ننوّه ببعض الملاحظات:

ا. لا ريب أنّ صوم النبيّ عُلِيًّ هذا اليوم لم يكن بلحاظ قتل الحسين عليَّة؛
 لأنه عليًّ لله رحل عن هذه الدنيا و ما زال الحسين عليَّة طفلاً.

١. تهذيب الأحكام: ج٤ ص٢٩٩ ح١٢.

۲. الکافی: ج٤ ص١٤٧ ح٦

٢. كان يوم عاشوراء معروفاً في زمان النبيّ على الله الله على ال

للجواب عليه نلقي نظرة على المعنى اللغوي لـ«عاشوراء» أوّلاً، وما قيل في شأن هذا اليوم ثانياً:

عاشوراء في اللغة

قال الخليل الفراهيدي (المتوفى ١٧٠ ق) في بيان معنى «عاشوراء»:

عاشوراء: اليوم العاشر من المحرم، ويقال: بل التاسع، وكان المسلمون يصومونه قبل فرض شهر رمضان. ١

وكتب ابن سيده (المتوفى ٤٥٨ ق) ما يلي:

عاشُوراء وعَشُوراء: اليوم العاشِر من المحرَّم. وقيل: التاسع. ٢ وفي عبارة هذين اللغويين الشهيرين نقاط جديرة بالالتفات، نشير إليها:

- ✓ إنّ كلمة «عاشوراء» على الرغم من دلالتها على العاشر من أيام الشهر، إلّا أنّها لـم تستعمل إلّا في العاشر من محرم. مما يكشف عن استعمالها بمعنى خاص خارج عن دلالتها اللغوية الأولى.
- ✓ صريح العبارتين السابقتين أنّ دلالة هذه الكلمة لا تعني اليوم العاشر خاصة، بل قـد تستعمل في اليوم التاسع أيضاً. وهذا المعنى مستخدم في بعض الروايات أيضاً نظير: وَعَنْهُ، عَنْ هارُونَ بْنِ مُسْلِم، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: صُومُوا العاشُوراء؛ التّاسِعَ وَالعاشِر؛

١. كتاب العين: مادة «عشر».

المحكم و المحيط الأعظم: ج١ص ٣٥٨ «عشر».

# فإنّه يُكَفِّرُ ذُنُوبَ سَنَةٍ. ا

- ✓ صريح عبارة الخليل هو أنّ اليهود كانوا يصومون هذا اليوم، وأنّ المسلمين كانوا
   يصومونه قبل تشريع صوم شهر رمضان. ولعلّه لذا استعمل في العاشر من شهر محرم
   دون بقية الأشهر.
- ✓ یشهد لما ذکره الخلیل من صوم عاشوراء قبل نزول صوم شهر رمضان، ما ورد في
   روایات الفریقین، فروی الشیخ الصدوق ﷺ:

سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ زُرارَةُ بْنُ أَعْيَنَ أَبَا جَعْفَرِ الْبَاقِرَ الْنَافِ عَنْ صَوْمٍ يَوْمِ عاشُوراء، فَقَالَ: كانَ صَوْمُهُ قَبْلَ شَهْرِ رَمَضانَ، فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضانَ تُرك. ٢

### وروى البخاري:

أخبرني عبد الله؛ هو ابن المبارك، قال: أخبرنا محمّد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كانوا يَصومونَ عاشوراءَ قَبلَ أن يُفرَضَ رَمَضانُ، وكانَ يَوماً تُستَرُ فيهِ الكَعبَةُ، فَلَمّا فَرَضَ الله رَمَضانَ قالَ رَسولُ اللهِ مِنْ شاءَ أن يَصومَهُ فَليَصُمهُ، ومَن شاءَ أن يَترُكهُ فَليَصُمهُ، ومَن شاءَ أن يَترُكهُ فَليَصُمهُ،

فما ذكره بعض المعاصرين من أنّه «لا وجه ولا أساس لما نسب في المرويّات إلى

١. تهذيب الأحكام: ج٤ ص٢٩٩ ح١١.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٨٥ ح ١٨٠٠ باب صوم التطوع و ثوابه من الأيام المتفرقة.

٣. صحيح البخاري: ج٢ ص٢٢٦.

٤. صحيح البخاري: ج٢ ص١٥٩، وراجع: ج٢ ص ٢٥٠ \_ ٢٥١ باب صوم يوم عاشوراء.

النبيّ على من أنّ صوم عاشوراء كان ذا أصل يهوديّ، وأنّهم كانوا يصومونه في هذا اليوم» ، غير منسجم مع ما ذكر، خاصّة وأنّ هذه الروايات قد وردت في أهم مصادر الفريقين.

وبهذا يتضح أنّ عاشوراء كانت بمعنى خاص عند اليهود، شمّ سرى هذا الاستعمال إلى شريعتنا قبل نزول آيات الصوم، فلمّا نزلت آيات الصوم في السنة السادسة من الهجرة نُسخ صومُه، وصار الواجب صوم شهر رمضان. فلمّا وقعت مأساة كربلاء في نفس اليوم؛ أعني العاشر من محرم، غلب استعمال «عاشوراء» على هذا اليوم، واندرس استعماله بمعناه الشرعي شيئاً فشيئاً. أو فقل: إنّ المعنى العرفى الجديد لعاشوراء حلّ محلّ المعنى الشرعي له.

ما قیل فی معنی عاشوراء

نقل نجم الدين الطبسي عن العلامة الشعراني قوله:

إعلم أنّ يوم عاشوراء كان يوم صوم اليهود، ولا يزالون يصومونه إلى الآن، وهو الصوم الكبير، ووقته اليوم العاشر من الشهر الأوّل من السنة، ولما قدم رسول الله الله المدينة كان أوّل اليهود مطابقاً لأوّل المحرم، وكذلك بعده، إلى أن حُرّم النسيء، وترك في الاسلام، وبقي عليه اليهود إلى زماننا هذا، فتخلّف أوّل سنة المسلمين عن أوّل سنتهم، وافترق يوم عاشوراء عن يوم صومهم؛ وذلك لأنهم ينسؤون إلى زماننا؛ فيجعلون في كلّ شلات سنين سنة واحدة ثلاثة عشر شهراً، كما كان يفعله العرب في الجاهليّة، فصام رسول الله والمسلمون يوم عاشوراء كما كان يفعله العرب في الجاهليّة، فصام رسول الله والمسلمون يوم عاشوراء كما كانوا يصومون، وقال: نحن أولى بموسى... إلى أن نسخ وجوب صومه بصوم رمضان وبقى الجواز. ٢

١. صوم عاشوراء بين السنة النبوية والبدعة الأموية: ص٢٤.

٢. صوم عاشوراء بين السنة النبوية والبدعة الأموية: ص٢٦.

كما نَقلَ عن محمود باشا الفلكي في تقويم العرب قبل الاسلام قوله:

ونقل عن الدكتور جواد علي قوله:

ويقصدون بصوم اليهود يوم عاشوراء ما يقال له: «يوم الكفّارة»، وهو يوم صوم وانقطاع، ويقع قبل عيد المظالّ بخمسة أيام؛ اي في يـوم عشرة تشرين وهو يوم الكبور kipur، ويكون الصوم فيه من غروب الشمس إلى غروبها في اليوم التالى، وله حرمة كحرمة السبت. <sup>٢</sup>

فالروايات المروية عن النبي على وأهل بيته استخدمت لفظ «عاشوراء» تارة بمعناه الأول، ومدحت الصوم فيه، وأخرى بمعناه الثاني، وذمّت الصوم فيه. وبما إنّنا نفهم عاشوراء في كلتا الطائفتين بمعنى واحد، نجد التنافي والاختلاف بينهما. مع أنّ معناها متعدد ومختلف؛ فاستعملت عاشوراء في الرواية الأولى بالمعنى الأول، وفي الرواية الأانية بالمعنى الثانى، ولا اختلاف بينهما.

ويمكننا إبداء ضابطة لفهم هذه اللفظة في الروايات، هي: إذا كانت الروايات صادرة قبل وقعة الطفّ أو لوحظ فيها ذاك الزمان فالمراد بها هو المعنى الأول لعاشوراء، وإن كانت صادرة بعد وقعة الطفّ فعاشوراء فيها تحتمل معنيين، ولابد من ملاحظة القرائن لتعيين المراد منها. وإليك فيما يلى بعض النماذج لكلا المعنيين:

١. صوم عاشوراء بين السنة النبوية والبدعة الأموية: ص٢٥.

٢. صوم عاشوراء بين السنة النبوية والبدعة الأموية: ص ٢٤.

عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ هارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَـدَقَةَ، عَنْ أَبِي عَنْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ، أَنَّ عَلِيّـاً عَلَيْهِ قَـالَ: صُـومُوا العاشُـوراءَ؛ التّاسِعَ وَالعاشِرَ؛ فإنّه يُكَفِّرُ ذُنُوبَ سَنَةٍ. \

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُشْمانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ عَلَيْهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلْهِ مَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ عَلَيْهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ كَثِيراً مَا يَنْفُلُ يَوْمَ عَاشُوراءَ فِي أَفْوام الأَطْفالِ المَراضِعِ مِنْ وُلْدِ فاطِمَةَ عليها السلام مِنْ رِيقِهِ، فَيَقُولُ: مَا نُطُعِمُهُمْ شَيْئاً إِلَى اللَّيْلِ. وَكَانُوا فاطِمَةَ عليها السلام مِنْ رِيقِهِ، فَيَقُولُ: مَا نُطُعِمُهُمْ شَيْئاً إِلَى اللَّيْلِ. وَكَانُوا يَرَوُونَ مِنْ رِيقِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، قالَ: وَكَانَتِ الوَحْشُ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُوراءَ عَلَى عَهْدِ دَاوُدَعَ عَلَيْهِ . ٢

فالمراد بـ «عاشوراء» في هذين النوذجين هو المعنى الأول؛ وهو اليوم الذي يصومه اليهود، ولا يراد به اليوم الذي قتل فيه الحسين الشاية بلا ريب.

عَلِيُّ بُنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبِ النَّيْسَابُورِيِّ، عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ الله عليهما الضَّرِيرِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ الله عليهما السلام، قَالا: لَا تَصُمْ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَ لَا عَرَفَةَ بِمَكَّةَ، وَلَا فِي الْمَدِينَةِ، وَ لَا غِرَفَةَ بِمَكَّةً، وَلَا فِي الْمَدِينَةِ، وَ لَا فِي وَطَيْكَ، وَ لَا فِي مِصْرِ مِنَ الْأَمْصَارِ. "

عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّ شَي جَعْفَرُ بْنُ عِيسَى أَخُوه، قَالَ: حَدَّ شَي جَعْفَرُ بْنُ عِيسَى أَخُوه، قَالَ: مَا لَتُ الرِّضَا عَلَيْهِ عَنْ صَوْمِ عَاشُورًا ۚ وَ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ، فَقَالَ: عَنْ صَوْمِ ابْنِ مَرْجَانَة تَسْأَلُنِي؟! ذَلِكَ يَوْمٌ صَامَهُ الأَدْعِياءُ مِنْ آلِ زِيَادٍ؛ عَنْ صَوْمِ ابْنِ مَرْجَانَة تَسْأَلُنِي؟! ذَلِكَ يَوْمٌ صَامَهُ الأَدْعِياءُ مِنْ آلِ زِيَادٍ؛ لِقَلْلِ الحُسَيْنِ عَلَيْهُ، وَ هُو يَوْمٌ يَتَشَأَمُ بِهِ آلُ مُحَمَّدِ عَلَيْكَ الله ، وَ يَتَشَأَمُ بِهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَ الْيُومُ الَّذِي يَتَشَأَمُ بِهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ لَا يُصَامُ، وَ لَا يُتَرَكُ بِهِ... ؛

١. تهذيب الأحكام: ج٤ ص٢٩٩ ح١١، الإستبصار: ج٢ ص١٣٤ ح١.

٢. وسائل الشيعة: ج١٠ ص٤٥٧.

٣. الكافي: ج٤ ص١٤٦ ح٣.

٤. الكافي: ج٤ ص١٤٦ ح٥.

فيراد به في هذين الحديثين ونظائرهما المعنى الثاني؛ وهو اليوم العاشر من محرّم والذي قتل فيه سبط رسول الله الحسين بن على الله الم

وبهذا يتضح أنّ صوم النبي تألي يوم عاشوراء لا علقة له بعاشوراء بالمعنى الثاني، حيث لم تكن عاشوراء الطف قد حدثت آنذاك. والروايات الناهية عن صوم عاشوراء ناظرة لعاشوراء بالمعنى الثاني، ومع ذلك فهي مقيدة بأن يكون الصوم للتبرّك والشماتة بما أصيب به الحسين علية، ولهذا قال الشيخ الطوسى بعد إيراد طائفة من هذه الأخبار:

الوَجْهُ فِي الجَمْعِ بَيْنَ هَذِه الأَخْبارِ ما كانَ يَقُولُ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللهُ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ صامَ يَوْمَ عاشُوراءَ عَلَى طَرِيقِ الحُزْنِ بِمُصابِ آلِ مُحَمَّدِ عِلَى وَالجَزَعِ لِمُا حَلَّ بِعِثْرَتِهِ فَقَدْ أَصابَ، وَمَنْ صامَهُ عَلَى ما يَعْتَقِدُ فِيهِ مُخالِفُونا مِنَ الفَضْلِ فِي صَوْمِهِ، وَالتَّبَرُّكِ بِهِ، وَالاعْتِقادِ لِيَركَتِهِ وَسَعادَتِهِ، فَقَدْ أَيْمَ الفَضْلِ فِي صَوْمِهِ، وَالتَّبَرُّكِ بِهِ، وَالاعْتِقادِ لِيَركَتِهِ وَسَعادَتِهِ، فَقَدْ أَيْمَ

والنقطة التي ننتهي إليها من هذا البحث هي أن أحد أسباب اختلاف الحديث هي استعمال بعض المفردات في الحديث الشريف بمعنيين؛ أحدهما شرعيّ، والآخر عرفيّ، فإذا حملت جميع الروايات على معنى واحد وقع الاختلاف بينها. وبعبارة أوضح: إنّ سبب هذا الاختلاف لا يرجع للإمام عليّة، وإنّما سبب الاختلاف بينها هو بُعدنا عن أجواء صدور الحديث والقرائن المحيطة به والتي تبيّن المراد منه.

#### خلاصة الدرس

١. بما أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية فهي في حال تغيّر وتطوّر مستمرّ؛ لتغيّر متطلبات الحياة من زمان لآخر، وهو ما ينعكس باندراس بعض الألفاظ، وحدوث ألفاظ جديدة، أو بقاء اللفظ واندراس بعض معانيه، وحدوث معانى جديدة له.

١. الإستبصار: ج٢ ص١٣٥.

- أحد مناشئ اختلاف الحديث هو التطوّر الدلالي للألفاظ، ولهذا ينبغي لحاظ
   هذا الجانب من اللغة عند علاج الاختلاف بين الأحاديث، وإغفاله قد ينتهي بنا
   لنتائج خاطئة.
- ٣. من مظاهر اللغة العربية استخدام اللفظ الواحد لأكثر من معنى، وهو ما يسمى بالاشتراك اللفظي، وهو ممالا إشكال فيه، إنّما الإشكال في حمل اللفظ الوارد في الحديث على بعض المعاني غير المقصودة، مما ينتهي لاختلاف الحديث أحياناً.
- بعض الألفاظ لها معنيين؛ أحدهما شرعي والآخر لغوي، فحمل اللفظ الوارد
   في الحديث على أحدهما خاصة قد ينتهى لاختلاف الأحاديث.

#### البحث والتحقيق

ارفع اختلاف الأحاديث التالية:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ المُحسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُويْدٍ، عَنْ عاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قالَ قالَ: سُئِلَ عَلِيُ بْنُ النَّصْرِ بْنِ سُويْدٍ، عَنْ عاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قالَ قالَ: اللَّهُ عَزَّوجَلَّ عَلِمَ أَنّه يَكُونُ فِي آخِرِ المُحسَيْنِ عَلَيْةٍ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقالَ: إِنَّ اللهُ عَزَّوجَلَّ عَلِمَ أَنّه يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّهُ اللَّهُ أَوْامٌ مُتَعَمِّقُونَ، فَأَنْزَلَ الله تَعالَى: ﴿ قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ ﴾ وَالآياتِ مِنْ الزَّمانِ أَقُوامٌ مُتَعَمِّقُونَ، فَأَنْزَلَ الله تَعالَى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ وَالآياتِ مِنْ سُورَةُ الحَديدِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَهُ هُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ، فَمَنْ رامَ وَراءَ ذَلِكَ سُورَةُ الحَديدِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَهُ هُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ، فَمَنْ رامَ وَراءَ ذَلِكَ

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ البَمانِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذَيْنَةَ، عَنْ أَبانِ بْنِ أَبِي عَيّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ البَمانِيِّ، عَنْ أُميرِ المُؤْمِنِينَ عَلْيَةِ، قَالَ: بُنِيَ الكُفْرُ عَلَى أَرْبَعِ دَعائِمَ؛ الهِلالِيِّ، عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلَيْةِ، قَالَ: بُنِيَ الكُفْرُ عَلَى أَرْبَعِ دَعائِمَ؛

۱. الكافي: ج۱ ص۹۱ ح٣.

الفِسْقِ وَالغُلُقِ وَالشَّكِّ وَالشُّبْهَةِ. وَالفِسْقُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ؛ عَلَى الجَفاءِ، وَالفِسْقُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ؛ عَلَى التَّعَمُّقِ وَالعَمْلَةِ، وَالعُنُوِّ... وَ الغُلُوُّ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ؛ عَلَى التَّعَمُّقِ بِالرَّاعِ، وَالثَّنَازُعِ فِيهِ، وَالزَّيْغِ، وَالشَّقاقِ... لا

١. الكافي: ج٢ ص٣٩١ ح١.

# الدرس الثالث عشر

# تحديد المعاني الاصطلاحية واللغوية

#### أهداف الدرس

- ١. بيان أنّ بعض المعانى لغوي وآخر اصطلاحي.
  - ٢. إلقاء نظرة على المعانى الاصطلاحية.
- ٣. تمييز المعنى الاصطلاحي عن اللغوي ودوره في علاج الاختلاف.

# ٣. تمييز المعاني الاصطلاحية عن اللغوية ودوره في علاج الاختلاف

تقدّم أنّ الألفاظ المستخدمة في الحديث قد تحمل أكثر من معنى، وأنّ غفلتنا عن بعضها قد يؤدّي إلى اختلاف الحديث. وأنّ تعدّد المعاني له مصاديق عديدة؛ نظير استخدام اللفظ بمعنى شرعيّ تارة، وبمعنى عرفيّ أخرى، أو أنّ له معنى في القرون السابقة، ولكنّه تغيّر أو اندرست بعض معانية بمرور الزمان. فحمل المفردات على معنى واحد في جميع الأحاديث، يؤدّي إلى اختلافها. والآن نريد التعرّض لمصداق آخر من مصاديق تعدّد المعاني، تـؤدّي الغفلة عنه إلى اختلاف الأحاديث؛ وهـو دلالة لفظ الحديث على معنيين أحدهما اصطلاحي والآخر لغوى.

#### إطلالة على ظاهرة الاصطلاح

إحدى المظاهر الملحوظة في اللغة هي استخدام بعض الألفاظ بمعانٍ خاصة غير معانيها اللغوية والرائجة بين أهل اللغة، وهو المعبّر عنه بـ«الاصطلاح»، وهذه الظاهرة لا تخصّ زماناً دون آخر، أو طائفة دون أخرى.

والمراد بالاصطلاح هو: صلح العرف الخاص؛ أي اتّفاق طانفة مخصوصة على وضع أو لفظ أو أي شيء. \

كما قيل في تعريفه: اتّفاق أهل الاختصاص على تسمية شيء باسم معين، سواء وافق ذلك الوضع اللغوي أم لم يوافقه. ٢

وأما وضع الاصطلاح واستعماله، فيتم وضعه من قبل فرد أو مجموعة خاصة للدلالة على معنى معين؛ إمّا أوسع من المعنى اللغوي، أو أخص منه، أو مغايراً له. ولهذا نجد الاصطلاحات الخاصة بالأطباء، والمهندسين، والفلاسفة، والمناطقة، والاصوليين، والفقهاء، وهكذا. ولهذا يتمّ استعماله من قبل هذه الطائفة أو الشريحة الاجتماعية الخاصة والتي تجمعها روابط مشتركة؛ من عقيدة، أو مذهب، أو علم، أو غير ذلك. فإذا أطلق اللفظ المذكور بين أبناء تلك الجماعة أو الشريحة، فقد يراد به معناه اللغوي، وقد يراد به معناه الاصطلاحيّ.

النقطة الأخرى هي أنّ الكلمة الواحدة قد تستعمل بمعاني اصطلاحية عديدة؛ كلّ منها في علم؛ نظير «المادّة» الدالّة في علم الأصول على الحروف الأصلية للكلمة، وفي قبال الهيئة، وتطلق في الفلسفة بمعنى المحسوسات، وفي الفقه بمعنى أنّ للماء ما يمدّه ويغذّيه من عين أو ساقية أو نحوهما. وهكذا فالكلمة الواحدة قد تستعمل بمعانى اصطلاحية عديدة.

١. معجم لغة الفقهاء: ص٧١.

٢. معجم لغة الفقهاء: ص٧١.

وبهذا يتضح أنّ اللفظ الذي له معنى اصطلاحي هو بمنزلة اللفظ المشترك، فإذا تمّ استخدامه بين أبناء تلك الطائفة فيراد به المعنى الاصطلاحي تارة، والمعنى اللغوي أخرى. ولهذا لا يصحّ حمل جميع موارد الاستعمال على أحد المعنيين فحسب، ما لم تلحظ القرائن. وإنّ الغفلة عن هذه النقطة قد ينتهي بنا لاختلاف الحديث أحياناً، نظير النموذج التالى:

### النموذج

حَدَّثنا مُحمّدُ بنُ مُوسَى بنِ المُتَوكِّل، قالَ: حَدَّثنا مُحمّدُ بنُ جَعفَر، قالَ: حَدَّثنا مُحمّدُ بنُ جَعفر، قالَ: حَدَّثنا المُحسَينُ بنُ زَيدٍ، صَن عَليٍّ بنِ المُتوعَلَى بنُ مُحمّدٍ، عَن أبيهِ، عَن آبائِهِ، صَن أميرٍ المُعومِنينَ عَلَيْهِ، قالَ: لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذِم الأُمَّةِ الَّذِينَ يَعُولُونَ بالقَدَر. اللهُ قَدَر. اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الحَسَنِ القطّانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكْرِيّا، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ اللهُ فَنْ اللهُ فَنْ اللهُ فَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي خالِد الكابُلِيِّ، قالَ: سَمِعْتُ زَيْسَ العابِدِينَ عَلِيّ بْنَ الحُسَيْنِ عَلَيْهِ يَقُولُ: الذُّنُوبُ الَّتِي تُغَيِّرُ النِّعَمَ: البَغْيُ عَلَى النّاسِ، والزَّوالُ عَنِ العادَةِ فِي الخَيْرِ وَاصْطِناعِ المَعْرُوفِ، وَكُفْرانُ النِّعَمِ وَتَرْكُ الشَّكْرِ... (إلى أن قال) - وَالذُّنُوبُ الَّتِي تُظْلِمُ الهَواءَ: السِّحْرُ، وَالكِهانَةُ، وَالإِيمانُ بِالنَّهُومِ، وَالتَّكْذِيبُ بِالقَدَرِ، وَعُقُوقُ الوالِدَينِ... `

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ البُنْدارِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نُوحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. ثواب الأعمال: ص٢١٣.

٢. معانى الأخبار: ص٢٧٠.

عَمْرِو، عَنْ يَزِيدَ بْنِ ذَرِيعٍ، عَنْ بِشْرِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنِ القاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَرْبَعَةٌ لا يَنْظُرُ الله إِلَيْهِمْ يَـوْمَ عَنْ أَرْبَعَةٌ لا يَنْظُرُ الله إِلَيْهِمْ يَـوْمَ اللّهِ اللّهِ اللّهِمْ يَـوْمَ اللّهِامَةِ: عاقٌ، وَمَنّانٌ، وَمُكَذّبٌ بِالقَدَرِ، وَمُدْمِنُ خَمْر. \

فوصف الحديث الأول القائلين بالقدر بأنهم مجوس هذه الأمة، وذكر الحديث الثاني أنّ التكذيب بالقدر موجب لظلمة الهواء، وعدّ الحديث الثالث المكذّب بالقدر في عداد من لا ينظر الله إليهم يوم القيامة. فالحديث الأول يذمّ القائل بالقدر، والحديثان الثاني والثالث يذمّان التكذيب به، وبالتالي فهما يمدحان القول به، فما هو السبيل لعلاج الاختلاف بينهما ؟!

النقطة المهمّة لعلاج الاختلاف بين هذه الأحاديث ونظائرها هي تعيين معنى «القدر» أولاً، وهل هو بمعنى واحد في كلا الطائفتين، أم أنه بأكثر من معنى، وذلك بالرجوع لكتب اللغة والأحاديث الواردة في هذا المجال فنقول: ذكر ابن منظور في بيان معنى هذه الكلمة ما يلي:

ابن سيده: القَدْرُ والقَدَرُ: القضاء والحُكُم، وهو ما يُقَدِّره الله عزوجل من القضاء، ويحكم به من الأُمور. قال الله عزوجال: ﴿إِنا أَنزلناه في ليلة القَدْرِ ﴾؛ أي الحُكْم، كما قال تعالى: ﴿فيها يُفْرَقُ كَلِّ أَمر حكيم﴾. والقَدَريَّةُ: قوم يَجْحَدُون القَدَرَ، مُوَلَّدةٌ. \

وعلى ضوء ما ذكره فإنّ كلمة «القدر» تعني التقدير الإلهي، و «القَدَرِيَّةُ» تعني الجاحدين للتقدير الإلهي. نعم كلمة «القَدَرِيَّةُ» ليست قديمة وإنّما هي مولّدة كما ذكر ابن سيده.

وأما الأحاديث الواردة في موضوع «القدر» فإليك بعضها:

۱. الخصال: ص۲۰۳ ح۱۸.

٢. لسان العرب: ج٥ ص٤٧ (قدر) وانظر: كتاب العين: (قدر)، النهاية في غريب الحديث: ج٤ ص٢٢ (قدر).

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ مَرَارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْلِهِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الحَسَنِ الرِّضَاعِ اللَّهِ: يَا يُونُسُ، لا تَقُلُ بِقَوْلِ اللَّهِ وَلا اللَّهِ وَلا يِقَوْلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَلا يِقَوْلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلا الفَدَرِيَّةِ فَإِنَّ الفَدَرِيَّة لَمْ يَقُولُوا بِقَوْلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَلا يِقَوْلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلا بِقَوْلِ إِبْلِيسَ... يا يُونُسُ، تَعْلَمُ ما المَشِينَة ؟ قُلْتُ: لا. قالَ: هِيَ المَرْيِمَةُ عَلَى ما يَشَاءُ، فَتَعْلَمُ الأَوْلُ. فَتَعْلَمُ ما الإرادَة ؟ قُلْتُ: لا. قالَ: هِيَ العَزِيمَةُ عَلَى ما يَشَاءُ، فَتَعْلَمُ ما الفَدَرُ؟ قُلْتُ: لا. قالَ: هِيَ الهَنْدَسَةُ، وَوَضْعُ الحُدُودِ مِنَ البَقاءِ وَ الفَناءِ... اللَّفَاءِ... الفَناءِ... الفَناءِ... اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْعَلْمُ مِنْ البَقاءِ وَ

فهذ الحديث يبيّن أحد معاني القدر وهو تقدير الأشياء؛ بوضع حدودها وبدايتها ونهايتها وما إلى ذلك مما يرجع إلى التحديد. وهذا المعنى هو نفس الذي نقلناه عن كتب اللغة، وله أمثلة حديثية كثيرة.

عَلَيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرِ واحِدٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَ أَبِي عَبْدِ الله عليهما السلام، قالا: إِنَّ الله أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ مِنْ أَنْ يُجْبِرَ خَلْقَهُ عَلَى الذُّنُوبِ ثَمّ يُعَدِّبَهُمْ عَلَيْها، وَ الله أَصَرُ مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَمْراً فَلا يَكُونَ. قالَ: فَسُيْلا عليهما السلام: هَلْ بَيْنَ الجَبْرِ وَ مِنْ إِنَّ تُلْفِئَةٌ؟ قالا: نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمّا بَيْنَ السَّماءِ وَ الأَرْضِ. "

عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ بُونْسَ بْنِ حَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَنْ صَلْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قَالَ: سُوْلَ عَنْ الْجَبْرِ وَ الْقَدَرِ، فَقَالَ: لا جَبْرَ وَلا قَدَرَ، وَ لَكِنْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَهُما، فِيها الحَقُ، الَّتِي بَيْنَهُما لا يَعْلَمُها إلّا العالِمُ، أَوْ مَنْ عَلَّمَها إيّاه العالِمُ. "

١. الكافي: ج١ ص١٥٧ ح٤.

۲. الكافي: ج١ ص١٥٩ ح٩.

٣. الكافي: ج١ ص١٥٩ - ١٠.

فدلّ هذان الحديثان على معنى آخر للقدر، وهو أنّ الأمور مفوّضة للخلق، وأنّ الله خلق الخلق وتركهم لشأنهم، وهذا المعنى هو المصطلح عليه في علم الكلام بد التفويض». والذي يدلّ على ما قلناه هو أنّ «القدر» قد جعل في هذين الحديثين في قبال «الجبر». والجبر والتفويض مذهبان كلاميان معروفان في القرن الثاني، ويشهد لما ذكرناه الحديث التالى:

حَدَّثَنَا عَلِيّ بنُ أحمدِ بنِ مُحمّدِ بنِ عِمرانَ الدَّقّاق وَاللهِ ، قالَ: حَدَّثَنا مُحمّدُ بنُ أبي عَبدِ الله الكُوفيّ، قالَ: حَدَّثَنا مُوسَى بنُ عِمرانَ النَّخَعي، عَن عَمِّهِ بنُ أبي عَبدِ اللهِ اللهِ

فالمراد بالقدرية هم المفوّضة، وسبب قولهم بالتفويض هو أنّ المجبّرة قالوا: إنّ الله سبحانه أجبر العباد على الأفعال، فنسبوا جميع الأفعال \_حسنها و قبيحها \_إلى الله سبحانه. فأراد المفوّضة تنزيه الله سبحانه عن فعل القبائح، فقالوا بهذه المقالة. وقد ذمّ أئمتنا كلتا المقالتين وقالوا: إنّها منزلة بين المنزلتين ، وقد أوضحت الرواية التالية هذا المعنى بشكل جليّ:

حَدَّثَنا أحمدُ بنُ مُحمّدٍ، قالَ: حَدَّثَنا جَعفَرُ بنُ عَبدِ اللهِ، قالَ: حَـدَّثَنا كَثيـرُ

١. التوحيد: ص٣٨٧ -٢٩.

٧. كما في الحديث التالي: «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ حَدَّفَهُ عَنْ أَمْرِيْنِ قَالَ قُلْتُ وَ مَا أَمْرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَالَ مُشَلُ عَنْ أَمْرِيْنِ قَالَ مُشَلُ ذَبِّلْ وَأَنْدُ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَنَهَيْتُهُ فَلَمْ يَثْتَهِ فَتَرَكْتُهُ فَفَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ فَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ فَفَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ فَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ فَفَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ فَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ كُنْتَ أَنْتَ النَّيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ كَنْ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ كُنْتَ أَنْتَ النَّذِي أَمْرَتُهُ بِالْمَعْصِيَةِ (الكافئ: ج١ ص ١٦٠ - ١٣).

فاتضح مما تقدّم أنّ «القدر» يطلق في الحديث على أكثر من معنى، فأطلق على التقدير الإلهي، كما أُطلق على التفويض. فإذا حملناه على خصوص أحد المعنيين حصل الاختلاف بينها. وأمّا إذا فسّرنا «القدر» الوارد في قوله على الافتلاف بينها. وأمّا إذا فسّرنا «القدر» الوارد في قوله على في الحديثين الله وأمّا إلى التفويض، وفسّرناه بمعنى «التقدير الإلهي» في الحديثين الآخرين، لم يكن بينها اختلاف؛ فالحديث الأوّل ناظر إلى شيء، والحديثان الثاني والثالث ناظران لشيء آخر.

ويشهد لتفسير الحديث الأول بالمعنى المذكور ما جاء في الفقرة الأخيرة من المحديث الأخير؛ أعني قوله: «قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيهُ: ألا إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجوسٌ، ومَجوسُ هذهِ المُحديث الأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لا قَدَرَ، ويَزعُمونَ أنَّ المَشِيَّةَ وَالقُدرَةَ إِلَيهِم ولَهم» لا قدر المحلسي في بيان معنى «القدري»:

١. تفسير القمى: ج١ ص١٩٨.

٢. تفسير القمى: ج١ ص١٩٨.

اعلم أنَّ لفظ القدريّ يطلق في أخبارنا على الجبرى، وعلى التفويضيّ... وقد أحال كلّ من الفريقين ما ورد في ذلك على الآخر. قال شارح المقاصد: لا خلاف في ذمّ القدريّة، وقد ورد في صحاح الأحاديث «لَعَنَ الله القَدَريَّةَ عَلَى لِسان سَبِعِينَ نَبِيّاً»، والمراد بهم: القائلون بنفي كون الخير والشركلة بتقدير الله ومشيّته؛ سمّوا بذلك لمبالغتهم في نفيه... و قالت المعتزلة: القدرية هم القائلون بأنّ الخير والشرّ كلُّه من الله، وبتقديره، ومشيّته؛ لأنّ الشائع نسبة الشخص إلى ما يثبته ويقول به؛ كالجبرية و الحنفية والشافعية، لا إلى ما ينفيه. و ردّ بأنه صح عن النبيِّ عَالِيلًا قوله: «القَدَريَّةُ مَجوسُ أَمَّتى». وقوله: «إذا قامَت القِيامَةُ نادَى مُنادٍ أهلَ الجَمع: أينَ خُصَماءُ اللهِ؟ فَتَقومُ الفَدَرِيَّة». ولا خضاء في أنّ المجوس هم الذين ينسبون الخير إلى الله، والشرّ إلى الشيطان، ويسمّونهما يزدان وأهرمن، وأنّ من لا يفوّض الأمور كلّها إلى الله تعالى ويفرز بعضها فينسبه إلى نفسه، يكون هو المخاصم لله تعالى. وأيضاً من يضيف القدر إلى نفسه ويدعي كونه الفاعل والمقدر أولى باسم القدري ممن يضيفه إلى ربّه. انتهى. ١

فقد وقع الاختلاف بين الطائفتين من الأخبار بسبب فهم القدر الوارد فيها بمعنى واحد، مع أنه مستعمل بمعنيين؛ أحدهما لغوي، والآخر اصطلاحي.

#### خلاصة الدرس

الاصطلاحات ظاهرة موجودة في جميع اللغات، ولا تختص بزمان دون آخر، أو بمكان دون آخر.

١. بحار الأنوار: ج٥ ص٦.

- ٢. الاصطلاح لفظ مستعمل بمعنى معين غير معناه اللغوي؛ إما أوسع منه، أو أضيق منه، أو بمعنى آخر.
- ٣. قد تستعمل الكلمة الواحدة بمعاني اصطلاحية عديدة، كل منها في علم معين،
   فلابد من لحاظ ذلك عند فهم النصوص.
- لا يصح حمل اللفظ على معناه اللغوي دوماً؛ إذ قد يستخدم في بعض الموارد بمعناه الاصطلاحي.
- اذا كان للكلمة معنى اصطلاحيّ في زمان صدور الحديث، فحملها على المعنى
   اللغوي هو أحد أسباب اختلاف الحديث.

#### البحث والتحقيق

- اذكر نموذجين من الاصطلاحات المستخدمة في الحديث.
- ٢. اذكر نموذجاً لاختلاف الحديث بسبب استخدام اللفظ في بعضها بمعناه الاصطلاحي وفي آخر بمعناه اللغوي.
- ٣. اذكر كتاباً أو مقالاً أو رسالة جامعية تناولت دور الغفلة عن استعمال
   الاصطلاحات في نصوص الأحاديث في وقوع الاختلاف بينها.

# الدرس الرابع عشر

# اختلاف بعض المعانى باختلاف المدن

#### أهداف الدرس

- ١. بيان اختلاف المدن في استعمال بعض الألفاظ
- ٢. إنّ اختلاف الاستعمال قد يؤدّى إلى اختلاف الحديث.

#### ٤. اختلاف المدن في الاستعمال ودوره في اختلاف الحديث

تقدّم أنّ أحد أسباب اختلاف الحديث هـ و إغفال تعدّد معاني المفردات الواردة في الحديث، وحملها جميعاً على معنى واحد. وتعرّضنا لبعض مصاديقه كالاشتراك، وكون بعض المعانى لغوياً، والآخر اصطلاحيّاً، وكون بعض المعانى شرعيّاً والآخر لغوياً.

وهناك مصداق آخر لتعدد المعاني، لم أجد من تعرّض له، مع دوره المؤثّر في علاج الاختلاف بين الأحاديث، وهو تعدّد المعاني بسبب اختلاف المدن في استعمال المفردات. وهو ما نريد تسليط الأضواء على بعض جوانبه في هذا الدرس.

# اطلالة على اختلاف المدن في الاستعمال

اللغة العربية واسعة جدّاً، وأبناؤها كثيرون، ومنتشرون في مناطق واسعة ومترامية الأطراف،

فالمناطق العربية إن لم تكن من أوسع المناطق، فهي في عداد المناطق الواسعة في العالم. ونتيجةً لسعة بلادهم من جهة، وسعة لغتهم من جهة أخرى، وضعف وسائل الارتباط من جهة ثالثة، كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن يختلف استعمال بعض الألفاظ من بلد إلى آخر، ومن قبيلة إلى أخرى. وهذا ما نجد لمساته في كتب اللغة؛ فنجد اختلاف قريش عن غيرها في استعمال بعض المفردات، واختلاف الحجاز عن غيرها في آخر.

من جهة أخرى، فإنّ بيان المعاني في اللغة العربية يتمّ بشكل دقيق ولطيف؛ وذلك من خلال ضمّ بعض الأمور التالية للبعض الآخر:

- الخصوصيات المعنوية لجذر الكلمة؛ فكل جذر له خصوصيات معنوية
   تختلف عن غيره، وهذا ما تناوله علم فروق اللغات.
- ٢. خصوصيات الهيئات المختلفة؛ فكل هيئة تعطي معنى معيناً يختلف عن غيره
   من الهيئات، وهذا ما تناوله علم الصرف.
- ٣. خصوصيات الربط؛ فإن الربط الحاصل بين مفردات الجملة الواحدة قد يكون بالحروف تارة، وبغيرها أخرى؛ كالربط الحاصل من إضافة كلمة إلى أخرى. فالتعدية بكل منها تسدى على الجملة معنى يختلف عن التعدية بغيرها.

فمن خلال هذه الأمور يمكن بيان المعاني المختلفة بشكل دقيق.

ومن مظاهر سعة اللغة العربية استعمال بعض الألفاظ بأكثر من معنى وهو المسمى بالاشتراك اللفظي، ومنشأ هذا الاشتراك قد يكون راجعاً لاستعمال الكلمة الواحدة بمعاني عديدة بعضها حقيقي والآخر مجازي، كما قد يكون راجعاً لاختلاف القبائل والمناطق المختلفة في استعمال اللفظ الواحد بمعاني مختلفة كما يظهر من مراجعة كتب اللغة، وإليك فيما يلى بعض النماذج:

العنك: سدفة من الليل، يقال: مضى من الليل عنك. والعنك: الباب بلغة اليمن. العلوش: الذئب بلغة حمير، وهي مخالفة لكلام العرب، لأن الشينات كلّها قبل اللام. ٢

الصلمعة والصلفعة: الإفلاس. ورجل مصلمع مصلفع: مفقع مدقع. صلمع رأسه وصلفع: إذا استؤصل شعره؛ بلغة أهل العراق. ٣

الحوف: القرية في بعض اللغات، والجميع: أحواف. والحوف بلغة أهل الجوف، وأهل الشحر: كالهودج، وليس به، تركب به المرأة البعير. أ

وغيرها من الاستعمالات الكثيرة. بل نجد الاشارة لهذه الاختلاف في بعض الروايات أيضاً نظير الروايات التالية:

الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْبَى، هَنْ أَحْمَدُ بْنِ السَمَاعِيلَ، جَعِيعاً عَنْ سَعْدَانَ أَحْمَدَ بْنِ مُسْلِم، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنا، قالَ: لَمّا قَدِمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْحِيرَة، بْنِ مُسْلِم، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنا، قالَ: لَمّا قَدِمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْحِيرَة، رَكِبَ دَابَّتَهُ وَمَضَ إِلَى الْحَوْرُنَقِ، فَنَزَلَ فَاسْتَظَلَّ بِظِلِّ دَابَّتِهِ وَ مَعَهُ عُلامٌ لَهُ أَسُودُ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْكُونَةِ قَدِ اشْتَرَى نَخُلًا فَقالَ لِلْغُلامِ مَنْ هَذَا؟ فَقالَ لِلْغُلامِ مَنْ هَذَا؟ فَقالَ لِلرَّجُلِ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ لِلرَّبُونِيُّ فَقَالَ فِيهِ شِفَاءٌ. وَنَظُرَ إِلَى فَقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ السَّابِرِيُّ فَقَالَ فِيهِ شِفَاءٌ. وَنَظُرَ إِلَى السَّابِرِيُّ فَقَالَ هَذَا عِنْدَنا الْبِيضُ. وَقَالَ السَّابِرِيُّ فَقَالَ هَذَا عِنْدَنا الْبِيضُ. وَقَالَ لِلْمُشَانِ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ السَّابِرِيُّ فَقَالَ هَذَا عِنْدَنا الْبِيضُ. وَقَالَ لِلْمُشَانِ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ السَّابِرِيُّ فَقَالَ هَذَا عِنْدَنا أَمُ جِرْذَانَ.

١. كتاب العين: ج١ ص٢٠٣ (عنك).

٢. كتاب العين: ج١ ص٢٥٦ (علش).

٣. كتاب العين: ج٢ ص٣٣٨ (صلمع، صلفع).

٤. كتاب العين: ج٣ ص٧٠٣ (حوف).

وَنَظَرَ إِلَى الصَّرَفانِ فَقالَ: ما هَذا؟ فَقالَ الرَّجُلُ: الصَّرَفانُ. فَقالَ: هُوَ عِنْدَنا المَّجُوةُ وَ فِيهِ شِفاءٌ. \

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَسَاحٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرانَ عَلَيْهِ شَكا إِلَى عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرانَ عَلَيْهِ شَكا إِلَى رَبِّهِ تَعالَى الْبِلَّةَ وَالرُّطُوبَةَ، فَأَمَرَ الله تَعالَى أَنْ يَأْخُذَ الْهَلِيلَجَ وَ الْبِلِيلَجَ وَ الْإِلْيلَةِ عَلَى الْمُلْتَجَ فَيَعْجِنَهُ بِالْعَسَلِ، وَ يَأْخُذَه، ثمّ قالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ: هُو اللّهِ عَلْهِ اللّهِ عَلْهُ اللّهِ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ النّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

فإنّ الألفاظ المذكورة ـ على اختلافها؛ فبعضها أسماء أطعمة، وبعضها أسماء أدوية، وبعضها أسماء أدوية، وبعضها أسماء أمكنة ـ لها معاني معيّنة في بعض المناطق، ومعاني أخرى في غيرها، أو أنّ لها أسماء معيّنة في بعض القبائل، وأسماء أخرى في قبائل أخرى. وبما أنّ محلّ صدور الحديث هو المدينة المنوّرة غالباً؛ باعتبارها موطن أهل البيت عبيه ولذلك فإنّ الألفاظ المستخدمة فيها هي على لغة أهل الحجاز غالباً.

تأثير اختلاف المدن في الاستعمال على اختلاف الحديث

بما أنّ وظيفة أهل البيت علينة هداية الأمّة، فقد كانوا يتعرّضون لأسئلة مختلفة من أبناء

۱. الكافى: ج٦ ص٣٤٧ ح١٥.

۲. الکافی: ج۸ ص۱۹۳ ح۲۲۸.

٣. قرب الإسناد: ص٧٤.

المدن والقبائل المختلفة، وبطبيعة الحال فإنّ السائل يتكلّم بحسب لغة مدينته وقبيلته، لا بلغة الحجاز، وعلى الإمام عليه أن يبيّن له جواب سؤاله حسب استعماله للفظ، أو فقل: حسب ما يفهمه. فهذا ما ينتهى لاستعمال الأنمة عليه اللفظ الواحد بأكثر من معنى.

أضف إلى ذلك فإنّ مركز الشيعة ومحلّ تدوين الحديث هو الكوفة، فكان الشيعة يتوافدون على الأنمة به أيّام الحجّ والعمرة؛ لتجديد العهد بهم، والسؤال عن القضايا المختلفة التي تعنيهم. فإذا كان اللفظ مستعملاً في العراق بمعنى وفي الحجاز بمعنى آخر، فبطبيعة الحال سيستعمله السائل وفقاً لمعناه في العراق، ويجيبه الإمام على أساس هذا المعنى أيضاً. وبذلك سيكون اللفظ الواحد الوارد في الأحاديث مستعملاً وفق معناه في الحجاز تارة، ووفق معناه في الكوفة أخرى. وهذه النقطة تلعب دوراً في فهم هذه النصوص فهماً صحيحاً من جهة أ، وفي علاج الاختلاف المتصوّر بين جملة من الأحاديث من جهة أخرى.

وإليك فيما يلي بعض النماذج:

النموذج الأؤل

في الكافي: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعِيلَ، عَنِ الفَضْلِ بْنِ الكَجَاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَجَاجِ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَجَاجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَجَاجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الله

وفيه أيضاً: الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى أَنّه قَالَ: مَنْ شَرِبَهُ عَلَى أَنّه حَلالٌ خُلَّدَ فِي النّارِ، وَ مَنْ شَرِبَهُ عَلَى أَنّه حَرامٌ عُذَّبَ فِي النّارِ، وَ مَنْ شَرِبَهُ عَلَى أَنّه حَرامٌ عُذَّبَ فِي النّارِ، وَ مَنْ شَرِبَهُ عَلَى أَنّه حَرامٌ عُذَّبَ فِي النّارِ. ٢

وفي قبال ذلك رويت الأحاديث التالية أيضاً:

في الكافي: مُحَمَّد بن يَحْيَى، عَنْ أَحْمَد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّد بن يَحْيَى، عَنْ أَحْمَد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ إِسْماعِيلَ، عَنْ حَنانِ بْنِ سَدِيرٍ، قالَ: سَمِعْتُ رَجُلاً وَهُوَ يَقُولُ لاَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْةِ: مَا تَقُولُ فِي النَّبِيذِ؛ فَإِنَّ أَبِا مَرْيَمَ يَشْرَبُهُ، وَيَرْعُمُ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِشُرْبِهِ؟ فَقالَ: صَدَقَ أَبُو مَرْيَمَ، سَأَلَنِي عَنِ النَّبِيذِ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّه حَلالٌ، وَلَهُ بِشُرْبِهِ؟ فَقالَ: صَدَقَ أَبُو مَرْيَمَ، سَأَلَنِي عَنِ النَّبِيذِ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّه حَلالٌ، وَلَهُ يَسُلُهُ يَسُلُهُ عَنِ المُسْكِرِ مَا اتَّقَيْتُ فِيهِ أَحَداً؟ يَسْلُطاناً وَ لا غَيْرَه، قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَ : كلَّ مُسْكِرٍ حَرامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيسُوه فَقَلِيلُهُ حَرامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيسُوه فَقَلِيلُهُ حَرامٌ. "

۱. الكافي: ج٦ ص٣٩٢ ح١.

۲. الكافي: ج٦ ص٣٩٨ ح١١.

٣. الكافي: ج٦ ص٤١٥ ح١.

وفيه أيضاً: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيم، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَجّاجِ، قالَ: اسْتَأْذَنْتُ لِتعْضِ أَصْحابِنا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ اللهُ الله

فدل الحديث الأول على أنّ الخمر تتخذ من خمسة أشياء هي: العنب والزبيب والعسل والشعير والتمر، ويختلف اسمه باختلاف ما اتّخذت منه، فالعصير اسم للخمر المتّخذ من الكرم، والنّقيع للخمر المتّخذ من الزّبيب، وَ البِتعُ للخمر المتّخذ من العسل، والمِرزُ للخمر المتّخذ من الشعير، و«النبيذ» اسم للخمر المتّخذ من التمر. وعلى ذلك فالنبيذ محرّم، وكلّ ما ورد في حرمة الخمر والنهي عنه دالّ على حرمة النبيذ أيضاً. أو فقل: إنّ الآبات والروايات الناهية عن الخمر ناهية عن النبيذ أيضاً، كقوله تعالى:

﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الخَمْرُ وَ المَيْسِرُ وَ الأَنْصَابُ وَ الأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فاجْتَنِبُوه لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ `

ونظير الأحاديث التالية التي نهت عن شرب الخمر والمسكر:

عَلِيٌّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعِيلَ، عَنِ الفَضْلِ بْنِ شاذانَ،

١. الكافي: ج٦ ص٩٠٩ ح١١.

٢. المائدة: ٩٠.

جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ البَخْتَرِيِّ، وَ دُرُسْتَ، وَ هِسْامِ بْنِ سَالِم، جَمِيعاً عَنْ عَجْلانَ أَبِي صالِح، قالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ سَالِم، جَمِيعاً عَنْ عَجْلانَ أَبِي صالِح، قالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهُ مِنْ يَقُولُ: قالَ الله عَزَّوجَلَّ: مَنْ شَرِبَ مُسْكِراً أَوْ سَقاه صَبِيّاً لا يَعْقِلُ سَقَيْتُهُ مِنْ مَاءِ الحَمِيمِ، مُعَذَّباً أَوْ مَعْفُوراً لَهُ. وَ مَنْ تَرَكَ المُسْكِرَ ابْيَعْاءَ مَوْصاتي أَدْخَلْتُهُ الجَنَّة، وَسَقَيْتُهُ مِنَ الرَّحِيقِ المَخْتُوم، وَ فَعَلْتُ بِهِ مِنَ الكَرامَةِ ما أَفْعَلُ بِأَوْلِياني. \
أَفْعَلُ بِأَوْلِيانِي. \

وفي قبال هذه الأحاديث دل الحديثان الثالث والرابع على حلّية النبيذ، فكيف يمكن التوفيق بينهما ؟

الجواب: النبيذ لغة هو:

ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك. يقال: نبذت التمر والعنب: إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً، فصرف من مفعول إلى فعيل. ٢

وذكر ابن فارس في بيان المعنى الأصلي للجذر «نبذ» قائلاً:

النون والباء والذال أصل صحيح يدل على طرح وإلقاء. ونبذت الشيء أنبذه نبذاً: ألقيته من يدي. والنبيذ: التمر يلقى في الآنية، ويصب عليه الماء. يقال: نبذت أنبذ. "

وبه يتضح سبب إطلاق النبيذ على الخمر، وأنّه سمّي الخمر بالنبيذ؛ لأنّه ينبذ التمر في الإناء، ثمّ يصب عليه الماء. ولا ريب أنّ مجرّد طرح التمر والعنب وأشباههما في الإناء وصبّ الماء عليه ليس محرّماً، وليس هذا من الخمر في شيء، وإنّما المحرّم هو ما يبقى مدّة من

۱. الکافی: ج۲ ص۳۹۷ ح۷.

٢. مجمع البحرين: ج٣ ص١٨٨

٣. ترتيب مقاييس اللغة: ص٩٣٥ «نبذ».

الزمان بحيث يتحوّل إلى مسكر. ولهذا فإنّ الروايات الناهية عن النبيذ يراد بها ما كان منه مسكراً، والروايات التي وصفته بأنّه حلال يراد بها النبيذ الذي لم يتغيّر بعد إلى مسكر.

أو فقل: الماء الذي يلقى فيه التمر له حصّتان؛ إحداهما ما بقي فيه التمر مدّة حتى صار مسكراً. والآخر ما لم بقي مدة دون حدّ الإسكار؛ بأن بقي فيه مدّة قليلة كيوم أو ليلة. فجاءت الشريعة المقدّسة بتحديد وتقنين هذا النبيذ، فحرّمت المسكر منه خاصّة، وسوغت الباقي. فالمعيار في حرمة النبيذ هو الإسكار، لا مجرّد إلقاء التمر أو العنب في الماء، وهذا ما صرّحت به بعض الأخبار نظير الخبر التالي:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الحَكَمِ، عَنْ صَفُوانَ الجَمَالِ، قالَ: كُنْتُ مُبْتَلِى بِالنَّبِيذِ، مُعْجَباً بِهِ، قَقُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

وقد استعمل النبيذ في الروايات الشريفة بكلا معنييه، فما دلّ على حلّيته يراد به النبيذ غير المسكر، وما دلّ على حرمته يراد به النبيذ المسكر.

وبهذا يتّضح وجه الجمع بين الروايات السابقة، ويتّضح أنّ سبب الاختلاف بينها هـو

۱. الکافی: ج۲ ص۴۰۸ ح۷.

اختلاف أهل الكوفة عن أهل المدينة في استعمال النبيذ؛ فأهل المدينة يستعملونه بمعنى الماء الذي ألقي الماء الذي ألقي فيه التمر؛ ليحلو طعمه. وأهل الكوفة يستعملونه بمعنى الماء الذي ألقي فيه التمر وترك حتى صار مسكراً. وسبب اختلاف استعمالهما واضح؛ فبإنّ أهل المدينة يشربون مياه الآبار، وهي مياه مالحة أو مرّة أحياناً، فيلقون فيه التمر ليتغيّر طعمه ويصير مستساغاً. وأما أهل الكوفة فإنهم يشربون ماء الفرات العذب، ولا حاجة لهم لإصلاح طعم الماء، فإذا ألقوا التمر فيه فهو لجعله خمراً، وهذا ما جاء بيانه في بعض الروايات نظير:

عَنِ الكَلْبِيِّ النَّسَابَةِ، قالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيدِ، فَقالَ: حَلالٌ. فَلْتُ: إِنَّا تَنْبِدُه، فَنَظْرَحُ فِيهِ الْعَكَرَ وَ ما سِوَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ عَلَيْهُ: شَهُ، شَهُ؛ وَلْكَ الْخَمْرَةُ المُنْتِنَةُ. قالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِداكَ، فَأَيَّ نَبِيدٍ تَعْنِي؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمَدِينَةِ شَكَوْا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ تَعْبُرُ الماءِ، وَ فَسادَ طَبايْمِهِمْ، فَأَمْرَهُمُ أَفُلُ المَدِينَةِ شَكَوْا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ تَعْبُرُ الماءِ، وَ فَسادَ طَبايْمِهِمْ، فَأَمْرَهُمُ أَنْ يَنْبِذُ لَهُ، فَيَعْمِدَ إِلَى كَفِّ مِنْ مَنْ مَنْ فَيْ فَلْتُ: وَكَمْ كَانَ عَدَدُ التَّمَراتِ التَّتِي كَانَتْ تُلْقَى؟ قالَ: ما يَحْمِلُ الكَفُ. قُلْتُ: واحِدَةً وَ اثْتَنَيْنِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ: وُبُما كَانَتْ واحِدَةً وَ اثْتَنَيْنِ؟ فَقَالَ عَلَيْهُ فَا كَانَتْ الثَّذِينِ فَقَلْتُ وَكُمْ كَانَ يَسَعُ فَقَالَ عَلَى الثَّيْقِ مَا عَنْ مَاءً؟ ما بَيْنَ الأَرْبَعِينَ إِلَى الشَّمَانِينَ، إلَى ما فَوْقَ ذَلِكَ... الشَّنُ ماءً؟ ما بَيْنَ الأَرْبَعِينَ إِلَى الشَّمَانِينَ، إلَى ما فَوْقَ ذَلِكَ... الشَّيْ مَاءً؟ ما بَيْنَ الأَرْبَعِينَ إِلَى الشَّمَانِينَ، إلَى ما فَوْقَ ذَلِكَ... المَاسَلَةُ المُنْ المَّالِينَ ما قَوْقَ ذَلِكَ... المُسْتَعِينَ إِلَى الشَّمَانِينَ، إلَى ما فَوْقَ ذَلِكَ... المُنْ الشَعْرَاقِينَ المَّيْنَ المَّاسِنَةُ إِلَى الشَّالِينَ الْمَانِينَ الْمَالْمُ الْمَانِينَ الْمَانِينَ الْمَالِينَ عَلَى الْمُنْ الْمُنْ الْمُ الْمَانِينَ الْمُؤْلِقُ الْمُنْ الْمُؤْلِقُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُو

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنْ حَنانِ بْنِ سَدِيرٍ، قالَ: سَمِعْتُ رَجُلاً وَ هُوَ يَقُولُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ: ما تَقُولُ فِي النَّبِيذِ؛ فَإِنَّ أَبَا مَرْيَمَ يَشْرَبُهُ، وَ يَزْعُمُ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِشُرْبِهِ؟ فَقالَ: صَدَقَ أَبُو مَرْيَمَ، سَأَلَئِي عَنِ النَّبِيذِ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنّه حَلالٌ، وَ لَمْ يَسْأَلنِي عَنِ المُسْكِرِ.

۱. الکافی: ج٦ ص٤١٦ ح٣.

وغيرهما من الروايات ل.

فاستعمل النبيذ في هاتين الطانفتين بمعنيين مختلفين تبعاً لاختلاف معناه في الكوفة والحجاز. ونتيجة لبعدنا عن زمان صدور الحديث، وبعدنا عن هذه القرانن، نرى اختلاف هذه الروايات، مع أن المراد من كلّ طانفة منها غير المراد من الطانفة الأخرى، ولا اختلاف فيها.

#### تنبيه

لا ريب أنّ المعنى الرانج في الكوفة والأكثر استعمالاً لكلمة النبيذ في عصر الصادقين عليظًا هو «النبيذ المسكر»، ولهذا فإنّ المتبادر من هذه الكلمة بين أهل الكوفة هو النبيذ المسكر. ولهذا تعجب الراوي مما رواه أبو مريم، وسأل الإمام قائلاً: «ما تَقُولُ

١. الكافي: ج٦ ص٤١٥ ح١.

٧. نظير الرواية التالية: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ سَمِيدٍ عَنْ إبْراهِيمَ بْنِ أَبِي البِلادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غَيْرِ واحِدٍ حَضَرَ مَعَهُ قالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْةِ فَقُلْتُ: يا جارِيَةُ اسْقِينِي ماءً، فَقالَ لَها: اسْقِيهِ مِنْ نَبِيذِي، فَجاءَتْنِي بِنَبِيدٍ مِنْ بُسْرٍ فِي قَدَح مِنْ صُفْرٍ، قالَ فَقُلْتُ: إِنَّ أَهْلَ الكُوفَةِ لا يَرْضَوْنَ بِهَدا. قالَ: وَما القَعْوَةُ؟ قُلْتُ: الدّاذِيُّ. قالَ: وَما الدّاذِيُّ؟ فَقُلْتُ: قَمَالَ نَقِدْر. قالَ: وَما الدَّاذِيُّ؟ فَقُلْتُ: ثَمْلُ التَّغْرِ. قالَ: يَعْرَى بِهِ الإناءُ حَتَّى يَهْدِرَ النَّبِيدُ فَيَعْلِي، ثُمَّ يُسْكِرَ فَيَشْرَبُ. فَقالَ: هَذا حَرامٌ (الكافي: ج٦ صحح١٤).

فِي النَّبِيذِ! فَإِنَّ أَبَا مَرْيَمَ يَشْرَبُهُ، وَ يَزْعُمُ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِشُرْبِهِ؟ فَقَالَ: صَدَقَ أَبُو مَرْيَمَ، سَأَلَنِي عَنِ النَّبِيذِ فَأَخْبَرْتُهُ أَنّه حَلالٌ، وَ لَمْ يَسْأَلنِي عَنِ المُسْكِرِ»، فأوضح الإمام اللَّبِي للسائل أنّ بعض النبيذ مسكر، وبعضه ليس بمسكر، والمحرّم منه هو المسكر فقط.

والذي نريد التنبيه عليه هنا هو إنّنا قد نبتلى بنفس ما ابتلي به هذا الراوي، فنحمل اللفظ الوارد في الحديث على المعنى الرانج في مكان معيّن، ولا نأخذ بنظر الاعتبار استعماله بمعاني أخرى في مدن أخرى، ثمّ نحاول إبداء وجوه للجمع بين الأحاديث المختلفة. مع إنّنا لو دقّقنا النظر وراجعنا اللغة والأحاديث الأخرى لاتضح لنا معناه الذي استعمل فيه في ذلك الزمان، وارتفع التنافي، ولم تكن لنا حاجة لإبداء وجوه تبرّعية لعلاج الاختلاف.

# النموذج الثاني

روى الشيخ الكليني، عن عَلِيّ بن إبراهِيم، عَن أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَبْر، عَنْ مُعاوِيةَ بْنِ عَمّارٍ، قالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبدِ اللهِ عَلَيْهِ: إِنَّ النّاسَ يَـرْوُونَ أَنَّ النّبِيّ عَمْلِهِ عَلَيْهِ سَبعُونَ نَبِيّاً؟ فَقَـالَ: هُـوَ الّـذِي يُسَمُّونَهُ عِنْدَكُمُ الحِمِّصَ، وَ نَحْنُ نُسَمِّهِ العَدَسَ. \

وروى أيضاً: عَنْهُ (أي أحمد بن محمّد بن خالد)، عَنْ داوُدَ بُـنِ إِسْحاقَ الحَدَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بُنِ الفَيْضِ، قالَ: أَكَلْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَالَيْهِ مَرَقَةً بِعَدَسٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِداكَ، إِنَّ هَوُلاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ العَدَسَ قَدَّسَ عَلَيْهِ فَمانُونَ نَبَيّاً؟ قالَ: كَذَبُوا، لا وَ الله وَ لا عِشْرُونَ نَبَيّاً. أ

فذكرت الرواية الأولى أنّ العدس بارك عليه سبعون نبياً، ونفت الرواية الأخيرة ذلك، وبينهما اختلاف واضح، فما هو الوجه فيه؟

۱. الكافي: ج٦ ص٣٤٣ ح٢ ٢. الكافى: ج٦ ص٣٤٣ ح٤

قبل بيان العلاج نذكّر بأمرين:

ا. قد يقال بعدم الثمرة لأمثال هذا البحث؛ فسواء كان العدس مقدّساً مباركاً من قبل سبعين نبياً، أم لم يكن، فليس له دور فاعل في حياتنا، وعليه فالبحث فيه وفي أمثاله من تضييع العمر في ما لا فائدة فيه. قلنا: إنّ بعض الأمثلة قد لا يكون له دور فاعل في الحياة العمليّة، إلّا أنّ البحث فيه يفتح الآفاق أمام الطالب والباحث لعلاج الأحاديث المشابهة لها. مع أنّ البحث في المثال له ثمرة فقهيّة أيضاً؛ وهي معرفة مقدار التربة الحسينية التي يجوز تناولها والمقدّرة بحمّصة، فهل المقدار الذي يجوز تناوله من التربة بقدر العدسة أم بقدر الحمّصة؟ مضافاً إلى أنّه نافع في فهم الكتاب العزيز، حيث ورد فيه لفظ العدس في الآية الكريمة التالية:

﴿ وَ إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَاذْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَ فِثَانِهَا وَ فُومِها وَ عَدَسِها وَ بَصَلِها...﴾ \.

الواضح من لسان الرواية أنّ العدس لـه معنيان؛ أحدهما: الحمـص. والآخـر:
 العدس، إلّا أنّه لم يبيّن فيها سبب اختلاف إطلاقه علـى الحمّـص تـارة، وعلـى
 العدس أخرى.

ويحتمل أن يكون اختلاف الاطلاق لأحد الأسباب التالية:

أن يكون لفظ «العدس» بمنزلة اسم الجنس، وهو شامل للحمّص والعدس معاً. أن يكون لفظ «العدس» مشترك بين الحمّص والعدس.

أن يكون لفظ «الحمّص» مشترك بين الحمّص والعدس.

أن يطلق «العدس» على «الحمّص» مجازاً، دون العكس.

أن يطلق «الحمّص» على «العدس» مجازاً، دون العكس. أن يكون اختلاف الإطلاق بسبب عوامل أخرى.

و قد كتب العلامة المجلسي ألين في الجمع بين الروايتين المذكورتين، ما يلي:

نفي تقديس الأنبياء لا ينافي مباركتهم؛ فإنّ التقديس الحكم بالطهارة، و التنزه أو الدعاء له بالطهارة، وهذا معنى أرفع من البركة والنفع. و يحتمل أن يكون المراد بالعدس هنا غير ما أريد به في سائر الأخبار؛ فإنّه سيأتي أنّ العدس يطلق على الحمّص، وسيأتي إشعار بهذا الجمع فلا تغفل. أ

أقول: التقديس لغة هو التطهير والتبريك، قال ابن منظور في لسان العرب:

التقدِيس: التَّطْهِير والتَّبْريك. والقُدْسُ: البركة. ويقال: أَرض مقدَّسة؛ أَي مباركة. وحكى ابن الأعرابي: لا قَدَّسه الله؛ أَي لا بارك عليه. قال: والمُقَدَّس المُبارَك. ٢

والذي يظهر من مراجعة الاستعمالات المختلفة لكلمة «قدّس» هو استعمال التقديس بمعنى التبريك، فالوجه الذي ذكره العلامة المجلسي والله غير موافق للمعنى اللغوي لها. ولا يمكننا الموافقة عليه. نعم الاحتمال الذي أشار إليه أخيراً ستأتي دراسته. كما نقل فَلَيُّ وجها آخر عن المحقق الأردبيلي، وذلك عند كلامه عن تربة كربلاء والمقدار الذي يجوز تناوله منها، فقال:

الرابع: المقدار المجوّز للأكل، والظاهر أنّه لا يجوز التجاوز في كلّ مرّة عن قدر الحمّصة، وإن جاز التكرار، إذا لم يحصل الشفاء بالأوّل. وقد مرّ التصريح بهذا المقدار في الأخبار، وكان الأحوط عدم التجاوز عن مقدار

١. بحار الأنوار: ج٦٣ ص٩٥٩.

٢. لسان العرب: ج٦ ص١٦٨ (قدس).

عدسة؛ لما رواه الكليني - عن عَلِيّ بن إبراهِيم، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْر، عَنْ مُعاوِية بْنِ عَمّار، قالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ الله ع: إِنَّ النّاسَ يَرُوُونَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: إِنَّ العَدَسَ بارَكَ عَلَيْهِ سَبْعُونَ نَبِيّاً! فَقَالَ: هُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ عِنْدَكُمُ الحِمِّصَ، وَ نَحْنُ نُسَمِّيهِ العَدَسَ. وفي الصحيح عَنْ يُسَمُّونَهُ عِنْدَكُمُ الحِمِّصَ، وَ نَحْنُ نُسَمِّيهِ العَدَسَ. وفي الصحيح عَنْ رِفَاعَة، عنه ع: إِنَّ الله عزّوجل لَمّا عافَى أَيُّوبَ عِلَيْهِ، نَظَرَ إِلَى يَنِي إِسْرائِيلَ فَدِ ازْدَرَعَتْ، فَرَفَع طَرْفَهُ إِلَى السَّماء، وَ قالَ إِلَهِي وَ سَيِّدِي عَبْدُكَ أَيُّوبُ اللهُ عَزَو لَهُ الْمُنتَلَى عافَيْتُهُ وَ لَمْ يَزْدَرغ شَيْئًا وَ هَذَا لِيَتِي إِسْرائِيلَ زَرْعٌ فَأَوْحَى الله عَزَ وَ اللهُ عَلَى اللهُبْتَلَى عافَيْتُهُ وَ لَمْ يَزْدَرغ شَيْئًا وَ هَذَا لِيَتِي إِسْرائِيلَ زَرْعٌ فَأَوْحَى الله عَزَ وَ المُنتَلِي عَبْدُكَ أَيُوبُ عُلْمُ فَيْعًا عَلْمُ فَابُدُرُه وَ كَانَتْ سُبْعَتُهُ فِيها عِلْحَ اللهُ عَلَى العدس أيضاً، فيمكن أن يكون المراد بالحقصة في تلك الأخبار العدسة.

إلَّا أنَّه لم يوافق عليه وردَّه بقوله:

لكن العدول عن الحقيقة؛ لمحض إطلاقه في بعض الأخبار على غيره، غير موجّه. مع أنّ ظاهر الخبرين أنهم بالله كانوا يسمون الحمّصة عدسة، لا العكس، فتأمل. وكذا فهمهما الكليني حيث أوردهما في باب الحمص لا العدس. أ

وعلى هذا فإنه لم يذكر وجهاً مقبولاً للجمع بين الخبرين السالفين. ولم أجد من تعرّض للجمع بينهما غير من تقدّم. وبعد التأمل في الروايات والقرائن الموجودة اتضح سبب اختلافهما، ولبيانه ننبّه على بعض الأمور، هي:

١. بحار الأنوار: ج٥٧ ص١٦٠.

- ١. إنّ الروايتين المذكورتين مرويتان عن إمام واحد، وهو الإمام الصادق علية، وموضوعهما ليس من المواضيع التي تحتمل التقيّة؛ فليس هو عقائدياً، ولا فقهياً تختلف فيه آراء الفقهاء، وإنّما هو بيان فضيلة بعض الأطعمة، ومثل هذه المواضيع لا مسرح للتقيّة فيها، فكيف يتصوّر الاختلاف بالشكل المذكور وفي روايات الإمام الواحد؟!
- ٢. إذا أخذنا مسلك الشيخ الكليني وَ الله بنظر الاعتبار \_ وهو اختيار وإيراد طائفة واحدة من الروايات المختلفة \_ فإن إيراده للروايتين دليل على أنّه لم يفهم الاختلاف بينهما، خصوصاً وأنّ باب العدس والحمّص في موضع واحد من الكافي وبصورة متتالية، فمن البعيد جداً إيراده لرواية في باب وغفلته عنها في الباب التالى له.
- ٣. إدراج الرواية في باب وتحت عنوان معين كاشف عن فهم المحدّث لها، وبما أنّ الشيخ الكليني وَكُلْنَا أورد الرواية الأولى في باب الحمّص، والثانية في باب العدس، فالذي فهمه من العدس في الرواية الأولى غير ما فهمه منه في الرواية الثانية؛ ولهذا جعل كلاً منهما في باب يناسبه.
- إنّ البرقي ـ المتقدّم على الكليني ـ صنع نظير ما صنعه الكليني، وهو كاشف عن اتحاد فهمهما لها، فإذا فرضنا وقوع الشيخ الكليني وَ الله في الخطأ عند إدراج الروايات في أبوابها، فمن البعيد وقوع البرقي في نفس الخطأ.
- ٥. بعد التتبع في كتب اللغة لم أجد استعمال «العدس» في «الحمص» أو العكس،
   لا حقيقة ولا مجازاً، والموجود فيها بشأن الحمص هو ما يلي:

الحمص: جمع الحمصة، وهو حبة القدر. ١

الحِمُّصُ و الحِمِّصُ: حَبُّ القدر، قال أبو حنيفة: وهو من القطانيّ،

١. كتاب العين: ج٣ ص١٢٧ (حمص).

واحدتُه حِمَّصةٌ وحِمِّصة. ١

وأما العدس فقد اكتفى الخليل بقوله:

العدس: حبوب، الواحدة عدسة. ٢

وكتب ابن منظور:

العَدَسُ: من الحُبوب، واحدته عَدَسَة، ويقال له: العَلَسُ والعَدَسُ والعَدَسُ والبُلُسُ. "

ولا نجد في شيء منها إطلاق العدس على الحمص أو العكس.

٦. لم يرد لفظ «الحمص» في القرآن الكريم، وورد لفظ «العدس» في آية واحدة هي قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِثُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِها وَقِنَّائِها وَفُومِها وَعَدَسِها وَبَصَلِها فَالَ أَتُسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ... ﴾ أ

وهذا ما يشير إلى أهمّية العدس آنذاك. والسؤال المطروح هو: ما المراد بالعدس في هذه الآية هل هو ما نسميه اليوم بالعدس، أم ما نسميه بالحمّص؟

٧. الفقرة الأخيرة من الرواية الأولى أعني قوله: «هُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ عِنْدَكُمُ الحِمْسَ، وَنَحْنُ نُسَمِّيهِ العَدَسَ» ورد شبيهها في الرواية الثالثة من باب الحمّص من الكافي أيضاً ، وهو مؤيد لعدم الخلل في نقل الرواية الأولى، وعدم الخلل في العبارة

١. لسان العرب: ج٧ ص١٧ (حمص)، وانظر مجمع البحرين: ج٤ ص١٦٦ (حمص).

٢. كتاب العين: ج١ ص٣٢١ (عدس).

٣. لسان العرب: ج٦ ص١٣٢ (عدس).

٤. البقرة: ٦١.

٥. فورد فيها: «أَنْتُمْ تُسَمُّونَهُ الحِمُّصَ وَ نَحْنُ نُسَمِّيهِ العَدَسَ» (الكافي: ج٦ ص٣٤٣ ح٣).

المذكورة والتي هي أساس الاختلاف بين الروايتين.

٨. الدقة في العبارة الواردة في الروايتين المشار إليهما في النقطة السابقة يدلّنا على نقطة هامّة تعيننا في علاج الاختلاف المشار إليه، حيث ورد في روايتين من روايات باب «الحمّص» المضمون التالي: «هُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ عِنْدَكُمُ الحِمِّص، وننحنُ نُسَمِّيهِ العَدَس»، وهذا يعني أنّ الإمام يتكلّم عن شيء يسمّى في الحجاز بالعدس، وفي بلد المخاطب والراوي بالحمّص، فلابد من الفحص عن بلد الراوة الأصليين للروايتين المذكورتين وهما «مُعاوِية بْنِ عَمّارٍ» و «رِفاعَة»، فنقول: قال النجاشي في ترجمة «معاوية بن عمار» ما يلي:

معاوية بن عمار بن أبي معاوية خبّاب بن عبد الله الدهني مولاهم، كوفيّ، ودهن من بجيلة، وكان وجهاً في أصحابنا، ومقدّماً، كبير الشأن... ا

وأما «رفاعة» فقد وصفه الشيخ الطوسي في رجاله بقوله:

رفاعة بن موسى النخّاس، كوفي. <sup>٢</sup>

ونظيرها عبارة البرقي في رجاله". وهذا يعني أنّهما كوفيّان. ومن هنا يتضح سرّ تعبير الإمام عليّة بقوله: «هُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ عِنْدَكُمُ الحِمِّصَ، ونَحْنُ نُسَمِّيهِ العَدَسَ»؛ حيث إنّ ما يسمى بالحمّص في الكوفة، يسمّى بالعدس في الحجاز، وهذه النقطة هي المفتاح لعلاج الاختلاف، حيث إنّ كلّ متكلم يعتمد لغة بلده. وهذه الرواية أصلها نبويّ، والنبي من يتكلّم بلغة بلده الحجاز، فالمراد بالعدس فيها هو ما يسمّى بالحمّص في الكوفة.

١. رجال النجاشي: ص٤١٢ الترجمة ١٠٩٦.

٢. رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد الله / باب الراء اص ٢٠٥ الترجمة رقم ٢٦٣٢.

٣. رجال البرقى / أصحاب أبي عبد الله: ص ٤٤.

وبهذا يتضح لنا مغزى إيراد الشيخ الكليني للرواية في «باب الحمص» دون «باب العدس»، مع أن اللفظ الوارد فيها هو «العدس». بخلاف الرواية الأخرى والتي ورد فيها التعبير بالعدس أيضاً؛ حيث أوردها في «باب العدس» دون «باب الحمص». وهذا ما يكشف لنا عن دقة الشيخ الكليني وحذاقته في فهم الروايات من جهة، كما يبين لنا أهمية ملاحظة فهم القدماء في علاج الاختلاف بين الأحاديث من جهة أخرى.

وبهذا يتضح لنا أنّ سر اختلاف الروايتين في المثال، والسبب فيه هو حمل «العدس» فيهما على معنى واحد، مع تعدّد المراد منه. وبعبارة أخرى: إنّ الذي بارك عليه أو قدّسه سبعون نبياً هو الحمّص، والذي يسمى بلغة الحجاز عدساً، وإنّ الذي لم يبارك عليه هو العدس، وهذا ما يبيّن أهمّية الحمّص.

وبناء على ما ذكرناه فإنّ المراد من «العدس» في قوله تعالى: ﴿وَفُومِها وَعَدَسِها﴾ هو الحمّص أيضاً؛ لأنّ القرآن نزل بلغة الحجاز غالباً، ولعلّ ذكر العدس في سياق «الفوم» الذي هو الحنطة كاشف عن سبب كونه مباركاً ومقدّساً.

#### ملحق

قد يقال: إن الشيخ الكليني أورد الرواية التالية في «باب العدس» دون «باب الحمص»:

عَنْهُ (أي أحمد بن محمّد بن خالد)، عَنْ داوُدَ بْنِ إِسْحاقَ الحَـذَاءِ، عَـنْ مُحَمَّدِ بْنِ الفَيْضِ، قالَ: أَكَلْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ مَرَقَةً بِعَدَسٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِداكَ، إِنَّ هَوُلاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ العَدَسَ فَدَّسَ عَلَيْهِ ثَمانُونَ نَبِيّاً؟ قـالَ:

١. قال الشيخ الطوسي في تفسيره للآية «... اما الفوم فقال ابن عباس و ابو جعفر الباقر عليه و قتادة و السدي: انه الحنطة... و قال الفراء: و الجبائي و الازهري: هو الحنطة و الخبز، تقول العرب: فوم و التشديد اي اخبزوا لنا. و قال قوم: في الحبوب التي تخبز و هو مأثور» (التبيان في تفسير القرآن: ج١ ص ٢٧٥).

# كَذَبُوا، لا وَالله وَلا عِشْرُونَ نَبِيّاً. ا

فإن كان ما ذكرتموه صحيحاً لكان عليه إيرادها في «باب الحمص» لا «باب العدس».

الجواب: إنّ كلمة «العدس» استعملت في سؤال الراوي دون كلام الإمام عليه ولهذا فإنّ استعمال هذه الكلمة وفق معناها في الكوفة لا وفق معناها في الحجاز، ولهذا أورده الشيخ الكليني في «باب العدس». أو فقل: إنّ العدس في الكوفة هو المسمّى عندنا هذا البوم بالعدس، ولهذا أوردها الكليني في هذا الباب. وهذا ما يبيّن دقة الكليني في فهم الروايات و إدراجها في أبوابها المناسبة.

نعم الراوي للرواية هو «مُحَمَّدِ بْنِ الفَيْضِ»، ولم نعثر على التصريح ببلده، إلّا أنّه بقرينة كون تدوين الحديث في الكوفة، وكون معظم الرواة منها فالذي يقوى في الظن أنّه منها. ويمكن تأييده بفهم الشيخ الكليني ومحمّد بن خالد البرقي لها حيث أورداها في باب «العدس».

## خلاصة الدرس

- ١. لا ريب في اختلاف البلدان والقبائل في استعمال بعض الألفاظ، فهذه القبيلة أو هذه
   المدينة تستعمل الكلمة بمعنى يختلف عن معناها في المدينة أو القبيلة الأخرى.
- 7. أغلب الأحاديث صدرت في المدينة المنوّرة، فهي على لغة أهل الحجاز غالباً. لكن أهل البيت عليه الله البيت عليه المدينة وقت استعمال مدن أخرى أحياناً؛ نظراً لتعرّضهم لأسئلة من أبناء تلك المدن، وبطبيعة الحال فإنّ السائل يتكلّم بحسب لغة مدينته وقبيلته، لا بلغة الحجاز، وعلى الإمام أن يبيّن له جواب سؤاله حسب ما يفهمه.
- ٣. استعمال اللفظ وفق معناه في مدينة تارة، ووفق معناه في مدينة أخرى ثانية قـد يسبب

١. الكافي: ج٦ ص٣٤٣ ح٤.

- اختلاف الحديث ظاهراً؛ لإغفال الباحث هذه النقطة، وحمله اللفظ الوارد في الحديثين على معنى واحد، مع تعدد معناه.
- العدس» من جملة الألفاظ التي استخدمت بمعنيين؛ فاستخدم تارة بمعناه الراتج في الحوفة، الحجاز، وهو ما نسميه اليوم بـ«الحمص»، واستخدم أخرى بمعناه الراتج في الكوفة، وهو ما نسميه اليوم بـ«العدس»، وهذا ما تسبّب في اختلاف الحديث.
- ٥. هذا النوع من الاختلاف لا علقة له بأهل البيت بالله و راجع لخفاء القرائن الدالة على المعنى المقصود، وإغفال الباحث تعدّد معاني اللفظ في المدن المختلفة. بل إنّ جميع ما تقدم في الدروس والأبحاث السابقة هو كذلك أيضاً؛ فليس شيء من الاختلافات السالفة راجع لأهل البيت عليه ، بل جميعها راجعة لعوامل أخرى تقدّم بيانها.

## البحث والتحقيق

- ١. اذكر ثلاثة ألفاظ معاصرة يختلف استعمالها في المدن أو البلدان المختلفة.
- ٢. اذكر نموذجاً حديثياً استخدم فيه اللفظ وفق استعماله في مدينة، مع استعماله بمعنى آخر في غيرها.

# الدرس الخامس عشر

# لحاظ التقنين وأساليبه

#### أهداف الدرس

- ١. بيان معنى الإطلاق والتقييد ودورهما في اختلاف الحديث.
- ٢. بيان معنى العموم والخصوص ودورهما في اختلاف الحديث
  - ٣. بيان الفرق بين الإطلاق والعموم.

# الفصل الرابع: لحاظ أساليب البيان والتقنين

بعد الانتهاء من المراحل الثلاث الأولى لعلاج الاختلاف؛ أعني: دراسة صدور وحجّية الروايتين المختلفتين، ودراسة دقة متونهما، ودراسة معاني مفرداتهما، تصل بنا النوبة للمرحلة الأخيرة من مراحل علاج الاختلاف؛ وهي العواصل البيانية والتقنينية؛ حيث أشارت الروايات الواردة بشأن اختلاف المحديث إلى جملة من جذوره، بعضها راجع للجانب الصدوري، وبعضها راجع لعدم دقة الرواة، وبعضها راجع لفهم الرواة، وهذا ما بحثناه في الفصول الثلاثة السابقة. وأشار بعضها إلى الاختلاف بسبب التقيّة، أو العموم والخصوص، أو الإطلاق والتقييد، أو النسخ. وهو ما عبرنا عنه بالجانب التقنيني والأسلوب الرانج في تقنين الأحكام.

فإذا لم ينتج البحث ثمرته المطلوبة في المراحل السابقة، تصل النوبة لهذه المرحلة وهي لحاظ أساليب أهل البيت على الأحكام؛ كأن يكون بعض الأحاديث عاماً والآخر خاصاً، أو بعضها مطلقاً والآخر مقيداً. أو بعضها ناسخاً والآخر منسوخاً، أو أن بعضها صادر عن تقية؛ نتيجة للظروف السياسية الحاكمة على الكيان الشيعي.

#### ١. الإطلاق والتقييد

أحد الأساليب المستخدمة في بيان وتقنين الأحكام والقوانين هي الإطلاق والتقييد. ولا يراد بالإطلاق مجرّد عدم وجود القيد، وإنّما يراد به كون المتكلّم في مقام بيان تمام الخصوصيّات المطلوبة في المأمور به أو المنهيّ عنه، ومع ذلك لا يذكر قيداً. وفي قباله التقييد، وهو أن يكون الكلام مقروناً بذكر القيد. وهذا الأسلوب سائد بين العقلاء في بيان الأحكام والقوانين في الحياة الاجتماعية.

إيضاح ذلك أنّ الوالد تارة يقول لولده: «جنني بقلم»، من دون تقييده بنوع معيّن، أو بلون معيّن. وأخرى يقول له: «جنني بقلم حبر أزرق»، فالعرف يرى فرقاً بين الخطابين، ويرى المكلّف والمخاطب بالعبارة الأولى ممتثلاً للأمر فيما لو أتى بأي نوع من الأقلام، ومهما كان لون الحبر. بينما لا يراه ممتثلاً للأمر الثاني إلّا إذا جاء بالقلم ذي الخصوصيات المطلوبة. فالقسم الأول هو المسمّى بالإطلاق؛ لأنّ المأمور به مطلق العنان، بخلاف القسم الثاني؛ فإنّ المأمور محدّد ومقيّد بالإتيان بنوع خاص من الأقلام، ولهذا يعبّر عنه بالمقيّد.

هذا وقد كتب السيّد الشهيد محمّد باقر الصدرةُ لَيَّكُ في بيان معنى الإطلاق والتقييد قائلاً:

الاطلاق هو أنّ الشخص إذ أراد أن يأمر ولده بإكرام جاره المسلم، فلا يكتفى عادة بقوله: «أكرم الجار»، بل يقول: «أكرم الجار المسلم». وأمّا إذا

كان يريد من ولده أن يكرم جاره مهما كان دينه فيقول: «أكرم الجار»، ويطلق كلمة الجار؛ أي لا يقيدها بوصف خاص. ويفهم من قوله عندئذ أن الأمر لا يختص بالجار المسلم، بل يشمل الجار الكافر أيضاً. وهذا الشمول نفهمه نتيجة لذكر كلمة الجار مجردة عن القيد، ويسمى هذا بدالاطلاق»، ويسمى اللفظ في هذه الحالة «مطلقاً». وعلى هذا الأساس يعتبر تجرد الكلمة من القيد اللفظي في الكلام دليلاً على شمول الحكم. المعتبر تجرد الكلمة من القيد اللفظي في الكلام دليلاً على شمول الحكم. الم

فإذا كانت العبارة مطلقة كان فيها شمول لجميع مصاديق ذلك الموضوع؛ لأنّ عدم ذكر القيد يعني أنّ الذي يريده المتكلّم هو طبيعة الشيء من دون لحاظ قيد معيّن فيه، وإلّا لذكر القيد والخصوصيّات المطلوبة، وبما أنّه حكيم، ولم يذكر قيداً، فإذن تعلّق مراده بالطبيعة. وأما إذا ذكر قيداً معيّناً فهذا يعني أنّه دخيل في مراده، وأنّ مطلوبه هو الطبيعة المقيّدة بذلك القيد.

وليعلم أنّ الإطلاق والتقييد أمران رانجان في لغة القانون؛ سواء كان القانون ضمن نطاق ضيق وعلى مستوى الأسرة مثلاً، أم كان ضمن نطاق واسع وعلى مستوى المجتمع مثلاً؛ كما نشاهده في المجالس التشريعية في البلدان المختلفة. وسواء كان هذا القانون بشريّاً، أم إلهيّاً؛ فإنّ الأحكام الشرعية قوانين إلهيّة للفرد والمجتمع، وقد سلك الشارع المقدّس الأسلوب الرائج بين العقلاء في بيان الأحكام.

فإذا ورد حديثان؛ أحدهما مطلق، والآخر مقيد، دلّ الأول على أنّ المطلوب للشارع المقدّس هو نفس الطبيعة من دون قيد، أو فقل: أيّ فرد من أفراد الطبيعة. ودلّ الآخر على أنّ مراده بعض أفراد الطبيعة لا جميعها؛ تلك الأفراد التي تحمل تلك الصفة وذلك القيد، ولهذا يحصل التنافى والاختلاف بينهما. ومن نماذج ذلك:

١. دروس في علم الأصول للسيد محمد باقر الصدر: ج١ ص٨٣٠.

## النموذج الأوّل

في تهذيب الأحكام: المُحسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ العِيصِ بْنِ القاسِمِ، قالَ: سَألتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ طَالَةِ عَنِ البِيَعِ وَالكَسَائِسِ، يُصَلَّى فِيهِما؟ فَقالَ: نَعَمْ. اللهُ عَلْمَ فِيهِما؟ فَقالَ: نَعَمْ. اللهُ عَلْمَ فِيهِما؟ فَقالَ: نَعَمْ. اللهُ عَلْمَ فَيهِما؟ فَقالَ: نَعَمْ. اللهُ عَلْمَ فَيهِما؟ فَقالَ: نَعَمْ. اللهُ عَلْمَ فَيهِما؟ فَقَالَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمِ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى ال

في من لا يحضره الفقيه: وَقَالَ صَالِحُ بُنُ الحَكَمِ: سُئِلَ الصّادِقُ النَّهِ عَنِ الصَّلاةِ فِي البِيَعِ وَالكَنائِسِ، فَقَالَ: صَلِّ فِيها. قَالَ فَقُلْتُ: وَإِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ فِيها، أُصَلِّي فِيها؟ قَالَ: نَعَمْ؛ أَما تَقُرا القُرْآنَ: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلى يُصَلُّونَ فِيها، أُصَلِّي فِيها؟ قَالَ: نَعَمْ؛ أَما تَقُرا القُرْآنَ: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدى سَبِيلاً ﴾ `، صَلِّ إلى القِبلَةِ، وَدَعْهُمْ. ` شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدى سَبِيلاً ﴾ `، صَلِّ إلى القِبلَةِ، وَدَعْهُمْ. ` في الكافي: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ في البِيعِ اللهُ بْنِ سِنانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ اللهِ الشَّلاةِ فِي البِيعِ وَالكَنائِسِ، فَقَالَ: رُشَّ وَصَلِّ. قَالَ: وَسَأَلتُهُ عَنْ بُيُوتِ المَجُوسِ، فَقَالَ: وُسَأَلتُهُ عَنْ بُيُوتِ المَحْوسِ، فَقَالَ: وُسَأَلتُهُ عَنْ بُيُوتِ المَالَةُ وَسَالًا وَصَلِّ. أَنْ المَالِقُولَ الْمُعَلِّذِ وَلَى الْعَلْمُ وَسَلْ الْمُعْلَى الْمُعْلَاقِ فِي الْمُعْلَاقِ الْمُعْلِقِ وَالْمَالِي الْمُعْلَاقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِيقِ الْمُعْلَى الْمُعْلَاقِ الْمُعْلِيقِ الْمُ الْمُعْلِقِ الْمِيلِيقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِي الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمِيلِيقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمِيلِيقِ الْمُعْلِقِ الْمِيسَانِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمِيلِيقِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِيقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى ال

فدل الحديثان الأولان على جواز الصلاة في البيع والكنانس من دون قيد، و دل الحديث الثالث على جواز الصلاة فيها بعد رشها بالماء.

وفي مقام الجمع بينها ينبغي أن تلحظ السيرة العقلانية في التعامل مع أمثالها، فإذا ورد كلامان من شخص واحد، وكان أحدهما مطلقاً والآخر مقيداً، فإنّ العقلاء يرون حمل المطلق على المقيد؛ بمعنى أن نقيد إطلاق الكلام الأول بالقيد الوارد في الكلام الثاني، ويكون المراد النهائي للمتكلّم هو المقيد. فإذا قال أوّلاً: «ايتني بقلم» وقال ثانياً:

١. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٢٢٢ ح٨٢.

٢. الإسراء: ٨٤.

٣. من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٢٤٤ -٧٣١.

٤. الكافي: ج٣ ص٣٨٧ ح١.

«ايتني بقلم أزرق»، فإنّ العقلاء يقيدون إطلاق الأوّل بالقيد الوارد في الثاني، ويرون تعلّق إرادته وطلبه بالإتيان بالقلم الأزرق لا غير.

وفي المقام يحمل الإطلاق الوارد في الحديثين الأولين على التقييد الوارد في الحديث الثالث، ويكون المراد بها جواز الصلاة في البيع والكنائس بعد رشّها بالماء.

## النموذج الثاني

ني الكافي: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِينٍ، عَنْ حَمّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِينٍ، عَنْ زَرارَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِم، وَ أَبِي بَصِيرٍ، وَبُرَيْدٍ، وَالفُضَيْلِ، حَنْ أَبِي بَصِيرٍ، وَبُرَيْدٍ، وَالفُضَيْلِ، حَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْتِ فِي الشّاةِ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ الأَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ الأَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ الأَرْبَعِينَ شَيْءٌ...

في الكافي أيضاً: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعِيلَ، عَنِ الفَضْلِ بْنِ شاذانَ، وَ عَلِيُّ بْنُ إِسْراهِيمَ، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ السَّرْحُمَنِ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيء جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ السَّرِّحْمَنِ بُنِ الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَشَيْدِ، أنّه قالَ: لَيْسَ فِي الأَكِيلَةِ، وَلا فِي الرُّبَي مَن أَبِي عَبْدِ اللهِ عَشَيْدٍ، أنّه قالَ: لَيْسَ فِي الأَكِيلَةِ، وَلا فِي الرُّبَي مَن النَّيْنِ وَلا شاةِ لَبَنِ، وَلا فَحْلِ الغَنَم، صَدَقَةً. أُ

١. الكافي: ج٣ ص٤٣٥ ح١، تهذيب الأحكام: ج٤ ص٢٥ ح١، الإستبصار: ج٢ ص٢٢ ح١.

٧. قال في هامش الكافي (طبع دار الحديث): «الأكيلة: المأكولة، و هي غير الأكولة الّتي تسمّن للأكبل، و لكنّ الظاهر من كتب الفقهاء ترادفهما، و لعلّ الترادف في العرف، كما صرّح به يونس على ما نقل عنه السرخسي بقوله: «قال يونس رحمه الله: هي أي التي تسمّن للأكله هي الأكولة، و أمّا الأكيلة فهي التي تكثر تناول العلف، و لكن في عادة العوامّ أنّهم يسمّون التي تسمّن للأكبل الأكيلة». راجع: الصحاح، ج٤، ص١٦٧؛ النهاية، ج١، ص٨٥ (أكبل)؛ رياض المسائل، ج١، ص٨٦٧؛ الحدائق الناضرة، ج١١، ص١٢٠).

٣. قال في هامش الكافي (طبع دار الحديث): «قال الجوهري: «الرُبّى، بالضمّ على فُعْلى: الشاة التي وضعت حديثاً، و جمعها: رُباب بالضمّ، و المصدر: رِباب بالكسر، و هو قرب العهد بالولادة... و قال أبو زيد: الربّى من المعز، و قال غيره: من المعز و الضأن جميعاً، و ربما جاء في الإبل أيضاً». و قال ابن

فدلّت الرواية الأولى على أنّ الغنم إذا بلغت أربعين وجب فيها الزكاة، ومقدار زكاتها شاة، وقد أطلقت في عددها ولم تذكر خصوصية معيّنة في الشياه. ومقتضاها وجوب الزكاة في الغنم إذا بلغت العدد المذكور، أيّاً كانت صفتها. ودلّت الرواية الثانية على أنّ بعض الغنم لا زكاة فيها، فهي تخالف الرواية الأولى، كما لا يخفى؛ فلو كانت أربعين وكان بعضها بالصفات الواردة في الرواية الثانية ـ كما لو كان أحدها فحل الضراب \_ فمقتضى الرواية الأولى وجوب الزكاة فيها، ومقتضى الرواية الثانية عدم الوجوب.

ويتم الجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد، بأن يقال: إنّ المراد بالأربعين هو مما ليس بالصفات الواردة في الرواية الثانية.

## ٢. العموم والخصوص

لا ريب أنّ مراد المتكلّم تارة يكون شاملاً لجميع الأفراد والمصاديق، وأخرى خاصًا ببعضها، فإذا كان مراده من النوع الأول أمكنه بيان ذلك بأحد الأسلوبين التاليين:

أن يذكر الكلام مطلقاً، ومن دون تقييده بقيد معين.

أن يذكر الكلام مقروناً بأداة دالّة على الشمولية والعموم؛ نظير كلمة «كلّ».

الأثير: «الربّى: التي تربّى في الغنم لأجل الغنم. وقيل: هي الشاة القريبة المهد بالولادة». قال العلّامة الفيض: «أمّا ما في الحديث من تفسير الربّى فلم نجده في لغة، و العلم عند اللّه». قال صاحب الجواهر بعد ما نقل تفسير الفقهاء بأنّها الوالدة إلى خمسة عشر يوماً، أو إلى خمسين، و ما في اللغة بناتهم تفسير الربّى بذلك [أي ما في الحديث] لم نعثر على من فسّره به من الفقهاء و اللغويّين عدا الاستاذ في كشفه؛ لعلّه من الراوي و لذلك أعرض عنه الأصحاب، لكن عن الفقيه روايته: و لا في الربّى التي تربّى اثنين، فيتعيّن كونه من لفظ الإمام، و يمكن أن يكون الحذف فيه من النسّاخ». راجع: الصحاح، ج١، ص١٦٠؛ النهاية، ج٢، ص١٨٠ (ربب)؛ جواهر الكلام، ج١٥، ص١٥٨ - ١٦٠ و للمزيد راجع: مدارك الأحكام، ج٥، ص١٦٠؛ دخيرة المعاد، ج٣، ص٢٤؛ الحدائق الناضوة، ج١٢، ص٢٠٠).

٤. الكافى: ج٣ ص٥٣٥ ح٢، من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٢٨ ح ١٦٠٨.

أمّا النوع الأول فقد تقدّم بيانه في الفرع السابق. وأما النوع الثاني فهو موضوعنا في هذا الفرع.

توضيح ذلك أنّ بيان الشموليّة لجميع الأفراد يمكن بيانه في اللغة العربية بنحوين؛ أحدهما بمفاد الألفاظ الموضوعة لذلك. والآخر بلحاظ القرائن المكتنفة بالكلام، ومن خلال عدم ذكر القيد. أما الأوّل فإنّ بعض الألفاظ موضوعة في اللغة للدلالة على الشمول؛ نظير: «كل»، «جميع»، «تمام»، «كافّة». فإذا استخدم المتكلّم شيئاً من هذه الألفاظ كانت عبارته شاملة لجميع المذكورين بعدها. وأما النحو الثاني فهو أن يعتمد في بيان الشمولية على عدم ذكر القيد مع كونه في مقام بيان تمام الخصوصيّات، فإنّ عدم ذكره للقيد مع كونه في مقام بيان تمام الخصوصيّات، فإنّ عدم أو فقل: إرادة الشمولية.

وبعبارة أخرى: بيان الشمولية والعموم يتم بأحد طريقين: الأول إيجابي؛ وهو استعمال أداة العموم في العبارة. والثاني سلبي، وهو الاطلاق؛ أي عدم ذكر القيد. ا

ومن خلال ما ذكرناه يتضح أنّ دلالة العموم على الشمولية أوضح وأشدّ من دلالة الإطلاق عليها؛ لأنّ دلالة الإطلاق على الشمولية من خلال القرائن، وبطريق سلبي، بخلاف العموم؛ فإنّ دلالته على الشمول لتمام الأفراد من خلال الدلالة اللغوية. ولا ريب أنّ المفاد اللغوي أوضح من مفاد القرائن.

النقطة التي تثير السؤال هي أنّ المتكلّم قد يذكر الكلام مطلقاً ثمّ يقيّده، كما نجده في المحاورات العرفية، بل في أساليب التقنين، فهل له تقييد مراده إذا ذكر كلامه الأول عاماً، أم ليس له ذلك؟

الجواب: نعم له ذلك، وهذا أيضاً متعارف في المحاورات العرفية والقانونية، بـل هـو

١. انظر: دروس في علم الأصول ـ للسيد محمد باقر الصدر ـ: ج١ ص٨٤.

شائع في لغة القانون، فنجد وفرة هذا الأسلوب في النصوص القانونية، ولهذا إذا ألقينا نظرة على القوانين المقننة في المجالس التشريعية في بلدنا أو أي بلد آخر وجدنا أن بعض القوانين تُذكر بصورة عامّة، ثمّ يُستثنى منها بعض الطوائف والأفراد؛ فمثلاً في القوانين الخاصة بالتجارة تقنن القوانين بشكل عام وشامل لجميع الأفراد، ثمّ تذكر الاستثناءات في لوائح قانونية مستقلة.

وعلى هذا الأساس سار الشارع المقدّس فجعل بعض الأحكام عامّاً، وبعضها خاصّاً، ومن خلال جمع العامّ إلى الخاصّ نستنتج أنّ مراده هو العام المخصّص. وبعبارة أخرى: قد يتراءى الاختلاف بين العامّ والخاصّ، إلّا أنّ هذا التنافي والاختلاف لا أساس له بحسب عرف القانون، وإنّما يجب حمل العامّ على الخاصّ وتخصيصه به. ومن نماذج هذا الاختلاف:

# النموذج الأول

في الكافي: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمّادٍ، عَنْ رِبْعِيِّ، عَـنْ زُرارَةَ، عَنْ أَبِي عَنْ عَمْ وَرَةٍ، وَصاحِبُها أَعْلَمُ بِها حِـينَ تَتْرُلُ بِهِ.\
عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عِلْيَةٍ، قالَ: التَّقِيَّةُ فِي كلِّ ضَرُورَةٍ، وَصاحِبُها أَعْلَمُ بِها حِـينَ تَتْرُلُ بِهِ.\

في الكافي: ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِم، عَنْ أَبِي عُمَـرَ الأَعْجَمِـيّ، قَالَ: قالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ: يَا أَبَا عُمَرَ، إِنَّ نِسْعَةَ أَعْشَارِ الدِّينِ فِي التَّقِيَّةِ، وَلا دِينَ لِمَنْ لا تَقِيَّةَ لَهُ، وَالتَّقِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إلّا فِي النَّبِيذِ وَالمَسْحِ عَلَى الخُقَيْن. ٢

في المحاسن: عنه، عن أبيه، ومُحمّد بنِ عِيسَى اليَقطينيّ، عَن صَفوانِ بنِ

١. الكافي: ج٢ ص٢١٩ ح١٣، وانظر أيضاً: ص٢٢ ح١٨.

الكافي: ج٢ ص٢١٧ ح٢، المحاسن: ج١ ص٢٥٩ ح٣٠٩، الخصال: ج١ ص٢٢ ح٧٩، وسائل الشيعة: ج٢١ ص٢١٥ ح٤١٩.

يَحيى، عَن شُعَيبِ الحَدّاد، عَن مُحمّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن أبي جَعفَرٍ علَيْهِ، قال: إنَّما جُعِلت التَّقيَّة لِيُحقَنَ بِها الدِّماءُ، فَإذا بَلَغَ الدَّمَ فَلا تَقيَّة لَـ السَّمَ الدَّمَةُ الدَامِةُ الدَّمَةُ الدَامِةُ الدَّمَةُ الْعَامِ المَامِولَةُ الْمَامِينَ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلَمُ الْعَلِمُ الْعَامِي الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلَمُ

فدل الحديث الأول على أنّ التقيّة سانغة في جميع الضرورات، والدالّ على الشمولية هو الأداة «كلّ»، فهي لا تختصّ بضرورة دون أخرى. ودلّ الحديث الثاني على أنّ التقيّة سانغة في كلّ شيء سوى أمرين هما: شرب النبيذ، والمسح على الخفّين. وأوضح الحديث الثالث الهدف من تشريع التقيّة، وأنّها شرّعت من أجل حقن الدماء والحفاظ على الأرواح، وأنّ الأمر إذا وصل إلى القتل فلا تقيّة، فهو دالّ على أنّ التقيّة في جميع الأشياء سانغة إلّا في الدماء. فبينها اختلاف واضح.

إلّا أنّ هذا الاختلاف ناشئ عن إغفال العرف السائد في تقنين القوانين والأحكام، وإلّا فإنّه سرعان ما يزول ويضمحل بالالتفات إلى هذا عرف التقنين، وذلك بأن يقال: إنّ المراد منها جميعاً هو أنّ التقيّة في كلّ الضرورات ما لم تبلغ الدم، فإذا بلغت الدم فلا تقيّة عندئذ.

النموذج الثاني

في الكافي: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعاوِيّة بْنِ وَهُ الكافِي وَهْبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ مَثَلَّكُ : كلَّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ. '

في الكافي أيضاً: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنانٍ، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ جابِرٍ، قالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنانٍ، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ جابِرٍ، قالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ مُعَلِيهِ مَنْ اللهِ عَلَيْهِ مُنَا لَهُ عَرَّوجَلَّ بِهِ، فَأَنْفَقُوم فِيما نَهاهُمُ الله يَقُولُ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَخَذُوا ما أَمْرَهُمُ اللهُ عَرَّوجَلَّ بِهِ، فَأَنْفَقُوم فِيما نَهاهُمُ الله

١. المحاسن: ج١ ص٢٥٩ ح ٢١٠، بحار الأنوار: ج٣٩ ص٣٢٩.

٢. الكافي: ج٤ ص٢٦ ح٢.

# عَنْهُ، مَا قَبِلَهُ مِنْهُمْ. وَلَوْ أَخَذُوا مَا نَهَاهُمُ اللهُ عَنْهُ، فَأَنْفَقُوهِ فِيمَا أَمَرَهُمُ الله بِهِ، مَا قَبِلَهُ مِنْهُمْ، حَتَّى يَأْخُذُوهِ مِنْ حَقِّ، وَيُنْفِقُوهِ فِي حَقِّ. ا

فدلّ الحديث الأوّل على أنّ كلّ معروف صدقة؛ من دون أيّ قيد، وعليه فلا فرق بين أفراده، ولا فرق في المال الذي يبذله في المعروف؛ سواء كان حلالاً أم حراماً، كما لا فرق بين محلّ بذل المعروف؛ سواء كان فيما أحلّه الله أم فيما حرّمه. ودلّ الحديث الثاني على أنّ بعض البذل لا يعدّ معروفاً؛ فبذل المال الحرام في المعروف لا يعد معروفاً، كما أنّ بذل المال الحلال فيما نهى الله عنه لا يعدّ معروفاً. وعليه فليس كلّ معروف معروف.

إلّا أنّ هذا التنافي سرعان ما يرتفع ويزول إذا لاحظنا العرف القانوني في المجتمعات والبلدان المختلفة، حيث إنهم لا يرون تنافياً بين هذين القانونين، بل يرون لزوم تقييد العام بالخاص، ويكون المراد النهائي هو ما يستفاد من العام بعد تخصيصه. وعليه فالمراد من هذين الحديثين هو أنّ كلّ معروف صدقة فيما لو كان بالصفتين التاليتين: أن يكون المال المبذول حلالاً، وأن يكون المعروف في غير ما نهى الله عنه. فلو تصدّق من المال الحرام لم يكن معروفاً، كما أنّه لو بذل المال الحلال فيما نهى الله عنه لم يكن معروفاً أيضاً.

وهذا واضح في العرف القانوني؛ فإنّ المقنّن لا يقنّن ما يخالف قوانينه الأخرى؛ فإذا منع عن شيء مثلاً فلا يقنّن ما يسمح للفرد ارتكاب ذلك الشيء. ولنوضح ذلك بمثال: إذا قنّن المجلس الوطني قانوناً يقضي بمنح جميع التجّار الذين يسهمون في تصدير البضائع والصناعات الوطنية بعض الميزات؛ كرفع الضرائب والرسوم عما يستوردونه. وقنن قانوناً آخر يمنع المواطن عن التعامل التجاري بجميع أنواعه مع الدول المعادية كاسرائيل مثلاً.

۱. الکافی: ج٤ ص٣٢ ح٤.

فعلى الرغم من إنّ القانون الأول عام وشامل لجميع الأفراد، بما فيهم التاجر الذي يتعامل مع إسرائيل، إلّا أنّ العرف لا يفهم التنافي بين هذين القانونين، وإنّما يفهم من مجموع القانونين أنّ الميزات المذكورة خاصّة بالتجّار الذين يتعاملون مع الدول المسموح بالتعامل معها قانونياً. وإنّما لا يفهم العرف شمول القانون الأول للمتعامل مع إسرائيل؛ لأنّ المقنّن لا يسمح بانتهاك حرمة قوانينه الأخرى، فإذا قنّن قانوناً في مجال معيّن فهو يريد تطبيقه، ولا يسمح بمخالفته.

وعلى هذا الأساس فإنّ العامّ لا ينافي الخاص، وإنّما يحمل العامّ على الخاص، ويكون المراد الجدّي للشارع هو النتيجة النهانية بعد تخصيص العامّ.

## خلاصة الدرس

- المرحلة الرابعة من مراحل علاج الاختلاف هي لحاظ أسلوب أهل البيت عليه المرحلة الرابعة من مراحل علاج الاختلاف هي بيان الأحكام.
- ٢. الروايات التي تعرّضت لأسباب اختلاف الحديث ذكرت أموراً ترجع إلى أسلوب بيان الأحكام؛ كأن يكون بعض الأحاديث عامّاً والآخر خاصّاً، أو بعضها مطلقاً والآخر منسوخاً، أو روعي فيها بعض المصالح كالتقيّة.
- ٣. الإطلاق هو أنّ يكون الكلام خالياً ومجرّداً عن القيد مع كون المتكلّم في مقام بيان تمام ما له دخل في بيان مراده. وفي قباله التقييد، وهو أن يكون الكلام مقروناً بذكر القيد. فإذا ورد حديثان أحدهما مطلق، والآخر مقيّد، فقد يُتصوّر اختلافهما.
- ٤. مراد المتكلم إمّا خاص وإمّا عام وشامل لجميع الأفراد، فإن كان عاماً فله بيانه
   بأحد نحوين: أحدهما عدم ذكر القيد، وهو المسمى بالإطلاق. والآخر: أن

- يقرن كلامه بأداة دالّة على الشمولية والعموم لغة نظير كلمة «كل»، وهذا هو المسمى بالعموم.
- السيرة العقلانية في الجمع بين المطلق والمقيد، أو العام والخاص هي حمل المطلق على المقيد، والعام على الخاص؛ بمعنى تقييد إطلاق الكلام الأول بالقيد الوارد في الكلام الثاني، أو تخصيصه به، ويكون المراد النهائي للمتكلم هو المقيد أو الخاص.

#### البحث والتحقيق

- ١. هل الإطلاق والتقييد خاصّان في نطاق الأحكام الشرعية، أم شاملان لغيرها؟
- ٢. اذكر نموذجاً لاختلاف الحديث بسبب الإطلاق والتقييد، وأوضح كيفية تعاطي العلماء معه.
  - ٣. اذكر نموذجاً لاختلاف الحديث بسبب العموم والخصوص، وأوضح علاجه.

## الدرس السادس عشر

# دور التقيّة والنسخ في اختلاف الحديث

## أهداف الدرس

- ١. بيان معنى التقيّة ومسرحها في الروايات.
  - ٢. بيان دور التقيّة في اختلاف الحديث.
- ٣. بيان معنى النسخ ومسرحه في الروايات.
- بيان مقدار تأثير النسخ في اختلاف الحديث.

ذكرنا أنّ المرحلة الرابعة من مراحل علاج الاختلاف هي لحاظ أساليب البيان والتقنين، وقلنا إنّ هذه المرحلة تشمل نماذج عديدة من الاختلاف، هي: الإطلاق والتقييد، العموم والخصوص، والتقيّة، والنسخ. وتقدّم الكلام بشأن السببين الأولين منها، وبقي الكلام في الأخيرين. حيث أشار عدد من الروايات الواردة في اختلاف الحديث للتقيّة والنسخ باعتبارهما جذوراً لاختلاف الأحاديث، بل ورد في العديد من الروايات الإشارة للتقيّة، وهو كاشف عن أهمّيتها ودورها في علاج الاختلاف. نعم يمكن دراسة التقية من زوايا

عديدة، بعضها حديثي وآخر كلامي، إلّا أن الذي يهمّنا هنا هـو دور التقيّـة فـي اخـتلاف الحديث، وكيفيّة علاج الأحاديث المختلفة بسببها.

#### ٣. التقلة

أشرنا في الدروس الأولى إلى أنّ العقلاء يحاولون أن يكون كلامهم متناسقاً، لا يختلف بعضه مع البعض الآخر، وأنهم إذا تكلّموا بما يخالف بعضه البعض فهو إمّا عن قصورهم، وإمّا عن عمد. وما كان عن عمد، فهو إمّا عن تبدّل الرأي، وإمّا لمقتضيات الظروف المحيطة، ومن أبرز مظاهر القسم الأخير منها هو التقيّة. هذا على المجال العقلاني، وفي المحيط العرفي الاجتماعي.

وأما في محيط التشريع والتقنين، فقد أشارت الروايات الواردة عن أهل بيت النبوة إلى وجود هذا العامل في بعض المجالات، وأنّ السبب في اختلاف بعض الأحاديث يرجع إلى هذه النقطة، وإليك إيضاحه:

بعد رحيل النبي الأعظم الله إلى الرفيق الأعلى افترق المسلمون إلى طانفتين؛ إحداهما مدرسة أهل البيت عليه و الأخرى مدرسة الخلفاء، واختلفت المدرستان في المرجع الشرعي للأحكام، وبالتالي اختلفتا في بعض الأحكام الشرعية الفرعية. وبما أنّ زمام الحكم كان بأيدي مدرسة الخلفاء، فالفقه الذي تعمل الحكومة على ضونه وتروّج له هو فقه هذه المدرسة، وهو مخالف لفقه مدرسة أهل البيت في بعض المسائل والفروع.

وبطبيعة الحال فإنّ الحكومات لا تسمح بنشر ما يخالف الأسس التي تعتمدها، وبالتالي فإنّها لا تسمح لأهل البيت بالله بنشر معارفهم المخالفة لمدرسة الخلفاء. ولهذا فقد تعرّض أهل البيت بالله وأتباعهم لظروف قاسية ومضايقات شديدة، وخضعوا لرقابة أزلام الأنظمة الحاكمة، كما تعرّضوا للتشريد والسجن والتعذيب، بل والقتل كما تشهد

به كتب التاريخ.

من جهة أخرى فإنّ إحدى وظائف أهل البيت عليه هداية الأمّة، وبيان الأحكام الإلهيّة، فإذا أراد الإمام بيان الحكم الشرعي لمسألة معيّنة، وكان حكمها متّفقاً مع مدرسة الخلفاء لم يكن له محذور في بيانه. وأمّا إذا اختلف حكمها عما يقول به أتباع مدرسة الخلفاء فعندنذ يبيّن الإمام حكمها مع ملاحظة الظروف المحيطة به، فإذا سمحت له الظروف بيان حكمها الواقعي بيّنه، وإلّا أوضحه بنحو يدفع به الضرر عن نفسه أو عن شيعته، أو عنهما معاً.

بل قد يلحظ الإمام علية مصالح أوسع وأبعد مما تقدّم ذكره، فيحاول الحفاظ على الكيان الشيعي من خلال إلقاء الاختلاف بين الشيعة، وهذا ما أوضحته الرواية التالية:

في الكافي: أحمَدُ بنُ إدريس، عن مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّادِ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيَّ، عَن تَعلَبَة بنِ مَيمُونٍ، عن زُرارَة بن أَعْيَنَ، عن أبي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ، قالَ: سَأَلتُهُ عن مَسأَلَةٍ فَأَجابَني، ثمّ جاءَه رَجُلٌ فَسأَلَهُ عَنها فَأَجابَهُ بِخِلافِ ما أَجابَني، ثمّ جاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَأَجابَهُ بِخِلافِ ما أُجابَني وَأُجابَ صحاحِبي، أَجابَني، ثمّ جاءَ رَجُلانِ فَلتُ: يابنَ رَسُولِ اللهِ، رَجُلانِ مِن أهلِ المِراقِ، مِن فَلَمَا خَرَجَ الرَّجُلانِ فُلتُ: يابنَ رَسُولِ اللهِ، رَجُلانِ مِن أهلِ المِراقِ، مِن شيعَتِكُم، فَدِما يَسأَلانِ، فَأَجَبتَ كل واحِدٍ مِنهُما بِغَيرِ ما أَجبتَ بِهِ صاحِبَهُ؟ فَقَالَ: يا زُرارَةُ ، إنَّ هَذَا خَيرٌ لَنا، وَأَبقَى لَنا وَلَكُم، وَلَو اجتَمَعتُم عَلَى أمرٍ واحِدٍ لَصَدَّ فَكُمُ النّاسُ عَلَينا، وَلَكانَ أَقلَّ لِيقائِنا وَ بَقائِكُم. قالَ: شيعَلَى أمرٍ واحِدٍ لَصَدَّ فَكُمُ النّاسُ عَلَينا، وَلَكانَ أَقلَّ لِيَقائِنا وَ بَقائِكُم. قالَ: شيعَلَى أَمْ واحِدٍ لَصَدَّ فَكُمُ النّاسُ عَلَينا، وَلَكانَ أَقلَّ لِيَقائِنا وَ بَقائِكُم. قالَ: شيعَلَى المُروا وَهُم يَحُرُجُونَ مِن عِندِكُم مُحتَلِفينَ؟ قالَ: فَأَجابَني بِمِسْلِ جَوابٍ لَيهِ اللهِ عَلَى مِن عِندِكُم مُحتَلِفينَ؟ قالَ: فَأَجابَني بِمِسْلِ جَوابٍ أَبِهِ. الْهِ الْمَاسُ عَلَيْ اللهِ عَلْهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ عَلَى النّابِ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهِ الهِ

١. الكافي: ج١ ص٦٥ ح٥.

فصريح الرواية أن الإمام المائة قد يلقي الاختلاف بين الشيعة في مسألة واحدة بهدف الحفاظ عليهم من السلطات. وهذا من صور التقية المستخدمة في روايات أهل البيت المائد.

وإليك فيما يلى بعض الأمثلة لاختلاف الحديث بسبب التقيّة:

## المثال الأول

ذكرت الروايات الواردة في الطلاق جملة من الشروط لصحّته، منها أن يكون بمحضر شاهدين عدلين، فلو لم يكن شاهدا عدل لم يقع طلاق، ومن هذه الروايات:

في الكافي: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذِي كُمَ مُنْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَنَنَةَ، عَنْ بُكَيْرٍ، وَغَيْرِه، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ، قالَ: كلّ طَلاقٍ لِغَيْرِ العِدَّةِ فَلَيْسَ بِطَلاقٍ... وَإِنْ طَلْقَها لِلْعِدَّةِ بِغَيْرِ شَاهِدَيْ عَدْلٍ فَلَيْسَ طَلاقُهُ بِطَلاقٍ، وَلا تَجُوزُ فِيهِ شَهادَةُ النِّساءِ. ا

في الكافي أيضاً: عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قالَ: سَأَلْتُ أَبَا الحَسَنِ عَلَيْهِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ ما غَشِيَها، فَصْرٍ، قالَ: سَأَلْتُ أَبَا الحَسَنِ عَلَيْهِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ ما غَشِيَها، بِشَهادَةِ عَدْلَيْنِ! فَقالَ: لَيْسَ هَذَا بِطَلاقٍ. فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِداكَ كَيْفَ طَلاقُ السُّنَّةِ؟ فَقالَ: يُطَلِّقُها إِذَا طَهُرَتْ مِنْ حَبْضِها، قَبْلَ أَنْ يَغْشَاها، بِشَاهِدَيْنِ السُّنَةِ؟ فَقالَ: يُطَلِّقُها إِذَا طَهُرَتْ مِنْ حَبْضِها، قَبْلَ أَنْ يَغْشَاها، بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ كَمَا قالَ الله عَزَّوجَلَّ فِي كِتَابِهِ، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ رُدًّ إِلَى كِتَابِ الله

الكافي: ج٦ ص٦٦ ح١٧، تهذيب الأحكام: ج٨ ص٨٤ ح٦٧. ونظيره: «حُمَيْدُ بْنُ زِيادٍ عَنِ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَماعَةَ عَنِ ابْنِ دِباطٍ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْراهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنْهُ سَأَلَ أَبا جَعْفَرِ عَلَيْهِ عَنْ رَجُلٍ قالَ لامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ بائِنَةٌ، أَوْ بَنَّةَ، أَوْ بَنَةَ أَلُو بَيْنَةً، قَالَ بَعْفَرِ عَلَيْ قَلْ لامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ بائِنَةٌ، أَوْ بَنَّةٌ أَوْ بَنِينَةً، قَالَ عَلَيْ وَلَيْ العِدَّةِ بَعْدَ ما تَطْهُرُ مِنْ مَحِيضٍ ها قَبْلَ أَنْ يُحْوَلِ لَها فِي قُبْلِ العِدَّةِ بَعْدَ ما تَطْهُرُ مِنْ مَحِيضٍ ها قَبْلَ أَنْ يُجامِعَها أَنْتِ طالِقَ أَوِ اعْتَدُّي يُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّلاقَ وَ يُشْهِدُ عَلَى ذَلِكَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ » (الكافي: ج١ ص٦٩

عَزَّوَجَلَّ... نَقُلْتُ: فَإِنْ أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ ناصِيِيَيْنِ عَلَى الطَّلاقِ أَيَكُونُ طَلاقاً؟ فَقالَ: مَنْ وُلِدَ عَلَى الفِطْرَةِ أُجِيزَتْ شَهادَتُهُ عَلَى الطَّلاقِ، بَعْدَ أَنْ تَعْرِفَ مِنْهُ خَبْراً. \

فدل الحديث الأول على اشتراط وقوع الطلاق بمحضر شاهدين عدلين، وكذا الحديث الثاني. لكن ورد السؤال فيه عن شهادة الناصبي، فأجاب الإمام علية بقوله: «مَنْ وُلِدَ عَلَى الفِطْرَةِ أُجِيزَتْ شَهادَتُهُ عَلَى الطَّلاق مَبَعْدَ أَنْ تَعْرِفَ مِنْهُ خَيْراً»، وظاهره جواز شهادته، وبالتالي فهو عادل. مع أنّ الناصب لأهل البيت عليه ليس بعادل كما تدلّ عليه الروايات الكثيرة؛ نظير الروايتين التاليتين:

قالَ النَّبِيُ عَلَيْكَ : صِنْفانِ مِنْ أُمَّتِي لا نَصِيبَ لَهُما فِي الإسْلامِ: النّاصِبُ لأَهْلِ بَيْتِي حَزباً، وَ غالٍ فِي الدِّينِ، مارِقٌ مِنْهُ. ٢

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنِ الوَشَاءِ، عَمَّنْ ذَكَرَه، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ أَنّه كَرِم سُؤْرَ وَلَدِ الزِّنَا، وَ سُؤْرَ البَهُ ودِيِّ، وَ النَّصْرانِيِّ، وَ المُشْرِكِ، وَ كُلُّ مَا خَالَفَ الإسلام. وَ كَانَ أَشَدَّ ذَلِكَ عِندَه سُؤُرُ النَّاصِب. "
سُؤُرُ النَّاصِب. "

فمن ليس له نصيب في الإسلام ليس له حظ من العدالة أيضاً، ومن كان أسوأ حالاً من اليهودي والنصراني لا يمكن وصفه بالعدالة. مع أنّ المعتبر في صحّة الشهادة كون

الكافي: ج٦ ص٦٧ ح٦. ونظيره ما رواه الشيخان الصدوق والطوسي: «عَنْ عَبْدِ الله بْنِ المُغِيرَة قالَ: قُلْتُ لِلرِّضَاعِظَيِّة: رَجُلٌ طَلَق امْرَأَتُهُ وَ أَشْهَدَ شاهِدَيْنِ ناصِيتَيْنِ؟ قالَ: كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الفِطْرَة وَعُرِفَ بِالصَّلاحِ فِي لَلرِّضَاعِظَيِّة: رَجُلٌ طَلَق امْرَأَتُهُ وَ أَشْهَدَ شاهِدَيْنِ ناصِيتَيْنِ؟ قالَ: كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الفِطْرَة وَعُرِفَ بِالصَّلاحِ فِي نَفْسِهِ جازَت شَهادَتُهُ». (من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦ ح٢٩٨ ح٣ تهذيب الأحكام: ج٦ ص٤٨٨ ح٨٨).

٢. من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٤٠٨ ح٤٤٢٥.

٣. الكافي: ج٣ ص١١ ح٦.

الشاهدين عدلين بصريح الذكر الحكيم'، فما هو وجه الجمع بين هذه الروايات؟ وكيف نتعامل مع الرواية الثانية مع تصريح القرآن باعتبار شهادة العدلين، خاصة مع ورودها في أهم مصادر الحديث.

الجواب: هذه الروايات مروية عن الإمام الرضائية، وكان الإمام يعيش في ظروف تحكمها التقيّة كما لا يخفى؛ إذكان وليّاً للعهد، ومحاطاً من قبل الزمرة العبّاسية، والعبّاسيون مخالفون لمذهب أهل البيت ببيّة، فاستعمل الإمام التقيّة بشكل لطيف بحيث لا يمكن مؤاخذته بشيء، فقال: «كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الفِطْرَةِ وَعُرِفَ بِالصّلاحِ فِي نفسه عند الشيعة، نفسه جازَت شهادته أي، ومن المعلوم أنَّ الناصب لا يُعرف بالصلاح في نفسه عند الشيعة، وإنّما الذي يعرفه بالصلاح في نفسه هم غير الشيعة، ولهذا لا يرون بأساً في شهادته. وبهذا تنسجم الروايات مع الكتاب العزيز، ومع الروايات الأخرى الواردة في الأبواب العزيز، ومع الروايات الأخرى والتي تذمّ النواصب.

وبعبارة أخرى: لما كان الإمام في ظروف لا تسمح له بالتصريح بعدم قبول شهادة الناصبي، أوصل الفكرة للشيعي الموالي بأسلوب لطيف بحيث يفهم منه أنّ شهادة الناصب غير مقبولة، وفي نفس الوقت لا يعطي لأعدائه مأخذاً على نفسه، ولهذا لم يقل: «تقبل شهادة الناصب لأهل البيت»، وإنّما قال: «من عرف بالصلاح جازت شهادته»، وترك تطبيق هذا العنوان على المصاديق إلى المخاطب.

١. قال عز من قائل: ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُ إِذَا طَلَقَتُمُ النَّسَاءَ فَطَلْقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَ أَحْصُوا الْمِدَّةَ وَ اتَّقُوا الله رَبُكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلّا أَنْ يَأْتِينَ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَ يَلْكَ حُدُودُ الله وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ الله فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْرًا \* فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُ لَ فَأَسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فارِفُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فارِفُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فارِفُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ النَّهِم الآخِرِو وَ إِنْ اللهُ وَ الْيَوْمِ الآخِرِو وَ أَشْهِدُوا ذَوَيْ عَذْلٍ مِنْكُمْ وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ للهِ ذلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَ الْيَوْمِ الآخِرِو وَ مَنْ يَتَّى اللهُ وَالْيَوْمِ الْلَاحِيةِ وَالْمَوْقِ وَ اللّهُ هَا لَا عَلَيْهُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَ الْيَوْمِ الآخِرِو وَ مَنْ يَتَى اللهُ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ (الطلاق: ١و٢).

المثال الثاني

دلّ عدد من الروايات على جواز قراءة جزء من السورة في الصلاة منها:

في تهذيب الأحكام: وَ عَنْهُ، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِانِ بْنِ عُنْمانَ، عَمَّنْ أَخْبَرَه، عَنْ أَحَدِهِما عَلَيْهِ، قالَ: سَأَلْتُهُ، هَلْ تُقْسَمُ السُّورَةُ فِي رَكْعَتَيْن؟ فَقالَ: نَعَم، إِقْسِمْها كَيْفَ شِفْت. \

في تهذيب الأحكام أيضاً: المُحسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمانَ، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ الفَصْلِ، قالَ: صَلَّى بِنا أَبُو عَبْدِ اللهِ عَشْدِ وَأَبُو جَعْفَرِ عَشَةٍ، فَقَرَأُ بِقاتِحَةِ الكِتابِ وَآخِرِ سُورَةِ المائِدَةِ، فَلَمّا اللهِ عَشْبَةِ وَأَبُو جَعْفَرِ عَشَةٍ، فَقَرَأُ بِقاتِحَةِ الكِتابِ وَآخِرِ سُورَةِ المائِدَةِ، فَلَمّا صَلَّمَ التَقْتَ إِلَيْنا فَقالَ: أَما إِنِّى إِنَّما أَرَدْتُ أَنْ أُعَلِّمَكُم. '

وفي قبالها دلّ عدد آخر من الروايات على وجوب قراءة سورة بعد الحمد، منها:

في الكافي: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَحْمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حازِم، قالَ: قالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَكْتُوبَةِ بِأَقَلَّ مِنْ سُورَةٍ، وَ لا بِأَكْثَرَ."

فإن الطائفة الأولى تخالف الطائفة الثانية تماماً، ومصادر كلتا الطائفتين معتبرة، ولا خلل في نقل نصوصهما، وليس فيهما لفظ أو تركيب يحتمل التطوّر أو التغيّر في معناه خلال القرون السابقة، ولهذا تصل النوبة للمرحلة الأخيرة من مراحل علاج الاختلاف.

١. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٧٢ ح٣٩.

٢. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٢٩٤ -٣٩.

٣. الكافي: ج٣ ص١٤ ح١٢. ومن الروايات الدالة على ذلك أيضاً: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْماعِيلَ فالَ سالتُهُ قُلْتُ أَكُونُ فِي طَرِيقٍ مَكَّةَ فَنَذْ زِلُ لِلصَّلاةِ فِي مَواضِعَ فِيها الأَعْرابُ أَ نُصَلِّي المَكْتُوبَة عَلَى الرَّاحِنةِ فَتَقُرَأُ أُمَّ الكِتابِ وَحْدَها أَمْ نُصَلِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ فَتَقُرأُ فاتِحَة الكِتابِ وَحْدَها أَمْ نُصَلِّي عَلَى الرَّاحِلةِ فَتَقُرأُ فاتِحَة الكِتابِ وَ السَّورَة فَقَالَ إذا خِفْتَ فَصَلٌ عَلَى الرَّاحِلةِ المَكْتُوبَة وَ غَيْرَها وَإذا قَرَأْتَ الحَمْدَ وَسُورَةً أَحَبُ إِلَى وَلا أَرَى بِالَّذِي فَعَلْتَ بَأُساً» (الكافي: ج٣ ص٤٥٧ ح٥).

والاحتمالات المطروحة في هذه المرحلة عديدة، إلّا أنّ بعضها لا مجرى له في المثال كالعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، فيبقى البعض الآخر وهو التقيّة والنسخ.

أما التقيّة فالذي يشهد لها أو يدلّ عليها أمور؛ منها:

١. أن بعض الروايات في كلتا الطائفتين مروية عن الإمام الصادق المنه وهو عصر نشر الحديث وتدوينه من قبل المذاهب الإسلامية المختلفة، بالإضافة إلى كونه عصر تعدد المذاهب الفقهية.

7. أن احتمال النسخ في حكم من أحكام الصلاة كهذا الحكم الذي هو محل ابتلاء جميع المسلمين من أوائل البعثة وحتى عصر الإمام الصادق الشية (أواسط القرن الثاني)، بعيد للغاية؛ فالنسخ ـعلى القول به ـيعني أنّ المسلمين منذ أوّل البعثة وحتى عصر الصادق الشيخ كانوا يقرؤون في صلواتهم إمّا سورة كاملة، وإمّا جزءها، مع إنّنا نجد ما يدلّ على عدم جواز قراءة أقلّ من سورة أو أكثر في المروي عن الإمام الباقر الشيخة أيضاً.

٣. الذي يدعم احتمال التقيّة هو أنّ القول بإجزاء بعض السورة كان معروفاً بين فقهاء
 أهل السنة في القرن الأوّل والثاني، قال عبد الله بن قدامة:

(فصل) ولا تكره قراءة أواخر السور وأوساطها في إحدى الروايتين. نقلها عن أحمد جماعة؛ لأنّ أبا سعيد قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر. وعن أبي هريرة قال: قال لي رسول الله ص: «اخرج فناد في المدينة أنّه لا صلاة إلّا بقرآن، ولو بفاتحة الكتاب»، أخرجهما أبو داود. وهذا يدلّ على أنّه لا يتعيّن الزيادة. وروي عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وآخر الفرقان، رواه الخلال بإسناده. وعن إبراهيم النخعي قال: كان أصحابنا يقرأون في الفريضة من

١. انظر الإستبصار: ج١ ص٣١٤ الباب ١٧٣ بابُ أنَّهُ لا يُقْرَأُ فِي الْفَرِيضَةِ بِأَقَلَّ مِنْ سُورَةٍ وَ لا بِأَكْثَرَ مِنْها.

السورة بعضها، ثمّ يركع، ثمّ يقوم فيقرأ في سورة أخرى. ١ وقال ابن حزم:

وروينا عن أبي بكر وعمر أنّ كلّ واحد منهما صلى الصبح بالصحابة، فقرأ في الركعة مئة آية من آل عمران، ثمّ قرأ في الثانية باقي السورة. وصحة مثل هذا أيضاً عن ابن مسعود. وحدّثنا محمّد بن سعيد بن نبات، حدّثنا أحمد بن عبد البصير، حدّثنا قاسم بن أصبغ، حدّثنا محمّد بن عبد البلام الخشني، حدّثنا محمّد بن المثنّى، حدّثنا الهيثم بن عبيد الصيرفيّ، عن أبيه، عن الحسن البصري، قال: لقد غزونا خزوة إلى خراسان معنا فيها ثلاثمنة من أصحاب محمّد تأليله، فكان الرجل منهم يصلّي بنا، فيقرأ بالآيات من السورة ثمّ يركع، وعن ابن جريج، عن عطاء: يصلّي بنا، فيقرأ بالآيات من السورة ثمّ يركع، وعن ابن جريج، عن عطاء: أنّه إن قرأ في الركعة من صلاة الفرض آيات من بعض السورة؛ من أولها، أو من وسطها، أو من آخرها. قال عطاء: لا يضرّك؛ كلّه قرآن. ٢

الذي فهمه جملة من الفقهاء والمحدّثين من روايات الطائفة الأولى هو التقيّة،
 ولهذا أفتوا بوجوب قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الفريضة، قال الشيخ الطوسي الطاهد من المذهب واحدة،

الظاهر من المذهب أنّ قراءة سورة كاملة مع الحمد في الفرائض واجبة، وأن بعض السورة أو أكثرها لا يجوز مع الاختيار... و يجوز كلّ ذلك في حال الضرورة، وكذلك في النافلة مع الاختيار. "

مع أنّ الراوي للطائفة الأولى من الروايات المذكورة هو الشيخ الطوسي عَظْ ، وقد صرّح بأنّ الظاهر من المذهب هو قراءة سورة كاملة، فلولا صدورها تقيّة لأفتى بها.

١. المغني: ج١ ص٥٣٥.

٢. المحلى: ج٤ ص١٠٦.

٣. المبسوط في فقه الإمامية: ج١ ص١٠٧.

كما أورد الشيخ الحرّ العاملي جملة من الروايات الدالّة على جواز التبعيض تحت عنوان «بابُ جَوازِ تَبْعِيضِ السُّورَةِ فِي الفَرِيضَةِ لِلتَّقِيَّةِ» ، وأورد أخباراً أخرى ضمن أبواب أخرى وصرّح بعدها بأنّها تقيّ، ة أو لغير الفريضة .

وبهذا يتضح أنّ سبب اختلاف هذه الأخبار هو التقيّة.

#### تنبيه

لأجل دراسة احتمال التقيّة لابد من دراسة الأقوال الفقهيّة المعاصرة للإمام عليه الذي صدرت عنه الرواية؛ وذلك أنّ معنى التقيّة هو اتّقاء الإمام من شخص أو جماعة، وهذا الاتقاء لابد أن يكون ممن له تأثير اجتماعي أو ديني أو سياسي، ولا يكون الاتقاء ممن لا تأثير له على المستويات المذكورة، إذ لا موجب للخوف منه.

أو فقل: إنّ الأرضية الخصبة للتقيّة هي المسائل الخلافية بين الفقهاء والعلماء، باعتبار تأثيرهم الديني والاجتماعي، بل والسياسي؛ لأنّ الأمراء تابعون للعلماء في الكثير من القضايا الدينية. وأما المسائل التي لا خلاف فيها بين الفقهاء والعلماء فالطابع العامّ لها هو عدم كونها مسرحاً للتقيّة؛ نظير المسائل الأخلاقية، وإن كان بعضها مسرحاً للتقيّة فهو نادر.

وبهذا يتضح أنّ احتمال التقيّة لابدّ أن يبتني على أساس واضح، ولا يمكن طرح هذا الاحتمال في كلّ حديثين مختلفين لم نتمكن من التوفيق بينهما.

#### ٤. النسخ

النسخ في اللغة له معنيان؛ هما: الإزالة، والإثبات، فكتب الفيومي في بيانه قائلاً: نَسَخْتْ: الْكِتَابَ (نَسْخاً) \_ مِنْ بَابِ نَفَعَ ـ: نَقَلْتُهُ، و (انْتَسَخْتُهُ)، كَـذلِكَ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ. وكُلِّ شَيءٍ خَلَفَ شَيْناً فَقَدِ (انْتَسَخَهُ)؛ فَيُقَالُ: (انتَسَخَتِ)

١. وسائل الشيعة: ج٦ ص٤٦.

دقال في موضع منها «أَقُولُ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى النّافِلَةِ أَوْ عَلَى التَّقِيَّةِ» (وسائل الشيعة: ج٦ ص٤٥).

الشَّـمْسُ الظِّلَّ، والشَّـيْبُ الشَّبَابَ؛ أَي أَزَالَـهُ. وَكِتَـابٌ (مَنْسُوخٌ) و (مُنْنَسَخٌ): مَنْقُولٌ. و (النُّسْخَةُ): الْكِتَابُ الْمَنْقُولُ، وَ الْجَمْعُ: (نُسَخٌ)؛ مِثْلُ: غُرْفَةٍ وَ غُرَفٍ. وكتَبَ الْقَاضِي (نُسْخَتَيْنِ) بِحُكْمِهِ؛ أَي كِتَابَيْنِ. ا وكتب الراغب في هذا الشأن قائلاً:

النَّسْخُ: إِذَالَةُ شَيءٍ بِشَيءٍ بِتَمَقَّبُهُ؛ كنَسْخِ الشَّمْسِ الظّلّ، والظّلّ الشمس، والشَّبْبِ الشّبَاب. فَتَارَةً يُفْهَمُ منه الإزالة، وتَارَةً يُفْهَمُ منه الإثباتُ، و تَارَةً يُفْهَم منه الأمْرَانِ. و نَسْخُ الكتاب: إزالة الحُكْمِ بحكم يَتَمَقّبُهُ؛ قال تعالى: في منه الأمْرَانِ. و نَسْخُ الكتاب: إزالة الحُكْمِ بحكم يَتَمَقّبُهُ؛ قال تعالى: فما نسّخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسْبِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها ﴾ [البقرة / ١٠٦] قيل: معناه ما نُزيل العمل بها، أو نحذِفها عن قلوبِ العباد، و قبل: معناه: ما نُوجِده و ننزّله؛ من قولهم: نسّختُ الكتابِ... و نسّخُ الكتابِ: نقُلُ صُورته المجرّدة إلى كتابٍ آخرَ، و ذلك لا يقتضي إزالة الصُّورة الأولى بل يقتضي إثباتَ مثلها في مادّةٍ أُخْرَى، كاتّخَاذِ نَقْشِ الخَاتِم في شُمُوعٍ يقتضي إثباتَ مثلها في مادّةٍ أُخْرَى، كاتّخَاذِ نَقْشِ الخَاتِم في شُمُوعٍ كثيرة... ٢

وهو في الاصطلاح لا يعني إلّا الإزالة، فكتب آية الله الشيخ هادي المعرف تَرَاطُكُمُ في تعريفه قائلاً:

هو رفع تشريع سابق -كان يقتضي الدوام بحسب ظاهره - بتشريع لاحق، بحيث لا يمكن اجتماعهما معاً، إمّا ذاتاً؛ إذا كان التنافي بينهما بيّناً، أو بدليل خاص؛ من إجماع أو نصّ صريح. "

وعرّفه في معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية نقلاً عن التعريفات بما يلي:

١. المصباح المنير: ج٢ ص٢٠٢ (نسخ).

٢. مفردات الفاظ القرآن: ص٨٠١.

٣. التمهيد في علوم القرآن: ج٢ ص٢٦٧.

هو بيان انتهاء الحكم الشرعيّ في حقّ صاحب الشرع، وكان انتهاؤه عند الله تعالى معلوماً، إلّا أنّ في علمنا كان استمراره ودوامه، وبالناسخ علمنا انتهاءه، وكان في حقّنا تبديلاً وتغييراً. \

ولإيضاح بعض زوايا البحث نشير إلى بعض النقاط:

- ا. لا كلام لنا عن النسخ الواقع في القرآن، جملة وتفصيلاً ، وإنما كلامنا عن خصوص النسخ في الحديث.
- ٢. دلّت بعض الروايات على وقوع النسخ في الحديث، بل عدّته من أسباب اختلاف الأحاديث؛ نظير ما رواه الكليني بسنده عن «مُحَمَّدِ بن مُسْلِم، عن أبي عبد اللهِ علية، قالَ قُلتُ لَهُ: ما بالُ أقوام يَروُونَ عن فُلانٍ وَ فُلانٍ عن رَسُولِ اللهِ علية لا يُتَّهَمُونَ بِالكَذِبِ، فَيَجِيءُ مِنكُم خِلافُهُ؟ قالَ: إنَّ الحَديثَ يُنْسَخُ كَما يُنْسَخُ القُرْآنُ». "
- ٣. اتّفق المحدّثون على وقوع النسخ في بعض الأحاديث الإسلامية، بل ادّعي الإجماع على وقوعه في القرآن والحديث النبوي<sup>3</sup>. واختلفوا في وقوعه في أحاديث أهل البيت بالله في فيرى البعض أنّه شامل لأحاديث الأنمة بالله في ويرى

١. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ج٣ ص٤١١.

٢. من أراد الاستزادة بشأن النسخ في القرآن فليراجع الكتب الخاصة بعلوم القرآن، نظير التمهيد في علوم القرآن.

٣. الكانى: ج١ ص٦٤ ح٢.

٤. فكتب فخر الدين الطريحي: «هو في القرآن والحديث النبوي إجماعي من أهل الإسلام». انظر: مجمع البحرين: ج٢ ص٤٤٤ (نسخ).

٥. قال السيد الأستاذ: إنّ الشيخ الصدوق رَهِ على يرى ذلك، فإذا اختلفت روايتان ولم يمكن الجمع بينهما، فهو يعمل برواية الإمام المتأخّر. ولعل الرواية التالية تدلّ عليه: «وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُعنسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ: إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوْلِكُمْ

البعض عدم وقوعه فيها؛ فكتب الشيخ الحرّ العاملي بعد نقل الحديث المشار إليه آنفاً:

هَذَا مَخْصُوصٌ بِحَدِيثِ الرَّسُولِ مَنْ النَّسُولِ مَنْ الْأَيْمَةِ عِلَيْهُ كَاشِفاً عَنِ النَّاسِخ. ال

- البيت بالله النسخ نادرة، وخاصة على القول بعدم وقوعه في أحاديث أهل البيت بالله ولهذا يصعب العثور على مصاديق لاختلاف الحديث بسبب النسخ؛ لطول الفاصل الزمني بيننا وبين صدور الحديث وضياع جملة من القرائن الدالة عليه، مضافاً لغربلة الحديث في القرون السالفة.
- تتبعنا العديد من الكتب الفقهية والحديثية للعثور على مصداق للنسخ المؤدي
   لاختلاف الحديث فلم نعثر عليه. والنصوص التي ادّعي نسخها مما لا وثوق لنا
   بنسخها، فضلاً عن كونها سبباً لاختلاف الحديث. ١

وأخيراً فقد أوردنا هذا البحث لدلالة الروايات على أنّه من أسباب اختلاف الحديث، ولولا ذلك لما كان لإيراده وجه مقبول.

## خلاصة الدرس

 التقيّة أحد الجذور المهمّة لاختلاف الحديث؛ وفق ما دلّت عليه الروايات الواردة في اختلاف الحديث.

وَحَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ بِأَيُهِمَا نَأْخُذُ؟ فَقَالَ: خُذُوا بِهِ حَتَّى يَبُلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ، فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَخُذُوا بِعَ خَدُوا بِهِ حَتَّى يَبُلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ، فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَخُدُوا بِقَوْلِهِ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ عِنْ إِنَّا وَالله لَا نُدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيمَا يَسَمُكُمْ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: خُذُوا بِالْأَخْدَثِ» (الكافي: ج١ ص٦٧ ح٩).

١. وسائل الشيعة: ج٢٧ ص١٠٨ بعد الحديث ٣٣٣٣٧.

٢. لمزيد الاطلاع راجع: «نسخ حديث، امكان و محدوده آن/ علي أكبر كلانتري»، مجلة علوم حديث
 (باللغة الفارسية)/ معهد الملوم الإنسانية والمطالعات الثقافية، المدد الرابع من السنة ١٤، ص٣٧.

- التقية نتاج طبيعي للظروف التي عاشها أهل البيت وأشياعهم؛ حيث تعرضوا
   لضغوط لا تسمح لهم ببيان عقائدهم وممارسة شعائرهم.
- ٣. إذا تكلّم أهل البيت على ضوء التقيّة، فإنهم قد يتركون في كلامهم بعض اللمسات
   والإشارات التي يفهمها الشيعي والموالي فيعرف أنّ كلام الإمام تقيّة.
- الأمور الضرورية في معرفة التقيّة هي معرفة أجواء صدور الروايات، والأقوال
   الفقهية والعقيدية السائدة في عصر صدور الحديث.
- مسرح التقيّة هو الروايات الفقهية والعقيدية وما شابهها، وأما الروايات الأخلاقية
   وما شابهها مما لا اختلاف فيه بين المذاهب الإسلامية فليست مسرحاً للتقيّة.
- آشارت الروايات إلى أنّ النسخ يمثّل أحد أسباب اختلاف الحديث. والمراد به هو
   انقضاء زمان الحكم، وحلول حكم جديد.
- ٧. اختلف المحدثون في حدود النسخ، بين قائل باختصاصه بأحاديث النبي اللهاه،
   وبين قائل بشموله لأحاديث أهل البيت بالهاه.

#### البحث والتحقيق

#### ١. ارفع اختلاف الحديثين التاليين:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، قَالَ: سُيْلَ الرِّضَاعِ اللَّهِ عَنْ جُعُفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي وَيْدٍ، قَالَ: لا تُصَلِّ فِيها. الرِّضَاعِ اللَّهِ عَنْ جُلُودِ الثَّعَالِبِ الذَّكِيَّةِ. فَقَالَ: لا تُصَلِّ فِيها. اللَّهِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ عَنِ الصَّلاةِ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ، فَقَالَ: إذا كانتُ ذَكِيَّةً فَلا تَأْتُهُ عَنِ الصَّلاةِ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ، فَقَالَ: إذا كانتُ ذَكِيَّةً فَلا تَأْسَ. '

۱. الإستبصار: ج۱ ص۲۸۱ ح۲.

٢. الإستبصار: ج١ ص٣٨٢ ح٥.

- اذكر نموذجاً لاختلاف الأحاديث الفقهية بسبب التقيّة، مع بيان الأقوال الفقهية لأهل السنة في عصر النصوص المذكورة.
- ٣. اذكر نموذجاً لاختلاف الأحاديث العقيدية بسبب التقيّة مع بيان أقوال أهل السنة السائدة في عصر النصوص المذكورة.
  - ٤. اذكر مقالين حول النسخ في الحديث، وأوضح أهم محاورهما.

## المصادر والمراجع

- ١. القرآن الكريم.
- الاختصاص، محمد بن محمد المفيد (١٣ ٤ق)، تحقيق على أكبر الغفاري ومحمود المحرمي الزرندي، نشر: الموتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ايران، قم، ١٤١٣ق.
  - ٣. اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي (٤٠٢هـ).
- ٤. أسباب اختلاف الحديث، محمد إحساني فر، دار الحديث، الطبعة الاولى، ١٤١٧ق.
- ٥. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوى الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى ١٣٩٠ق.
- ٦. الاعتقادات في دين الإمامية، الشيخ الصدوق (٣٨١ه ق)، تحقيق: عصام عبد السيد،
   الطبعة الثانية، ١٤١٤ ـ ١٩٩٣م، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- ٧. أعلام الدين في صفات المؤمنين، الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ق ٨)، تحقيق
  ونشر: مؤسسة آل البيت بالله الحياء التراث. قم.
- ٨. إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسي (٤٨ ٥ ه ق)، تحقيق:
   مؤسسة آل البيت بالله لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ربيع الأول ١٤١٧، ستارة قم.

- ٩. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين (المتوفى ١٣٧١ق)، تحقيق: تحقيق وتخريج:
   حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات \_ بيروت \_ لبنان.
- ١٠. الأمالي: محمد بن علي بن بابويه الصدوق (٣٨١ق)، نشر: كتابچي، طهران،
   الطبعة السادسة ١٣٧٦ ش.
- الأمالي للطوسي، محمد بن الحسن الطوسي (٢٠٥ق)، نشر: دار الثقافة، قم،
   الطبعة الأولى ١٤١٤ق.
- ۱۲. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (۱۱۱۱ه)، تحقيق عدد من المحققين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ق.
- ١٣. البداية في علم الدراية، الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي (٩٦٦ ق): قم،
   نشر: محلاتي ١٤٢١ق.
- ١٤. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد، محمد بن الحسن الصفار (٢٩٠ ق)، تحقيق: محسن بن عباس علي كوچه باغي، نشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة الثانية، ٤٠٤ ق.
- 10. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥ ق)، تحقيق: على الهلالي وعلى السيري، دارالفكر - بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٤ق.
- ١٦. تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية \_
   بيروت لبنان.
- 10. النبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي (٣٠٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، طبع ونشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، رمضان المبارك ٩٠٠١.
- ١٨. تحف العقول، حسن بن علي بن شعبة الحراني (القرن ٤)، تحقيق: علي اكبر الغفاري،
   مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثانية ٤٠٤ق.

- 19. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي (٩١١ ق)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢. ترتيب مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، ترتيب وتنقيح علي العسكري ـ حيدر المسجدي، مركز دراسات الحوزة والجامعة، قم، الطبعة الأولى عام ١٣٨٧ش.
- ۲۱. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي (۳۲۰ه)، تحقيق هاشم رسولي المحلاتي، المطبعة العلمية، طهران، الطبعة الاولى ۱۳۸۰ق.
- ٢٢. تفسير القمي، على بن ابراهيم القمي (القرن ٣)، تحقيق طيب الموسوي الجزائري،
   دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة، ٤٠٤ ق.
- ۲۳. التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف
   الدين النووى (٦٧١ ق)، دار الجنان، بيروت.
- ٢٤. التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفت (١٣٨٥ ش)، مؤسسة النشر
   الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
- ۲۵. تهذیب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي (۲۰ه)، تحقیق حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامیة، طهران، الطبعة الرابعة ۱٤۰۷ق.
- ۲۲. التوحید، محمد بن علي بن بابویه الصدوق (۳۸۱ق)، تحقیق: هاشم الحسیني،
   مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسین، قم، الطبعة الاولی ۱۳۹۸ق.
- ۲۷. ثواب الأعمال، محمد بن علي بن بابويه الصدوق (۳۸۱ق)، دار الشريف الرضي،
   قم، الطبعة الثانية ۲۰۱ق.
- ۲۸. الجعفريات، محمد بن محمد بن الاشعث (القرن ٤)، مكتبة نينوى الحديثة،
   طهران، الطبعة الاولى.
- ٢٩. جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام، محمد حسن النجفي ( ١٢٦٦ه) الطبعة
   الثالثة، ١٣٦٧ه ش، دار الكتب الاسلامية، طهران.

- ٣٠. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، يوسف البحراني (١١٨٦ هـ)، مؤسسة
   النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
- ٣١. الحياة، محمد رضا الحكيمي و محمد الحكيمي وعلى الحكيمي (معاصرون)،
   مكتب نشر الثقافة الاسلامية، طهران، الطبعة السادسة ١٤١١ق.
- ٣٢. الخصال، محمد بن علي بن بابويه الصدوق (٣٨١ق)، تحقيق علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الاولى ١٣٦٢ ش.
- ٣٣. الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي (٢٦٠ هـ)، تحقيق: عدد من المحققين، جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
- ٣٤. دراسات في علم الدراية، على أكبر غفاري (معاصر)، الطبعة الأولى، ١٣٦٩ه ش، نشر جامعة الإمام الصادق المسلخة، طهران.
- ٣٥. الدراية في علم مصطلح الحديث، الشهيد الثاني، زين الدين الجبعي العاملي (٩٦٦ ق)، مطبعة النعمان، النجف.
- ٣٦. دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر (١٩٧٩ م)، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ ٣٦. دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة بيروت لبنان.
- ٣٧. دعائم الإسلام، النعمان بن محمد المغربي (٣٦٣ ق)، تحقيق: آصف الفيضي، مؤسسة آل البيت عليه ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ق.
- .٣٨. الذريعة، الشريف المرتضى (المتوفى ٤٣٦هـ) تصحيح وتقديم وتعليق: أبو القاسم گرجى، طبع جامعة طهران، ١٣٤٦ه ش.
- ٣٩. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشهيد الاول محمد بن جمال الدين مكي العاملي الجزيني (٧٨٦ هق)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عظيم التراث، قم، ١٤١٨ ق-١٣٧٦ه ش.
- ٠٤. الرافد في علم الاصول (تقرير لأبحاث آية الله السيد علي السيستاني)، السيد منير

- السيد عدنان القطيفي، الطبعة الأولى، جمادي الآخرة ١٤١٤ هـ، مطبعة مهر.
- 13. رجال البرقي، احمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤ ق)، تحقيق: محمد بن الحسن الطوسي و حسن المصطفوي، منشورات دانشگاه طهران، الطبعة الاولى ١٣٤٢ ش.
- 23. رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي (٢٠٥ ق)، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسه، قم، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣ ش.
- ٤٣. رجال الكشي\_اختيار معرفة الرجال، محمد بن عمر الكشي (القرن ٤ ق)، تحقيق:
   مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت بالله قم، الطبعة الأولى ١٣٦٣ ش.
- 33. رجال النجاشي، احمد بن علي النجاشي (٤٥٠ ق)، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة السادسة ١٣٦٥ ش.
- الرعاية في علم الدراية، زين الدين بن علي الجبعي العاملي \_ الشهيد الثاني \_
   الحقيق عبد الحسين محمد علي بقال، نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ق.
- 3. الرواشح السماوية، محمد باقر الحسيني الأسترآبادي (الميرداماد)، تحقيق غلام حسين قيصريه ها ونعمت الله الجليلي، دار الحديث، ١٤٢٢ ق ـ ١٣٨٠ه ش، قم.
- ٤٧. روضة الواعظين وبصيرة المتعظين، محمد بن احمد الفتال النيشابوري (١٠٥ ق)،
   منشورات الرضى، قم، الطبعة الاولى ١٣٧٥ ش.
- ۸٤. سنن ابن ماجة، ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني (۲۷۵ه)، تحقيق محمد فؤاد
   عبد الباقى، دار الفكر، بيروت.
- 29. سنن أبي داود، ابو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ه)، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ٤١٠ اق.

- ٥. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩ه)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ٤٠٣ق.
- ٥١. سنن الدارمي، عبد الله بن الرحمن الدارمي (٥٥٥ه)، مطبعة الاعتدال، دمشق
   ١٣٤٩ق.
  - ٥٢. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي (٥٨ هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ٥٣. سنن النسائي، النساني (٣٠٣ه)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ق.
- ٥٤. شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، الكتاب لمحيي الدين النووي (٦٠٦ ق)، تحقيق (٦٧٦ ق) والشرح للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ ق)، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر، مؤسسة بينونة للنشر، ابو ظبي، الطبعة الاولى، ١٤٢٨ق.
- 00. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد (٢٥٦ ق)، تحقيق: ابو الفضل محمد، مكتبة آية الله المرعشى النجفى، قم، الطبعة الاولى ١٤٠٤ق.
  - ٥٦. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار الفكر، ١٤٠١ق.
    - ٥٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ٥٨. صوم عاشوراء بين السنة النبوية والبدعة الأموية، نجم الدين الطبسي (معاصر)،
   منشورات العهد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هق.
- ٥٩. عدة الداعي و نجاح الساعي، احمد بن محمد بن فهد الحلي (٨٤١ ق)، تحقيق:
   احمد الموحدى القمى، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الاولى ١٤٠٧ق.
- .٦٠. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، محمد بن زين الدين بن أبي جمهور (حي عام ٩٠١ ق)، تحقيق مجتبى العراقي، دار سيد الشهداء للنشر، قم، الطبعة الأولى، ٩٠٥ ق.

- 71. عيون أخبار الرضاع الله محمد بن علي بن بابويه الصدوق (٣٨١ه)، تحقيق مهدي اللاجوردي، نشر جهان، طهران، الطبعة الأولى ١٣٧٨ق.
- ٦٢. الغيبة، محمد بن ابراهيم بن أبي زينب (٣٦٠ ق)، تحقيق علي اكبر الغفاري،
   منشورات الصدوق، طهران، الطبعة الاولى ١٣٩٧ق.
- ٦٣. الفهرست للطوسي، محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ ق)، ستاره، قم، الطبعة الاولى، ١٤٢٠ق.
- ٦٤. القاموس الفقهي: الدكتور سعدي أبو حبيب (معاصر)، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ \_
   ١٩٨٨م، دار الفكر\_دمشق\_سوريا.
- ٦٥. قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر الحميري (قرن ٣ ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل
   البيت عبي الطبعة الاولى، ١٤١٣ق.
- 77. الكافي (طبع دار الحديث)، محمد بن يعقوب الكليني (المتوفى ٣٢٩هـ)، تحقيق ونشر دار الحديث، قم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- 77. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (المتوفى ٣٢٩هـ)، تحقيق علي اكبر الغفاري ومحمد الآخوندي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ق.
- ٦٨. كتاب الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤ ق)، تحقيق: أحمد محمد شاكر،
   المكتبة العلمية \_ بيروت \_ لبنان.
  - ٦٩. كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، هجرت، قم، الطبعة الثانية.
- ٧٠. كشف الظنون، حاجي خليفة (٦٧ ١٥هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- ٧١. كنز الفوائد، محمد بن علي الكراجكي (٤٤٩ ق)، تحقيق: عبد الله نعمة، دار
   الذخائر، قم، الطبعة الاولى ١٤١٠ق.
- ۷۲. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (۷۱۱ ق)، تحقيق: جمال الدين مير دامادي، دار
   الفكر للطباعة و النشر و التوزيع دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ق.

- ٧٣. المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي ( ٤٦٠ ق)، تصحيح وتعليق: السيد محمد تقى الكشفى، نشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية، طهران، ١٣٨٧ ش.
- ٧٤. مجلة علوم حديث (بالفارسية)/ معهد العلوم الإنسانية والمطالعات الثقافية، العدد
   الرابع من السنة الرابعة عشر.
- ٧٥. مجمع البحرين، فخر الدين بن محمد الطريحي (١٠٨٥ ق)، تحقيق: احمد الحسيني الاشكوري، نشر مرتضوي، طهران، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٥ ش.
- ٧٦. المحاسن، احمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤ ق أو ٢٨٠ ق)، تحقيق: جلال
   الدين المحدث، دار الكتب الإسلامية، قم، الطبعة الثانية ١٣٧١ق.
- ٧٧. المحصول، الرازي ( ٦٠٦ ق)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢ق.
- ٧٨. المحكم و المحيط الأعظم، علي بن اسماعيل بن سيده (٤٥٨ ق)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
  - ٧٩. المحلى، ابن حزم ( ٤٥٦ ق)، دار الفكر، بيروت.
- ٨٠. المسائل السروية، محمد بن محمد بن النعمان المفيد ( ٤١٣ ق)، تحقيق: صانب عبد الحميد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ـ ١٩٩٣ م.
- ۸۱. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، حسين بن محمد تقي النوري (۱۳۲۰ ق)،
   تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت بينية، قم، الطبعة الاولى ۱٤٠٨ق.
- ٨٢. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري (٥٠٥ه)، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.
- ٨٣. المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب الله المحمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد المحمودي، مؤسسة الثقافة الاسلامية، قم، الطبعة الأولى ١٤١٥ق.

- ٨٤. مستند الشيعة، المحقق النراقي، (١٢٤٤ ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت بهيئة
   لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ربيع الأول ١٤١٥ق.
  - ٨٥. مسند أحمد، احمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.
- ٨٦. مسند الشهاب، ابن سلامة ( ٤٥٤ ق)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة \_ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ \_ ١٩٨٥ م.
- ۸۷. المصباح المنير، الفيومي، أحمد بن محمد (المتوفى ۷۷۰هـ)، الطبعة الثانية،
   ۸۱ اله مؤسسة دار الهجرة، قم.
- ۸۸. معاني الأخبار، محمد بن علي بن بابويه الصدوق، تحقيق على اكبر الغاري،
   مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الاولى ١٤٠٣ق.
- ٨٩. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفى، دار احياء التراث العربى، الطبعة الثانية.
- ٩٠. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم (معاصر)
   نشر: دار الفضيلة.
- ٩١. معجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي (معاصر)، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ ١٩٨٨م، نشر: دار النفانس للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- 97. المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٦٢٠ ق)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع \_ بيروت لبنان.
- 97. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد (المتوفى ٤٠١هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار القلم الدار الشامية، بيروت دمشق.
- 98. مقباس الهداية في علم الدراية، عبد الله المامقاني (١٣٥١ ق)، تحقيق محمد رضا المامقاني، نشر: مؤسسة آل البيت عِلْقَة، قم ٤١١ ق.

- ٩٥. مكارم الأخلاق، حسن بن الفضل الطبرسي (القرن ٦)، منشورات الشريف الرضي،
   قم، الطبعة الرابعة ١٤١٢ ق / ١٣٧٠ ش.
- 97. من لا يحضره الفقيمه، محمد بن علي بن بابويم الصدوق، تحقيق علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثانية 1817ق.
- 9۷. المواعظ العددية، محمد بن الحسن الحسيني (كان حياً عام ١٠٦٨ ق)، تحرير وتهذيب على المشكيني الاردبيلي (١٣٦٨ ش)، نشر الهادي، قم، الطبعة الخامسة ١٤١٤ه ق.
- ٩٨. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري (معاصر)، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ق.
- 99. النهاية في غريب الحديث، ابن الاثير الجزري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان، قم، الطبعة الرابعة، ١٣٦٧ ش.
- ١٠٠. نهج البلاغة، محمد بن الحسين الشريف الرضي، ضبط صبحي الصالح، تحقيق فيض الإسلام، نشر هجرت، قم، الطبعة الاولى ١٤١٤ق.
- ١٠١. النوادر، فضل الله بن على الراوندي (٥٧٠ ق)، تحقيق: أحمد الصادقي الاردستاني، دار الكتاب، قم، الطبعة الاولى.
- ۱۰۲. وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت، قم، الطبعة الاولى ۱۶۰۹ق.